ما أصلحه الشُّرَّاحُ من ألفيّةِ

ابن مالِك

جمعاً ودراسة

الدكتور / إبراهيم بن صالح بن مدالله الحندود
قسم النحو والصرف وفقه اللغة
كلية العلوم العربية والاجتماعية بالقصيم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمـــة:

الحمد لله، الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد. وأشهد أن نبيَّنا محمداً عبدُ اللَّه ورسولُه؛ سيد الأولين والآخرين، الرؤوف بالمؤمنين الرحيم، إمام المهتدين، وخاتم المرسلين، صلى اللَّه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإنه لا يخفى على كلِّ ذي بصيرة ما لألفية ابن مالك من أهمية في الدرس النحوي، وما لقيتْه من ذيوعٍ وانتشارٍ حتى غدت من أهمِّ المنظوماتِ النحوية، ممَّا حمل كثيراً من العلماء على العنايةِ بها، والانصراف إليها؛ شرحاً وإعراباً وتدريساً، وغير ذلك.

وإنَّ من فضل اللَّه - تعالى - عليَّ أنْ جعلني من المشتغلين بهذه الألفيةِ مذ سِنِيِّ عمري الأولى من على مقاعد التحصيل، ثم الاشتغال بها وبشروحها بعدَ ذلك قراءةً وتدريساً.

وقد ظهر لي من خلال اطِّلاعي على هذه الشروح التباين بينها في الطول والقصر، وفي الطريقة والمنهج على وجه لا يكاد يخفى على أحد.

ومما لفت نظري - أيضاً - منذ أمد ليس بالقصير ما يورده كثير من أصحاب هذه الشروح من تقويمات وإصلاحات لبعض أبيات الألفية؛ كقولهم - مثلاً -: «كان ينبغي للناظم أن يقول: كذا وكذا...»، أو «لو قال الناظم: كذا وكذا لكان أولى»، أو «كان الأحسن - خروجاً من هذا - أن يقول: كذا وكذا»، وغير ذلك من العبارات.

فأتأمل الموضعَ الذي أجاءتني الحاجةُ إلى الرجوع إليه ناظراً فيه من حيث قوة التقويم وضعفه، وكذا في الضرورة إليه من عدمها.

ومن الطبعيِّ أن لا أتخيَّل مقدار هذه الإصلاحات، أو أن أحكمَ عليها بأيِّ حكم ما لم تكن مرتبةً، مُستخلَصاً قولُ الشُّرَّاح في كل موطن على حدة. وقُصارى الأمر في نفسي بعضُ أسئلة حَيْرى: أتَبْلُغ هذه الإصلاحات أن تكون ظاهرة تلفت النظر، وتستدعي التوقف؟ أو أنها قليلةٌ، أو هي شاذةٌ أو نادرةٌ لا يُلتفت إليها ولا ينبغي دراستها وبحثها، أو التوقف عندها.

من أجل ذلك عزمتُ - مستمداً العونَ من الله - على لَمِّ شتات هذا الموضوعِ من هنا وهناك من كل ما وقفت عليه وله عُلقةٌ بالألفية، ثم دراسة كل موضعٍ دراسةً أحسبها وافيةً بالقصد وكفى؛ بحيث لا تأتي موجزةً إيجازاً يخلُّ بالعمل ولا مسهبةً تذهب بالغرض وينشأ من جرَّائها السآمةُ والملل، أو يضحي العملُ أكثرَ طولاً من بعض الشروح، فرميتُ إعطاء فكرة عن هذه الإصلاحات، وكذا كثرة أبيات النظمِ محلِّ التقويم أو قلتها بالنظر إلى مجموع أبيات الألفية، فأكون قد شاركت - ولو بشيء قليل - مع من شاركوا في خدمة اللغة الأمِّ، لغة القرآن الكريم، ثم مزاحمةَ جهابذة اللغة في خدمة الألفية مزاحمةَ المتطفل ذي البضاعة المزجاة، الناشد تصدقَ غيره بالنقد المنير والملحوظات الهادفة.

ومن جهة أخرى أكون قد كفيتُ القارئ عَنَتَ البحث ومشقة التنقيب فيما يتصل بهذا الموضوع. ومما يُعلم دون ريب أن هذه الإصلاحات لم يكن أصحابها يبتغون النقد، أو تصيّد الأخطاء والعثرات، بل كان هدفهم أولاً وأخيراً الوصولَ بالنظم إلى أسمى مراتب الوضوح، ورفع الإيهام، وتحري

الدقة في التعبير. يؤكد هذا ثناءُ كثير منهم على الناظم في بعض أبياته واستحسانهم لها، وكذلك الدفاع عنه والاعتذار له في مواطن شتَّى فيما يوجَّه إلى النظم من تقويم ونقد.

ثم اللهَ أرجو أن أكون فيما انتحيتُه موفقاً، وفيما خطوت إليه مسدَّداً، وأن لا يكون حظي من هذا العمل ضياعَ الوقت والنَّصَب. ولله الحمد كلُّه أولاً وآخراً. وهو ولي التوفيق.

التمهيد:

أولاً: التعريف بالناظم (جمال الدين بن مالك)[1]:

هو محمد بن عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن مالك الطائي الجيَّاني الشافعي النحوي.

كنيته: أبو عبد اللَّه، ويلقب بجمال الدين.

وجاء الخلاف في سنة ولادته على ثلاثة أقوال؛ فقيل: في سنة ستمائة، وقيل: في سنة ثمان وتسعين وخمسمائة، وقيل: في سنة إحدى وستمائة. والأول هو المشهور، ومال إليه بعض من ترجم له كالأشموني (٩٠٠هـ) في منهج السالك[2]، والخضري (١٢٨٧ هـ) في حاشيته على شرح ابن عقيل[3].

---

(١) وردت ترجمة ابن مالك في مصنفات كثيرة أشبعته تعريفاً. ومن تلك الكتب: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ٣٢٠-٣٢١، فوات الوفيات ٣/ ٤٠٧-٤٠٨، الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩، طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ٢٨، غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٨٠ - ١٨١، النجوم الزاهرة ٧/ ٢٤٣ - ٢٤٤، بغية الوعاة ١/ ١٣٠ - ١٣٧، نفح الطيب ٢/ ٢٢٢ - ٢٣٣، شذرات الذهب ٥/ ٣٣٩.

(٢) انظر: ١/ ٩.

(٣) انظر: ١/ ٧.

وكـان مولـده في بلدة «جيّـان» من مـدن الأندلس الوسطى البعيـدة عن موطن العرب الذي يضم قبيلة طيء، وذلك أن الجيوش الإسلاميـة حين دخلت الأندلس كانت تضم كثيراً من أبناء القبائل العربية المختلفة ، الذين استوطنوا هناك، ومنهم قبيلة طيء التي ينتسب إليها ابن مالك[1]

وتشير معظم المصادر التي تناولت ابن مالك بالترجمة إلى أنه رحل من الأندلس إلى المشـرق بعـد أن حصل على نصيب وافـر من العلم في علوم العربيةوالقراءات ، ماراً بمصر ثم الحجاز . غير أن إقامته بهما لم تكن طويلة، ثم وصل إلى دمشق وظل يتنقّل بين هذه المدينة ومدينتي حلب وحماة ، يفيد من علمائهن ، ويدرس على أساتذتهن ، ويأخذ عنهم ، حيث أتمَّ تعلُّمه ، واستحكم علمه ، وظهر فضله ، وتصدَّر لإقراء العربية . وحين أراد العودة إلى دمشق مرَّ بحماة ، وأقام بها مدة ، ونشر فيها علماً جماً . ثم انتقل إلى دمشق مستوطناً ، فأقام بها يشتغل ويصنف، وانتفع به خلق كثير، ونزل بالعادلية الكبرى، وأصبح شيخ مدرستها، وألّف الكتب المفيدة في فنون العربية ، ومن ذلك : « التسهيل » و«الكافية الشافية » و « الخلاصة »، وظلَّ إماماً في العادلية محتلاً مكانةً ساميةً إلى أن توفي بها[2] .

وقد تتلمـذ ابن مالك على عدد من الشيوخ في مختلف العلوم، حيث أخذ النحو والقراءات عن أبي الحسن ثابت بن حيان الكلاعي وعلم الدين السخاوي، كما سمع من أبي صادق الحسن بن صباح وابن أبي الصقر أبي

---

(١) انظر : مقدمة كتاب إكمال الإعلام بتثليث الكلام ١/ ١٤ . تحقيق : د. سعد الغامدي.

(٢) انظر : غاية النهاية ٢/ ١٨٠ ، بغية الوعاة ١/ ١٣٠ .

الفضل مكرّم بن محمد، ولزم ابن يعيش مدةً، ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون، فأُعجب به وترك مجلس ابن يعيش (١).

وقيل: إنه جلس عند الأستاذ أبي علي الشلوبيني نحو العشرين يوماً، كما أخذ عن أبي عبد اللّه شرف الدين محمد بن عبد اللّه المرسي. وقيل - أيضاً -: إنه جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب (٢).

أما الذين تتلمذوا على ابن مالك وسمعوا منه ورووا عنه فهم كثيرون، غير أن أشهر من ذكر أصحابُ التراجم منهم: محيي الدين يحي بن شرف النووي الذي نقل عن ابن مالك أشياء في «شرح صحيح مسلم»، وشمس الدين أبو عبد اللّه محمد بن جَعْوان الدمشقي، وبدر الدين بن مالك، وبهاء الدين النحاس. كما روى عنه أبو الحسين اليونيني، وشمس الدين بن أبي الفتح البعلي، وعلاء الدين بن العطّار الدمشقي، والقاضي بدر الدين بن جماعة، والعلم الفارقي، وخَلْقٌ كثير سواهم (٣).

آثــــاره:

صنّف ابنُ مالك تواليفَ كثيرةً في غير علم من العلوم كالقراءات والنحو

---

(١) انظر: تعليق الفرائد ١/ ٢٩ ترجمة الدماميني لابن مالك.

(٢) قال الدماميني: «قد ذكر الشيخ تاج الدين التبريزي في أواخر شرحه للحاجبية النحوية أن ابن مالك جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب - رحمه الله - وأخذ عنه، واستفاد منه، ولم أقف على ذلك لغيره، ولا أدري من أين أخذه والله أعلم بحقيقة الحال». تعليق الفرائد ١/ ٢٩ - ٣٠.

(٣) انظر تلاميذه في: إشارة التعيين ٣٢٠، ٣٢١، غاية النهاية ٢/ ١٨١، بغية الوعاة ١/ ١٣٠، نفح الطيب ٢/ ٢٢٥، شذرات الذهب ٥/ ٢٣٩.

والصرف واللغة، وقد طارت هذه المؤلفات في الآفاق بشهرتها وسارت مسير الشمس بحسن غرتها[1] . ومن هذه الكتب المطبوعة : الاعتماد في الفرق بين الظاء والضاد، إكمال الإعلام بتثليث الكلام، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، شرح التسهيل ، وصل فيه إلى باب مصادر الفعل ،وقيل : إنه أكمله، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، شرح الكافية الشافية، شرح لامية الأفعال، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، أو (إعراب مشكل البخاري) ، الكافية الشافية، (منظومة طويلة في نحو ثلاثة آلاف بيت)، لامية الأفعال (منظومة في أربعة عشر ومائتي بيت) وغيرها من الكتب المخطوطة والمفقودة.

منزلتـــه :

كان ابن مالك مقرئاً نحوياً حافظاً مشهوداً له بجلالة القدر ورفعة الدرجة، إماماً في القراءات عالماً بها. وأمَّا اللغة فكان إليه المنتهى، وفي النحو والتصريف بحر لا يشق لُجُّه.

وكان ذا دين وعبادة، صادق اللهجة، كثير النوافل، حسن السمت ، كامل العقل.

وأما نظم الشعر فكان عليه سهلاً؛ رجزه وطويله وبسيطه[2] .

ومما يدل على مكانته الرفيعة أنه إذا صلَّى في العادلية شيَّعه قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكان إلى بيته ؛ تعظيماً له[3] .

---

(١) البلغة ٢٠١.

(٢) انظر : تعليق الفرائد ١/ ٢٥، ٢٦، نفح الطيب٢/ ٢٢٣، ٢٢٤.

(٣) الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩.

وفاتـــــــه :

كانت وفاة الشيخ في دمشق - بعد استقراره الأخير بها - في يوم الأربعاء الثاني عشر من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة هجرية، بعد حياة حافلة بالتدريس والتصنيف، ودفن بسفح « قاسيون » المشرف على مدينة دمشق، رحمه اللّه تعالى (1).

ثانياً: أهمية الألفية وشهرتها :

نظم ابن مالك خلاصته المشهورة بـ« الألفية » بحماة بناءً على طلب من القاضي شرف الدين هبة اللّه بن نجم الدين عبد الرحيم الجهني الحموي الشافعي، الشهير بابن البارزي (٧٣٨هـ) (2).

والألفية عبارة عن اختصار للكافية الشافية في النحو لابن مالك نفسه، وأشار إلى ذلك بقوله :

أحصى من الكافية الخُلاصه   كما اقتضى غنًى بلا خصاصهْ

ولذلك سميت بـ« الخلاصة ».

وأما الكافية الشافية نفسها فمنظومة تناول فيها ابن مالك مسائل النحو والتصريف في أربعة وتسعين وسبعمائة وألفي بيت من الرجز. وقد ورد في الألفية كثيرٌ من أبيات الكافية الشافية بنصِّها ولفظها.

---

(١) غاية النهاية ٢/ ١٨١.

(٢) انظر : تاريخ ابن الوردي ٢/ ٢٢٢، نفح الطيب ٢/ ٢٣٢.

وقد كتب للألفية أن تشيع وتذيع وتشتهر في حلقات الدرس النحوي وصارت من أهم المنظومات النحوية، فاستقطبت جهود الدارسين نحوها وأصبحت محور نشاطهم [1]، وكثر إقبال العلماء عليها قروناً عديدة ما بين شارح ومعرب وواضع حواشيَ وتقريرات وتعليقات على هذه الشروح وتحويلها من نظم إلى كلام منثور.

وإن من يتسنَّى له تتبع المصادر المعنية بذكر مصنفات العلماء يتبيَّن أن الألفية، قد شرحها أكثرُ من أربعين عالماً [2]، بل إن بعضهم قد شرحها مرتين كما صنع ابن هشام جمال الدين بن يوسف الأنصاري (٧٦١ هـ)؛ إحداهما في كتابه «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» والأخرى في كتابه «رفع الخصاصة عن قرَّاء الخلاصة». كما يذكر السيوطي أن لابن هشام عدة حواشٍ على الألفية [3].

وكثير من هذه الشروح لأكابر العلماء ومشهوريهم كالعلامة محمد بدر الدين بن محمد بن عبد اللَّه بن مالك المعروف بابن الناظم (٦٨٦ هـ)، والعلامة الحسن بدر الدين بن قاسم المرادي المعروف بابن أم قاسم (٧٤٩هـ)، والشيخ عبد اللَّه بهاء الدين بن عبد الرحمن بن عقيل (٧٦٩هـ)، والشيخ أبو زيد عبدالرحمن بن علي المكودي (٨٠١هـ)، والشيخ عبد الرحمن زين الدين

---

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق لابن غازي. (قسم الدراسة) ١/ ٥٨.

(٢) انظر: كشف الظنون ١/ ١٥١ - ١٥٥، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٢٧٧- ٢٩١.

(٣) انظر: بغية الوعاة ٢/ ٦٩.

ابن أبي بكر المعروف بابن العيني(٨٤٩هـ)، والعلامة تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمُنّي (٧٨٢هـ)، والحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، والشيخ محمد بن قاسم الغَزِّيّ (٩١٨هـ)، وغيرهم من العلماء أكثر مما ذكرت؛ غير أن المقام وهذه النبذة اليسيرة الموجزة لا تتسع لذكرهم كلهم، ولكن ما أثبت يعد الأبرز منهم.

ثالثاً: أنـواع الإصلاحـات:

تختلفُ أشكالُ الإصلاحات التي يأتي بها شارحو الألفية، وتتعدد أضربُها؛ فمنها ما لا صلة له بالقواعد العربية والصناعة النحوية والتصريفية، وقليلة هي؛ كأن يكون الناظم قد صلّى على النبي -ﷺ- ولم يذكر السلام، كما جاء في افتتاحية النظم وخاتمته، أو يكون قد دعا لنفسه ولآخَرَ معه دون جماعة المسلمين وعامتهم؛ كما قال - يعني ابنَ معطٍ : -

واللهُ يقضي بهباتٍ وافرهْ   لي ولهُ في درجات الآخرهْ

ومنها ما يتصل بالنحو والتصريف.

وقد حملت هذه الإصلاحات أضرباً شتَّى وصوراً متباينة، كاستبدال كلمة بأخرى يرى الشارح أن الكلمة الجديدة تعطي وتفيد معنًى غير محصَّل بالكلمة الأصل؛ من حيث التقييد والإطلاق، والتقليل والتكثير، والمطابقة من عدمها، وخلاف ذلك، كما في قوله :

* وكلُّ حرفٍ مستحقٌّ للبنا *

فإنه قد يكون الشيءُ مستحقاً لشيءٍ ويمنع منه؛ إذ لا يلزم من استحقاق شيءٍ لشيءٍ وجوده فيه والحصول عليه. ومن ذلك استعمال الناظم (للَّفظ)

بدل القول في قوله :

* كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاستقمْ *

أو استعمال الإضمار بدل الحذف أو العكس، أو تعبيره بـ «مشتق» بدل « وصف » . وقد يكون الإصلاح بزيادة كلمة أو حرف، مع مراعاةٍ للنظم من حيث الوزن والقافية - وهو الغالب - أو عدم مراعاة لذلك .

وأحياناً يكون ذلك بزيادة بيت أو بيتين على بيت الألفية، أو اختزال بعض الأبيات وجمع معانيها في بيت واحد . وربما أُضيف إلى هذه الزيادة إصلاحٌ في البيت نفسه .

وثمة مواطنُ يكون الإصلاح فيها بتقديم بعض الأبيات وتأخير أخرى بداعي اتصال هذه الأبيات ببعض وعدم استحسان فصلها عمَّا له عُلْقة بها، أو تقديم شطر على شطر أو كلمة على أخرى دون تغيير في الألفاظ نفسها .

ثم إنه قد يُصلح النظم بأكثر من بيت؛ أعني أن يصلحه أحد الشراح بإصلاح معين، ويصلحه ثانٍ بإصلاح غيره، ويأتي ثالث بتقويم غير المتقدميْن .

وربما كان الإصلاح بالاستغناء عن بعض الأبيات، مع الإشارة إلى أن في النظم ما يغني عنها ممَّا ذكره قبلُ، أو سيأتي بعدُ . أو التنبيه إلى أن ما قاله في « التسهيل » أو « الكافية الشافية » أولى مما ذكره في الألفية .

رابعاً: الموضوعية في النقد :

إن من الثابت لدي أنَّ ما أورده شراح الألفية من إصلاحات لبعض أبياتها

لم يكن القصد منه سوى الإصلاح ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، وتقديم ما يجتهدون في تقديمه للدارس من شروح واضحة العبارة، رافعة للإيهام، مزيلة للبس، وافية بالمقصود، لا لمجرد التغيير، أو إثبات الوجود فحسب.

يؤكد ما أقوله ما يلقاه متتبعُ هذه الشروح بين الفينة والأخرى من ثناء على بعض الأبيات، واستحسان لها، وكذا الدفاع عن صاحبها والاعتذار له من قبل هؤلاء العلماء الذين شاركوا في تلك الإصلاحات.

ودونك بعضَ الأمثلة لهذا:

١ - قال الناظم في باب الاسم الموصول:

وجملةٌ أوْ شِبْهُها الذي وُصِلْ
بِهِنِ، كـ«مَنْ عندي الذي ابنُه كُفِلْ»

قال الغزي: «ولقد أحسن الناظم في جمعه - في كلام واحد - بين مثاليْ الوصل بجملة اسمية وبظرف في قوله:

من عنـدي الذي ابنُه كفـل»(١).

٢ - وقال في باب الإضافة:

وابْنِ أوَ اعْرِبْ ما كـإذْ قد أُجريا   واخْتَـرْ بنا مَـتْلُوٍّ فِـعْلٍ بُنيـا

وقد أثنى المرادي على البيت، لأن قوله: «بنا» قد شمل الماضيَ والمضارعَ المبني؛ فكلاهما يُختار معه البناء. وقال: فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية:

---

(١) فتح الرب المالك ١٦٥.

وقبلَ فعـــل ماضِ البنا رَجَــحْ　　　والعكسُ قبــل غـيره أيضاً وَضَحْ[1]

لأنه لم يشمل المضارع.

٣- وقال في المضاف إلى ياء المتكلم:

آخِرَ مـا أُضـيفَ لليَا اكْـسِرْ، إذا　　　لم يكُ مُـعـتـلا: كَـرامٍ وقَـذَى

فقد اعترض بعضهُم كلامَ الناظم بأن تعبيره يشمل المنقوص والمقصور وغيرهما كدلْو وظَبْي، فيقتضي أن دلواً وظبياً إذا أضيفا إلى الياء لا يكسران، مع أن الصوابَ كسرهما، وأن حكمهما حكم الصحيح[2].

وأجيب بأن المراد بالمعتل في النظم المعتل بالاصطلاح النحوي، وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له، فخرج نحو: ظَبْي ودلْو؛ لأن اعتلالهما ليس اصطلاحياً وإن كان المعتل يشمل نحو ذلك، كما أنَّ تمثيله بـ «رامٍ وقَذى» يخصص ذلك[3].

٤ - قال الناظم في باب الصفة المشبَّهة:

وعَـــمَلُ اسمِ فــاعِلِ المعـــدَّى　　　لهـا، على الحَـدِّ الذي قــد حُـدَّا

قال الأشموني: «ليس كونها بمعنى الحال شرطاً في عملها؛ لأن ذلك من ضرورة وضعها[4]؛ لكونها وضعت للدلالــة على الثبوت، والثبــوت من

---

(١) توضيح المقاصد ٢/ ٢٦٧، وانظر: الكافية الشافية ٢/ ٩٤١.

(٢) انظر: حاشية ابن الحاج ١/ ٢١٢.

(٣) انظر: المصدر السابق ١/ ٢١٢، حاشية الصبان ٢/ ٢٨١، حاشية الخضري ٢/ ٢٠.

(٤) أي فهو لا يفارقها، وإنما يعد شرطاً ما قد يفارق.

ضرورته الحال. فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية:

الاعتمـــادُ واقتضـــاءُ الحـــالِ شرطانِ في تصحيحِ ذا الإعمالِ»[1]

٥ -وقال في باب التوكيد عن التوكيد بالنفس والعين:

واجْـمَـعْـهُـمـا بأفْـعُلٍ إن تَبِـعـا مـا ليس واحـداً تكنْ مُـتَّـبِـعـا

يعني أن النفس والعين إذا أكد بهما غير الواحد جُمعا على مثال: «أفْعُل». قال المرادي[2]: «وعبارة الناظم- هنا - أحسن من قوله في التسهيل: جمع قلة، فإن عيناً تجمع جمع قلة على أعيان، ولا يؤكد به...»[3].

٦- وقال في باب جمع التكسير:

في نحـــو رامٍ ذو اطِّراد فُـــعَلَهْ وشـــاع نحـــو كـــاملٍ وكَـــمَلَهْ

فحين قال المرادي - وتبعه الأزهري والأشموني -: «لو قال:

* كذاك نحو كاملٍ وكَمَلَهْ *

لكان أنصَّ؛ لأن الشياع لا يلزم منه الاطراد»[4].

---

(١) شرح الأشموني ٣/ ٤، وانظر: الكافية الشافية ٣/ ١٠٥٧.

(٢) توضيح المقاصد ٣/ ١٥٩.

(٣) أي المختار، وإلا ففي المفصل للزمخشري ١١١، وشرح العمدة لابن مالك ١/ ٥٦١، والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان. انظر: حاشية الصبان ٣/ ٧٤.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٥/ ٥٠، التصريح ٥/ ٩٦، شرح الأشموني ٤/ ١٣٢.

دافع ابنُ الحاج عن الناظم مشيراً إلى أن الشيوع في النظم على حقيقته، وقد عبّر به ابن هشام أيضاً، لأن نحو: عالم وصالح وقاتل وضارب وقائم وذاهب لا يجمع على «فَعَلَة»، فكيف يكون مطرداً.

خطبة الألفية:

قال الناظم:

مُصَلِّياً على النبيِّ المُصْطفى وآلهِ المُسْتكملينَ الشَّرَفا[1]

أصلح بعضهم هذا البيت بقوله:

مُصَلِّياً مُسَلِّماً على النَّبي وآلهِ وصحبِهِ ومن حبي

لأن الناظم - كما قالوا - أفرد الصلاة ولم يذكر السلام، مع أنه شافعي، ويكره عندهم إفرادُ أحدهما عن الآخر.

وأجيب بأن الكراهة تنتفي بالنطق بالسلام وكَتْبِ الصلاة، ولعل هذا هو الذي فعله الناظم هنا[2]، ولا يحتاج - حينئذٍ - إلى إصلاح[3].

وفي الأذكار للنووي: «إذا صُلي على النبي ﷺ فليُجمع بين الصلاة والتسليم، ولا يُقتصر على أحدهما، فلا يُقل: «صلى الله عليه فقط، ولا «عليه السلام» فقط»[4].

---

(١) ومثله قوله في آخر الألفية:

فأحمدُ اللّه مصليًا على محمدٍ خيرِ نبيٍّ أُرْسِلا

(٢) يعني أنه تلفظ بالسلام حال الكتابة.

(٣) انظر: فتح الرب المالك ٣٩، حاشية ابن الحاج ١/ ١٥.

(٤) الأذكار ١٠٧.

قلت : بل لم يذكر السلام جرياً على عدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر ، فالمختار عند الحافظ ابن حجر وغيره أنه لا يكره إفراد الصلاة عن التسليم وكذا العكس ؛ لأن تعليم السلام تقدم قبل تعليم الصلاة ، فأفرد التسليم مدةً في التشهد قبل الصلاة عليه ، فهذا مشعرٌ بالجواز ، وأمَّا قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [الأحزاب : ٥٦] فلا يؤخذ منه الوجوب بقرنهما ؛ لأن الواو لا تقتضي ذلك .

نَعَم : يكره أن يُفرد الصلاةَ ولا يُسلِّم أصلاً ، أمَّا لو صلَّى في وقتٍ وسلَّم في وقت آخر فإنه يكون ممتثلاً[١] .

وعلى ما ذُكر فالبيت لا يحتاج إلى إصلاح . واللَّه أعلم .

وقال في الخطبة أيضاً :

واللهُ يقضي بِهِباتٍ وافِرَهْ   لي ولَهُ في درجاتِ الآخرهْ

الضمير في « له » عائد إلى ابن معطٍ[٢] في قوله قبل ذلك :

وتقتضي رضاً بغيرِ سُخْطِ   فائقةً ألفيةَ ابنِ مُعْطِ

---

(١) انظر : القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع لشمس الدين السخاوي ٣٥ ، فتح الباري ٢/ ٣١٧ (باب التشهد في الآخرة) حديث ٨٣١ ، حاشية الصبان ١/ ١٢ ، حاشية الخضري ١/ ٩ .

(٢) أبو الحسن زين الدين زكريا يحيى بن معط بن عبد النور الحنفي . ولد بالمغرب سنة ٥٦٤هـ ، وتوفي بالقاهرة سنة ٦٢٨هـ . (معجم الأدباء ٢٠/ ٣٥ ، ٣٦ ، بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤ ، شذرات الذهب٥/ ١٢٩) .

وأوردَ على الناظم في هذا البيت إيرادان :

أحدهما : أنه وصف « هباتٍ » - وهو جمع - بـ« وافرة » وهو مفرد .

نَعَمْ، جائز؛ لتأوله بجماعة لكنه خلاف الأفصح؛ لأن « هبات » جمع قلة، والأفصح في جمع القلة مما لا يعقل المطابقة نحو : الأجذاع انكسرت ومنكسرات، والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات .

الثاني : أنه خصَّ نفسَه وابن معطٍ بالدعاء، مع أن الدعاء إذا كان أعمَّ كان إلى الإجابة أقرب، فالأولى التعميم، وكان الأحسن - خروجاً من هذا وذاك - أن يقول :

واللَّه يقضي بالرضا والرحمهْ　　لي وله ولجميع الأمه[(1)]

فلو دعا لجماعة من المسلمين أو لجملة المسلمين لحصلت له هذه الفضيلة التي دعا بها . قال اللَّه عز وجل : ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩] وقال إخباراً عن إبراهيم عليه السلام : ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١] .

وفي صحيح مسلم عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ أنه قال: «ما مِنْ عبدٍ مسلم يدعو لأخيه بظهر الغيب إلا قال الملك : ولك بِمثْلٍ»[(2)] .

---

(١) انظر : فتح الرب المالك ٤٤ ، شرح الأشموني ١/ ١٩ ، حاشية ابن الحاج ١/ ٢٠ .

(٢) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ٨٦ (باب فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب ٢٣).

باب الكلام وما يتألف منه :

قال الناظم :

كـلامُنا لفظٌ مـفـيـدٌ كـاسـتـقم واسـمٌ وفِـعْلٌ ثُمَّ حـرفٌ الكَلِمْ

اللفـظ : هـو الصوت المعتمد على مقطع من اللسان، ويشـمل المهمـلَ كـ « دَيْز » والمستعملَ كـ « عمرو ».

وأما القول : فهو اللفظ الدال على معنى مطلقاً، وهو أخصُّ من اللفظ، لأنه لا بُدَّ له من دلالة(١) .

ولذلك قـيل : كـان من حق الناظم أن يأخـذ القـول جنسـاً في تعـريف الكلام؛ لأنه أقرب من اللفظ لعدم إطلاقه على المهمل(٢). وقد فعل ذلك في « الكافية الشافية » فصدَّر تعريف الكلام بالقول قائلاً :

قـولٌ مفـيـدٌ : طلباً أو خبـرا هو الكلامُ كـ «استمعْ وسَرَى »(٣)

ولعله إنما عدل عن القول لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك(٤) .

لكن الصحيح – تفصيلاً – أن القول أخصُّ من اللفظ مطلقاً، فالأخذ به في التعريف أولى؛ لوضوح القرينة على المراد(٥) .

---

(١) انظر : شرح ألفية ابن معط ١/ ١٩١ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد ١/ ١٦ ، فتح الرب المالك ٤٨ ، شرح الأشموني ١/ ٢٧ ، البهجة المرضية ٣٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ١٥٧ .

(٤) انظر : توضيح المقاصد ١/ ١٦ ، شرح الأشموني ١/ ٢٧ .

(٥) انظر : حاشية الصبان ١/ ٢٧ .

واختار في شرح التسهيل الكَلِمَ على اللفظ والقول في الإعلام بجنس الكلام، وقال: اللفظ أبعد الثلاثة؛ لوقوعه على المهمل والمستعمل، بخلاف القول والكلم، والقول مثل الكلم في القرب لتساويهما في عدم تناول المهمل، لكن قد يقع القولُ على الرأي والاعتقاد مجازاً إطلاقاً شائعاً حتى صار كأنه حقيقة ثابتة، والكلم سالم من ذلك كله (١).

وقال - في الباب نفسه - عن الكلم:

واحِدُهُ كَلِمَةٌ، والقولُ عَمّْ ... وكِلْمَةٌ بِها كَلامٌ قَدْ يُؤَمّْ

تطلق الكلمة على ثلاثة أقسام: حقيقي وهو الذي لا بُدَّ من قصده، وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، ومجازي مستعمل في عرف النحاة، وهو إطلاق الكلمة على أحد جزءي العلم المضاف فتركُ التعرض له جائز، ومجازي مهمل في عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على الكلام التام فلا يُتعرض لهذا بوجه، وهو التعريف اللغوي للكلمة إذا أُريد بها الكلام مجازاً؛ من تسمية الشيء باسم جزئه، كتسميتهم ربيئة القوم عيناً، والبيت من الشعر قافية (٢).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، أي مقالة من قال: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠]، ونحو قوله ﷺ: أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لَبِيد:

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣، توضيح المقاصد ١/ ٢٢، التصريح ١/ ١٣٤، شرح الأشموني ١/ ٢٩.

ألا كُلّ شيءٍ ما خلا اللّه باطلُ وكُلّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ[1]

واعتُرِض كلام الناظم بأن تعبيره بـ « قد يُؤمّ » يُفهم منه بأن إطلاق الكلمة على الكلام قليل مع أنه كثير. وأجيب عن ذلك بأنه - وإن كان كثيراً في نفسه - لكنه قليل بالنسبة لإطلاق الكلمة على المفردات: (الاسم، والفعل، والحرف)[2].

كما اعترض عليه ذكرُه في البيت لهذا التعريف اللغوي للكلمة المهملِ في عرف النحاة كما قال الناظم نفسه في شرح التسهيل[3]، لكنه ذكره هنا. حتى قيل: إنه من أمراض الألفية التي لا دواء لها[4].

ممَّا دفع ابن غازي[5] إلى إصلاح البيت بقوله:

واحدُه كَلِمَةٌ وقد يُؤَمّ بها كلامٌ لغةً والقول عم[6]

---

(١) أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي اللّه عنه في «كتاب الشعر» (٢)، وفي مسند أحمد ٢/ ٤٤٤، ٤٨١، والبيت في الديوان ١٣٢.

(٢) انظر: فتح الرب المالك ٥٢، التصريح ١/ ١٣٤.

(٣) انظر: ١/ ٥.

(٤) انظر: الهمع ١/ ٤، حاشية الصبان ١/ ٢٩.

(٥) محمد بن أحمد بن محمد بن غازي العثماني المكناسي. أبو عبد الله، مؤرخ، حاسب، فقيه، من المالكية، ولد بمكناسة الزيتون سنة ٨٤١هـ، واستقر بفاس سنة ٨٩١هـ، وتوفى بها سنة ٩١٩هـ.

(نيل الابتهاج ٣٣٣، شجرة النور الزكية ٢٧٦، فهرس الفهارس ١/ ٢٨٨ - ٢٩١).

(٦) انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق لابن غازي ١/ ١٦٤.

قـال الصبَّـان : « وقـد أطال سم[1] في دفـعـه بما حـاصله أن إهمـال المعنى المجازي في عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده، لأن إهماله يوهم انتفاءه فيتأكد التنبيه عليه وتكون « قد » في عبارته للتوقع، فإن استعمال اللفظ في المعنى المجازي بصدد أن تدعو حاجة إليه فيرتكب، أو أنه أراد بيان المعنى اللغوي المجازي لكثرته في نفسه وإن كان قليلاً بالنسبة إلى المعنى الحقيقي »[2].

وقال في الباب نفسه :

ومـاضيَ الأفـعـالِ بالتـا مِـزْ وسِمْ بالنونِ فـعلَ الأمـرِ إنْ أمْـرٌ فُـهِمْ

أشـار إلى ما يـميز الفعل الماضيَ بقوله : « وماضي الأفعال بالتا مزْ » أي ميِّز ماضـي الأفعال بالتـاء، والمراد بهـا تـاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة، وكـل منهما لا يدخـل إلا على ماضي اللفـظ نحو : « تباركـتَ يا ذا الجلال والإكـرام» ونعـمتِ المـرأةُ هنـدٌ، وبئست المرأة دَعْدُ، كمـا قـال في شـرح الكافيـة[3] : «وتمييـز الفـعل الموضـوع للمـضي بتـاء الفـاعل وتـاء التـأنيث السـاكنـة».

---

(١) يشير الصبان بهذا الرمز - السين والميم - إلى ابن قاسم شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي المصري الأزهري، توفي سنة ٩٩٤ هـ، من آثاره حاشية على شرح ابن مالك لابن الناظم.

(إيضاح المكنون ١/ ١٥٢، هدية العارفين ٥/ ١٤٩).

(٢) حاشية الصبان ١/ ٢٩.

(٣) ١/ ١٦٨.

ثم ذكر في بقية البيت أن تمييز فعل الأمر بشيئين: قبول نون التوكيد، والدلالة على الأمر بصيغته نحو: اضربَنْ، واخرجَنَّ.

قيل بشأن هذا البيت: إن الناظم قد أطلق المفردَ وأراد المثنى، وصوابه: بالتاءين أي تاء التأنيث وتاء الفاعل وذلك سماعي، ولهذا أصلحه ابنُ غازي بقوله:

ومـاضيَ الأفعـالِ بالتـاءيْن سِمْ   والأمـرَ بالنونِ إذا أمـرٌ فُـهِم[1]

وقيل: إن البيت لا يحتاج لإصلاح وإن بقيت التاء في النطق على إفرادها، فـ «ال» في قوله: «بالتا مِزْ» للعهد الذكري[2].

ورُدَّ بأنه إن كان المعهودُ تاءَ التأنيثِ خرجت تاءُ الفاعل، وإن كان تاءَ الفاعلِ خرجت تاءُ التأنيث[3].

وأُجيب بأن المعهودَ جنسُ التاءين المتقدم ذكرهما، ويكون المعنى: بالتاء المنوَّعة إلى نوعين؛ لجواز التعبير عن الأمرين المشتركين في حكم واحد بالمفرد، نحو قوله – عز وجل – : ﴿وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥]؛ لأنَّ لكل واحد قبلةً تخصه، بدليل: ﴿وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ١٤٥] وهو الصحيح.

---

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٨٤.

(٢) انظر: حاشية الصبان ١/ ٤٥، حاشية الخضري ١/ ٢٤.

(٣) انظر: حاشية الملوي ٨.

وقال في الباب نفسه :

وَالأَمْـــرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَــحَلْ فـيـهِ هُوَ[1] اسْمٌ نحـوُ صَهْ وَحَيَّــهَلْ

إن دَلَّ اللفظ على معنى الأمر ولم يقبل نون التوكيد فهو اسم، إمَّا مصدر نحو: صبراً، وإما اسم فعل نحو: « صه » بمعنى اسكت وكلاهما بمعنى الأمر ولكن « اسكت » يقبل نون التوكيد فهو فعل أمر ، وصه لا يقبلها فهو اسم فعل.

وكمـــا ينتـفـي كـون الكلمـة الدالـة على الأمـر عند انتـفـاء قبـول النـون، كـذلك ينتـفـي كـون الكلمـة الدالة على مـعنى المضـارع فـعـلاً مـضارعـاً عنـد انتفـاء قبـول «لـم» كـ« أوَّه » بمعنى أتوجـع، وينتفـي كـون الكلمـة الدالـة على معنى الماضـي فعـلاً ماضياً عند انتفاء قبول التاء كـ« هَيْهـاتَ » بمعنـى بَعُدَ.

لكنَّ الناظم ذكر اسم الفعل من فعل الأمر دون اسم الفعل من الماضي والمضارع[2]، ولذا أصلح ابنُ غازي البيتَ بقوله :

ومـا يكن منهـا لذي غـيـر مـحلْ فـاسمٌ كـهَـيْـهـاتَ ووَي وحـيَّــهَلْ

أي: وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الأفعال الثلاثة غير محل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم[3].

---

(١) أي فَهُو، وحذفت الفاء منه للضرورة على حدِّ قول الشاعر :

* من يفعل الحسناتِ اللَّهُ يشكرها * البيت

(٢) انظر : توضيح المقاصد ١/ ٤٧، شرح الأشموني ١/ ٤٦ .

(٣) انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٨٧ .

وقال الأشموني : « الأولى أن يقول :

وما يُرى كالفعل معنًى وانخزلْ   عنْ شرطِهِ اسمٌ نحو صَهْ وحيَّهلْ

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة»[1] وإصلاح ابن غازي أوْفى ؛ لأن فيه تصريحاً بالثلاثة .

وقال الغَزِّي[2] : « ولو قال الناظم :

كذاكَ ما دلَّ على فِعلٍ ولم   يَصْلُح لتا مؤنثٍ ولا لِلَمْ

لوفّى باسميْ فعل المضارع والماضي» [3] .

واعتُذر للناظم بأنه اقتصر في ذلك على فعل الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر ، لقوله :

* وما بمعنى افعَلْ كآمين كَثُرْ *

وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع ، لقوله :

* وغيرُهُ كـ« ويْ وهَيْهاتَ » نَزُرْ * [4]

---

(١) شرح الأشموني ١/ ٤٦ .

(٢) محمد بن قاسم الغزي ، أبو عبد الله شمس الدين . ويُعرف بابن قاسم وبابن الغرابيلي . فقيه شافعي ، ولد بغزة سنة ٨٥٩هـ وتعلم بها وبالقاهرة . وتوفي بالقاهرة سنة ٩١٨ هـ على أرجح الأقوال .

(الضوء اللامع ٨/ ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، الكواكب السائرة ١/ ٨٢).

(٣) فتح الرب المالك ٦١ .

(٤) انظر : شرح الأشموني ١/ ٤٦ ، حاشية ابن الحاج ١/ ٢٩ .

وزعم المكودي أنه ليس في بيت الألفية زيادة على ما أفهم البيت الذي قبله إلاّ كون غير القابل للنون مما أفهم الأمر يُقال فيه : اسم فعل؛ لأنه صرَّح بأنه اسم في قوله : هو اسم، وفهم كونُه اسمَ فعلٍ من تمثيله بـ«صه» و «حيَّهل» [1].

والحقُّ أن في البيت تنبيهاً على اسمية «دراك ونزال» ونحوهما. ولولا هذا البيت لتوهمتْ حرفيتها من قوله : «سواهما الحرفُ» [2].

باب المعرب والمبني :

قال الناظم :

وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلبِنَا وَالأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

يرى جمهور الشراح أن عبارة الناظم في الشطر الأول غير وافية بالمقصود؛ إذ لا يلزم من استحقاق شيء وجوده فيه والحصول عليه؛ فإن الشيء قد يكون مستحقاً للشيء ويُمنع منه، فإن الشريف مثلاً يستحق الإكرام وإن لم يكرم أصلاً.

وقال الشاعر :

كَمْ مُسْتَحِقٍّ ليس يُعْطَى ما استحق ورائم لحقوقِ أمْرٍ ما لحق

---

(١) شرح المكودي ٨. والمكودي هو : عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي. أبو زيد، عالم بالعربية، ورع زاهد. ولد بفاس وتوفي بها سنة ٨٠٧هـ.

(حاشية ابن الحاج ٧، ٨، شجرة النور الزكية ٣٤٩، نيل الابتهاج ١٦٨، ١٦٩).

(٢) انظر : حاشية الملوي ٨.

فَسَلِّم الأمْرَ لربِّ ما خَلَقْ   فكلّ شيءٍ في المقادير سَبَق

ولو قال الناظم : وكل حرف مبني ، كان أخصر وأوفى بالمراد [1] .

ولذا احتاج ابن غازي إلى إصلاحه بقوله :

* والحَرْفُ لا يَخْرُجُ عَنْ حُكْم البِنَا *

أو :   * والحرفُ مَبْنيٌّ وأصلُهُ البِنَا * [2]

كما قال ابنُ معط :

والحرفُ مبنيٌّ بكلِّ الحالِ   والأصْلُ في البناءِ للأفْعالِ [3]

وأُجيب بأن الواضع حكيم يعطي كل شيءٍ ما يستحقه ، فحيث استحقت الحروفُ البناءَ لزمَ اتصافها به [4] .

أو أن حصول البناء للحرف معلوم من قوله :

* لِشَبَهٍ من الحروف مُدْني *

مع قوله : * ما قد سَلِما من شبه الحرفِ *

لأنه إذا كان المشبَّه بالحرف يُبنى فالمشبه به أحرى. والغرض هنا بيان استحقاقه له . كما أن التعبير بالاستحقاق أخصٌّ من الواجب بخلاف التعبير بالوجوب فلا يقتضي الاستحقاق ، ولذا عبَّر بالوجوب في قوله :

---

(١) انظر : التصريح ١/ ٢٠٥ ، شرح المكودي ١/ ٩ ، ١٠ ، فتح الرب المالك ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٩٨ ، وانظر : حاشية الملوي ١/ ١٠ ، حاشية ابن الحاج ١/ ٣٤.

(٣) ألفية ابن معط ١/ ٢٩٩.

(٤) انظر : حاشية الخضري ١/ ٣٢ ، حاشية الشيخ ياسين ١/ ٥٨ .

* وكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البنا يَجبْ *

لأن المضمرات أسماءٌ، والبناء فيها على غير طريق الاستحقاق [1].

أو تُجعل « ال » في «البناء» للعهد الحضوري، أي البناء الحاضر في الحرف والقائم به. وقد يكون الاستحقاق في كلام الناظم مأخوذاً من قولهم : لفلان عليك حق، أي يجب دفعه إليه [2].

باب الضمير:

قال ابن مالك:

وألفٌ والواوُ والنونُ لِما ... غابَ وغيره كـ«قاما واعْلَما»

اعتُرض الناظمُ في قوله : «وغيره» لشموله على هذا النحو المتكلم والمخاطبَ، وهذه الضمائر المذكورة لا تكون للمتكلم. فالألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب والمخاطب؛ فمثال الغائب : الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قُمْنَ. ومثال المخاطب : اعلما، واعلموا، واعْلَمْن.

وقد أجيب بحمل « غير » في كلامه على المخاطب؛ ويُرشد لهذا تمثيله بـ «قاما واعلما» [3].

---

(١) انظر : حاشية الصبان ١/ ٦٢، حاشية ابن الحاج ١/ ٣٤، حاشية الخضري ١/ ٣٢.

(٢) انظر : فتح الرب المالك ٧٣.

(٣) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٥٦، شرح ابن عقيل ١/ ٩٤، شرح المكودي ١٧.

ولو أنه قال عوض «وغيره»: « وخُوطب » لكان أنصّ في مراده [1] .

كما أجيب عن الناظم بأن لفظ « غير » عند البيانيين يطلق على معنيين قريب وبعيد، لكن إطلاقها على القريب أولى والقريب هنا هو المخاطب فيحمل عليه، وإنما كان المخاطب أقربَ من المتكلم؛ لأن ضمير الغائب موالٍ لضمير المخاطب في الرتبة لا للمتكلم.

وقد أصلح الشاطبيُّ بيتَ الألفية بما يرفع الإيهام الذي في « غيره » مع بيان أن الواو والألف والنون ضمائر الرفع وزيادة التاء بأقسامها الثلاثة بقوله:

وألفٌ والواو والنون لما خُوطب أو غاب للرفع انتمى

وللحضور التا كقمتَ قمنا قمتِ، وللفروع قد نبَّهنا[2]

كما ذكر ابن الحاج[3] أن الأولى أن يُذكر هذا البيت عقب قوله :

فما لذي غيبةٍ او حُضورِ كأنتَ وهْوَ سَمٍّ بالضمير

لأنها أمثلةٌ له وينص على أنها ضمائر الرفع[4] .

---

(١) انظر : فتح الرب المالك ١١٣ ، شرح المكودي ١٧ ، حاشية الخضري ١/ ٥٥ .

(٢) انظر : المقاصد الشافية ١/ ١٢١ ، وانظر : إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٤٠ ، حاشية ابن الحاج ١/ ٥٣ .

(٣) أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي النجار . المعروف بابن الحاج ، الفاسي الدار.

(مقدمة حاشية ابن الحاج ص٢ ، شجرة النور ٣٣٢).

(٤) انظر : حاشية ابن الحاج ١/ ٥٣ .

باب اسم الإشارة :

قال الناظم :

... ... ولَـدَى البُعـــد انْطقـا
بالكافِ حَرْفاً دُونَ لامٍ، أوْ مَعَهْ والَّـلامُ-إنْ قَـدَّمْـتَ ها- مُمْتَنِعَهْ

أشار بذلك إلى أن لأسماء الإشارة مرتبتين : قريبة وبعيدة؛ فما تجرد من كاف الخطاب فهو للقريب. وما لحقته الكاف وحدها، أو مع اللام فهو للبعيد.

كما يعني أنك إن قدَّمت قبل اسم الإشارة لفظَ «ها» التي للتنبيه امتنع الإتيان باللام؛ فلا يقال : هذالك .

قال في شرح التسهيل : « ولا تلحق المقرون باللام؛ فلا يقال : هذالك، كرهوا كثرة الزوائد. ولا تلحق أيضاً المقرون بالكاف في التثنية والجمع، فلا يقال : هذانك، ولا هؤلائك؛ لأن واحدهما ذاك وذلك، فحمل على ذلك مثناه وجمعه؛ لأنهما فرعاه، وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى »(1) .

لكن ظاهر النظم أن اللام لا تمتنع إلا مع تقديم الهاء، والأمر ليس كذلك، بل تمتنع اللام مع المثنى مطلقا ومع الجمع في لغة من مَدَّه.

ولذلك ذيَّل بعضهم كلام ابن مالك بقوله :

ولا يلي ذا اللامُ إلا المفردا والجمع مقصوراً فما ذين عدا(2)

---

(1) شرح التسهيل ١/ ٢٤٤، ٢٤٥ .

(2) انظر : حاشية ابن الحاج ١/ ٦٦ .

باب الاسم الموصول :

قال الناظم :

ومثلُ «ما» «ذا» بعدَ «ما» استِفْهامِ   أو «مَنْ» إذا لَمْ تُلْغَ في الكلامِ

يعني أن «ذا» مثلُ «ما» حال كونها بعد «ما» أو « مَنْ» الاستفهاميتين إذا لم تلغ في الكلام .

ولها شرطٌ ثالثٌ أهمله لوضوحه وذَكَرَه في التسهيل ، وهو أن لا تكون إشارة نحو : «ماذا» ، أو « من ذا»[1] كقولك : ماذا التواني ؟

فالإلغاء يكون حقيقياً بتقدير سقوطها ، أو حكمياً بجعلها مع «ما» و «مَنْ» شيئاً واحداً .

واحترز الناظم بقوله : « إذا لم تلغ » من أن تكون ملغاةً وذلك بأن يغلب الاستفهام فيصير مجموع « من ذا » و «ماذا» استفهاماً ، ويظهر أثر ذلك في البدل إذا قلت : من ذا ضربت أزيدٌ أم عمروٌ ؟ فإذا رفعت فـ «ذا » غير ملغاة ؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع ، فعُلم أنه مرفوع بالابتداء و «ذا» خبره وهو اسم موصول .

وإذا نصبت فقلت : من ذا ضربت أزيداً أم عمراً ؟ عُلم أن « ذا » ملغاة ؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعُلم أنه مفعول مقدم بـ « ضربت» و«ذا» ملغاة[2] .

---

(١) انظر : التسهيل ٣٤ .

(٢) انظر : شرح المكودي ٢٥ .

وقد نبّه الغزي إلى أنه لو قال الناظم : « وإذا لم تلغ »– بالواو – كان أولى؛ لئلا يتوهم أنه شرط للذي قبله[1] . يعني أن عدم الإلغاء شرط في الجميع، لا شرط في «ذا» بعد « مَنْ» الاستفهامية فحسب .

وهذا صحيح غير أن البيت لا يستقيم وزناً بوجود الواو .

باب المعرَّف بأداة التعريف :

قال الناظم :

وبَعْضُ الاعْلامِ عَلَيْهِ دَخَلا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلا

كالفَضْلِ والحارث والنُّعْمانِ فَذِكْرُ ذَا وحَذْفُهُ سِيَّانِ

يعني أن «أل» دخلت على بعض الأعلام للمح الأصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلمية نحو : «الفَضْل» وهو منقول من المصدر، و « الحارِث» وهو منقول من اسم الفاعل، و « النُّعمان» وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم . فيجوز أن يُؤتى بهذه الأسماء التي ذُكرت مقترنة بـ «أل» نظراً إلى الأصل، ومجردة منها نظراً إلى الحال .

واعترض ابنُ عقيل قولَ الناظم : «فَذِكْرُ ذا وَحَذْفُهُ سيَّان » وقال : «بل الحذف والإثبات يُنَزَّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لُمح الأصلُ جيء بالألف واللام، وإن لم يُلمح لم يُؤْتَ بها»[2] .

---

(١) انظر : فتح الرب المالك ١٦٢ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ١٨٥ .

وأجيب بأنّ كونهما مرتّبين على مقصدين صحيح وهو مأخوذ من قوله :

* دَخَلا للمح ما قد كان عنه نُقلا *

وقوله : «سِيَّان» يعني من جهة التعريف لا من حيث المقصد. قاله المرادي[1].

لكن الاعتراض الوارد على الناظم هو تعبيره بـ «حذفه» بدل «تركه»؛ لأن الحذف يقتضي أنها كانت ثابتةً موجودةً بحكم الأصل ثم حذفت وليس كذلك؛ لأنه عَلَم، والأصل عدمها فيه. ولذا قال الشاطبي : كان حقه أن يقول :

* فذكْرُ ذا وتَرْكُهُ سِيَّان *

ليرتفع الإيهام[2].

باب الابتداء :

قال الناظم :

فـامْنَعْـهُ حينَ يَسْتَـوي الجُـزآنِ عُـرْفاً ونُكْراً عـادمَي بَيَـانِ
كَـذَا إذا مـا الفِعْلُ كـانَ الخَبَـرا أوْ قُصِـدَ اسْتِعْمـالُهُ مُنْحَصِـرا

ثمة أسباب تمنع تقديم الخبر على المبتدأ منها استواء المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير ولا قرينة تبين المبتدأ من الخبر. ومنها أن يكون الخبر فعلاً

---

(١) توضيح المقاصد ١/ ٢٦٦.

(٢) انظر : المقاصد الشافية ١/ ٢٤٤، إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٨١ .

رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً نحو : زيدٌ قام. وأصل التركيب : كذا إذا ما الخبرُ كان فعلاً؛ لأن الخبر هو المحدث عنه، فلا يحسن جعله حديثاً؛ لكنه قلب العبارة لضرورة النظم (١).

ومراده أن الخبر يمتنع تقديمه إذا كان فعلاً؛ لأنه إذا تقدم خرج المبتدأ من حدِّ الابتداء وارتفع بالفعل.

وأشعر كلام الناظم بامتناع تقديم كل فعل وقع خبراً، فأطلق في قوله :

* كذا إذا ما الفعل كان الخبرا *

والأمر ليس كذلك؛ فالذي عليه النحويون - ومنهم ابن مالك نفسه - أنه إنما يجب تأخيره إذا أوهم فاعلية المبتدأ بأن كان المبتدأ مخبراً عنه بفعل فاعله ضمير مستتر نحو : زيدٌ قام (٢).

أما إذا برز فاعل الفعل فإنه يجوز التقديم نحو : « الزيدان قاما »؛ لانتفاء اللبس بوجود علامة التثنية؛ لأن إسناد الفعل إلى الضمير يعلم منه ابتدائية المتأخر.

ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة « أكلوني البراغيث »؛ لأن تقديم

---

(١) انظر : فتح الرب المالك ٢٠٧، إعراب الألفية ٢٦، شرح الأشموني ١/ ٢١١.
والعرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا ذكر الفاعل، إلاّ أنه قد ورد في الشعر شيءٌ قُلب. فصيِّر المفعول فاعلاً والفاعل مفعولاً على التأويل. انظر : الجمل للزجاجي ٢٠٣.

(٢) انظر : التبصرة والتذكرة ١/ ١٠١، شرح الجمل ١/٣٥٣، شرح التسهيل ١/ ٢٩٨، شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٤١.

الخبر أكثر في الكلام من تلك، والحمل على الأكثر راجح. قاله الناظم في شرح التسهيل[1].

قال بعضهم - مصلحاً النظم - : لو قال الناظم :

كما إذا خيف التباس المبتدا بفاعلٍ نحو : سعيدٌ اهتدى

لسلم من الاعتراض[2].

كما نصَّ الأزهري على أنَّ هذا التقييد لا بُدَّ منه في بيت ابن مالك[3].

فإن قيل : هذا القيد يُفهم من التشبيه، أي : كما يمتنع التقديم فيما ذكر للَّبس كذا يمتنع هنا للَّبس. فالجواب أنَّ هذا القيد لا يفهم من الكلام[4]. قاله الملوي[5].

قال ابن الحاج : « الحق أن هذا تحاملٌ على النظم من غير موجب؛ إذ التقدير المذكور مأخوذ من النظم، فإن قوله : «كذا» تشبيه تامٌّ في منع التقديم بقيده وهو عدم البيان، ولا يعدم البيانُ إلا إذا لم تكن هنالك قرينة تبيّن المبتدأ من الفاعل، بأن كان الفعل الواقع خبراً رافعاً لضمير المبتدأ المستتر نحو : زيدٌ قام وهند قامت.

---

(١) ١/ ٢٩٨.

(٢) انظر : حاشية ابن الحاج ١/ ٨٨.

(٣) انظر : التصريح ١/ ٥٥٠.

(٤) انظر : حاشية الملوي ٣٤.

(٥) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عبدالفتاح بن عمر المُجيري الملوي. ولد في القاهرة سنة ١٠٨٨هـ، وتوفي بها سنة ١١٨٢هـ. (سلك الدرر ١/ ١١٦، فهرس الفهارس والأثبات ٢/ ٥٥٩، ٥٦٠، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ٣/ ٣١١).

وأما إن كانت هنالك قرينة بأن كان الفاعل اسماً ظاهراً نحو : زيد قام أبوه ، أو ضميراً بارزاً نحو : الزيدان قاما فإنه يجوز التقديم والتأخير ؛ إذ الفعل لا يأخذ فعلين ، وهذا على اللغة الفصحى »[1] .

وأقرب من هذا كله - عندي - ما ذكره الخضري[2] من إمكانية أن تكون «أل» في « الفعل » للعهد العلمي بين النحاة العارفين ، وأما المبتدئ فلا بُدَّ له من موقف[3] .

وقد رفع الناظمُ هذا الإيهامَ في الكافية الشافية حيث قال :

ولا التزامَ إنْ أُزيل اللَّبْسُ ... كـ «الليثُ زيدٌ» و«أجادوا الحُمْسُ»

أي : لا يمتنع تقديم الخبر إذا كان فعلاً وفاعلاً بارزاً نحو : «أجادوا الحُمْسُ». فـ« الحُمْسُ» : مبتدأ مؤخر ، و «أجادوا» : خبر مقدم[4] .

وقال في الباب نفسه :

كَـذَا إذَا عَـادَ عَلَيْـهِ مُـضْـمَـرُ ... مِـمَّـا بِهِ عَنْهُ مُـبِـيناً يُخْـبَـرُ

الكلام في المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر ، ومنها : أن يتصل بالمبتدأ ضمير يعود على شيءٍ في الخبر نحو : في الدار ساكنها.

---

(١) حاشية ابن الحاج ١/ ٨٨ .

(٢) محمد بن مصطفى بن حسن ، فقيه شافعي ، عالم بالعربية . ولد في دمياط سنة ١٢١٣ هـ وتوفي بها سنة ١٢٨٧ هـ. (معجم المطبوعات ٨٨٦ ، إيضاح المكنون ١/ ١٢٠ ، ٢/ ٤١٢ ، هدية العارفين ٢/ ٣٧٩).

(٣) حاشية الخضري ١/ ١٠٢ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٣٦٥ .

والبيت على حذف مضاف أي على مُلابسه، والتقدير : كذا يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذي يخبر بالخبر عنه نحو : على التمرة مثلُها زُبْداً، فلا يجوز : مثلُها على التمرة زبداً؛ لئلا يعود الضمير من «مثلها» على «التمرة» وهو متأخر لفظاً ورتبة[١].

وهذا البيت من أبيات الألفية المعروف بتعقيده وتشتيت ضمائره وصعوبة فهمه، ولعل ما دعاه إلى هذه العبارة المشتملة على ما ذكر ضيق النظم[٢].

قال أبو حيان : «إن هذا البيت يحمل قاعدة عبَّر النحاة عنها في كتبهم بعبارة حسنة سهلة المدرك وذلك أن يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على شيءٍ في الخبر . . . وعبَّر هذا الناظم بهذه العبارة المثبجة الفاسدة . . .»[٣] إلخ.

قال ابن غازي : وقد أصلحه بعض أصحابنا بقوله :

كذا إذا عاد عليه مضمر   من مبتدأ وما له تصدُّرُ

ليخلصَ من هذا التعقيد وليجمع معنى البيتين في بيت واحد[٤].

كما كان يمكن الناظم أن يقول كما في الكافية[٥] :

---

(١) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ١١٨، توضيح المقاصد ١/ ٢٨٦.

(٢) انظر : توضيح المقاصد ١/ ٢٨٦، البهجة المرضية ٩٨.

(٣) منهج السالك ١/ ٤٨.

(٤) انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٠٠. ويعني بالبيتين هذا البيت وقوله بعده :

كذا إذا يستوجب التصديرا   كـ «أين من علمته نصيرا»

وهو من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر أيضاً.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٦٩.

وإنْ يَعُدْ لخبرٍ ضميرُ   من مبتدأً يوجَبْ له التأخيرُ

كما انتقد بعضهم الناظم في قوله : « إذا عاد عليه مضمر » ؛ لأن الضمير في قولك : « في الدار ساكنها » إنما هو عائد على جزء من الخبر لا على الخبر ، فينبغي أن يُقَّدر مضافٌ محذوف في قول الناظم : « عاد عليه » التقدير : كذا إذا عاد على ملابسه ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار اللفظ : كذا إذا عاد عليه[1] .

وأجيب بأن ما التبس بالخبر تنزّل منزلة جزئه ، فلذلك اكتفى بذكر الخبر[2] .

قال ابن عقيل : وعبارة الناظم هي عبارة ابن عصفور في بعض كتبه ، وليست بصحيحة[3] .

قلت : عبارة ابن عصفور هذه في شرح الجمل[4] أما في المقرّب فقد عدل إلى العبارة الصحيحة فقال : «أو قد اتصل به ضمير يعود على شيءٍ في الخبر»[5] .

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد ١/ ٢٨٦ ، وفي التسهيل : ٤٧ « أو ملتبس بضمير ما التبس بالخبر » .

(٣) شرح الألفية ١/ ٢٤١ .

(٤) ١/ ٣٥٣.

(٥) المقرب ١/ ٨٦.

وقال أيضاً :

وخَبَرَ المَحْصُورِ قدِّمْ أبَدا كَما لَنَا إلا اتِّباعُ أحْمَدا

هذا موضع آخر من المواضع التي يجب فيها تقدُّم الخبر على المبتدأ، وهو أن يكون المبتدأ محصوراً بـ«إلا» نحو : ما لنا إلا اتباعُ أحمدَ ﷺ . فـ«لنا» خبر واجب التقديم؛ لأن المبتدأ وهو «اتباع» محصورٌ بـ«إلاَّ». ومثاله محصوراً بـ«إنَّما» : إنما في الدار زيدٌ.

قال ابن غازي[1] : وأصلحه بعضهم فقال :

* والخبرَ المحصورَ قدِّم أبدا *

وذلك لأن الخبر هو المحصور في المبتدأ هنا لا العكس، إلاَّ أن يُجعل من إضافة الموصوف للصفة[2]، أو فيه حذف وإيصال، أي : خبر المبتدأ المحصور فيه[3].

---

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٠٠.

(٢) مذهب الجمهور أنه لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته، لأنَّ الصفة هي الموصوف وإضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز، وما جاء ظاهره كذلك فمؤول على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة، كقولهم : حبَّةُ الحمقاء، وصلاةُ الأولى. والأصل : حبة البقلة الحمقاء، وصلاةُ الساعة الأولى، ثم حذف المضَاف إليه وأقيمت صفته مقامه، فلم يضفَ الموصوف إلى صفته بل إلى صفة غيره.

تنظر هذه المسألة في : الأصول ٢/ ٨، الإيضاح العضدي ٢٧١، الارتشاف ٤/ ١٨٠٦.

(٣) انظر : حاشية الصبان ١/ ٢١٣، حاشية الخضري ١/ ١٠٣.

قلت : وأحسن من ذلك أن يقول كما في الكافية[1] :

وكلُّ جزءٍ حَصَرَتْهُ «إنَّما» أوْ لفظُ «إلاَّ» مُنعَ التَّقدُّما

سواء أكان المحصور هو المبتدأ - كما مرَّ - أو الخبر نحو : ما زيدٌ إلا كاتبٌ، وما زيدٌ إلاَّ في الدار.

باب أفعال المقاربة :

قال الناظم :

بَعْدَ «عَسَى» «اخْلَوْلَقَ» «أَوْشَكْ» قَدْ يَرِدْ غنًى بـ «أنْ يَفْعَلَ» عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

وجَرِّدَنْ «عَسَى» أوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

يريد بذلك - رحمه اللَّه - أنه إذا تقدم اسم على «عسى» فإنه يجوز أن يُضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، ويجوز تجريدها عن الضمير، والأول لغة بني تميم والثاني لغة الحجازيين، وذلك نحو : زيدٌ عسى أن يقومَ، فعلى لغة تميم يكون في «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و «أنْ يقوم» في محل رفع بـ «عسى»، والتجريد أجود وأفصح[2]، قال اللَّه تعالى : ﴿ لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْراً مِّنْهُمْ وَلا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْراً مِّنْهُنَّ ﴾ [الحجرات : ١١].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٦٩.

(٢) انظر : أوضح المسالك ١/ ٣٢٣، شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٣.

وقد اعتُرض كلامُ الناظم من وجوه ثلاثة؛ أحدها: أن ظاهر هذين الاستعمالين - أعني: التجريد والإضمار - خاصان بـ«عسى» لاقتصاره على ذكرها، والصواب أن ذلك في الأفعال الثلاثة: «عسى، واخلولق، وأوشك» إذ لا فرق[1].

وثانيها: أن هذا الحكم مفرع على التمام والنقصان السابقين، وكلام الناظم يقتضي أنه مستأنف.

ثالثها: أن هذين الوجهين يصحان سواء أتقدم الاسمُ نحو: زيدٌ عسى أن يقوم، أم تأخر نحو: عسى أن يقوم زيدٌ، وكلام الناظم يقتضي أن ذلك خاص بما إذا تقدم الاسم.

وقد أصلح بعضهم البيت بقوله:

فجردْنهُنَّ أوِ ارْفَعْ مُضْمَرا ... بِهِنَّ، واسْمٌ قَبْلُ أوْ بَعْدُ عَرَا

لينتفي الاعتراض الأول من النون العائد على الثلاثة، وينتفي الثاني بالفاء المفرّعة في «فجردنهن» وينتفي الثالث بقوله: «واسمٌ قَبْلُ أو بَعْدُ عرا»[2].

قلت: ذكر الناظم في شرح التسهيل أن «أوشك واخلولق» مثل: «عسى» في هذين الاستعمالين[3].

---

(١) انظر: شرح المكودي ٤٤.

(٢) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١/ ٣٩٦، إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٤٠، حاشية ابن الحاج ١/ ٦٠١.

(٣) انظر: ١/ ٣٩٦.

وقال في الكافية الشافية [1] :

. . . . . . وَقَـدْ تَسْـتَـغْنِي عَنْ خَبـرٍ بنحـو أنْ تَسْـتَـثْنِ
إنْ أُسْنِدَتْ لَهُ كَـذاكَ اخْلَولَقَـا وَهكَذا أوْشَكَ حَيْثُ اتَّفَـقا

كما نصَّ على ذلك غير واحد من العلماء، كالمرادي[2] ، وابن هشام[3] ، والأشموني[4] ، والخضري[5] .

وقال ابن الناظم : « وهكذا إذا كان بعد « أنْ يفعل » اسمٌ ظاهر فإنه يجوز كونه اسم « عسى » على التقديم والتأخير وكونه فاعل الفعل بعد «أنْ» »[6] .

باب الأحرف الناسخة :

قال الناظم :

وَجَـائِزٌ رَفْـعُكَ مَـعْطُوفـاً عَلى مَنْصُوبِ «إنَّ»بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلا
وأُلحِـقَـتْ بـ «إنَّ» لكِـنَّ وأنْ مِـنْ دُونِ لَيْـتَ ولَعَـلَّ وكَـأنْ

يريـد - رحمه اللَّه - أنه إذا أُتي بعد اسم « إنَّ» وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان؛ أحدهما : النصب - وهو الأصل - عطفاً على

(١) ١/ ٤٥٧.

(٢) انظر : توضيح المقاصد ١/ ٣٣٢.

(٣) انظر : أوضح المسالك ١/ ٣٢٣.

(٤) انظر : شرح الأشموني ١/ ٢٦٦.

(٥) انظر : حاشية الخضري ١/ ١٢٨.

(٦) شرح الألفية ١٥٩، وانظر : التصريح ١/ ٧٠٣.

اسم «إنّ» نحو : إنّ زيداً قائمٌ وعمراً. الثاني : الرفع نحو : إنّ زيداً قائمٌ وعمرو.

والاعتراض هاهنا على تجوُّز الناظم في تسمية المرفوع معطوفاً على اسم «إنَّ»، وإلاَّ فقد صرَّح في شرح التسهيل بأن المرفوع مبتدأ حُذف خبره لدلالة خبر «إنَّ» عليه. وحينئذٍ فهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات[1]. وهو مذهب المحققين.

وقد نقل ابن مالك الإجماع على جواز الرفع، وهو يريد إجماعهم على صحة التركيب لا على صحة العطف على الاسم، بدليل ما صرَّح به آنفاً من أنه من عطف الجمل.

قال أبو حيان : «ودعوى ابن مالك الإجماع على جواز رفع المعطوف على اسم «إنَّ» و«لكنَّ» باطلة، ألا ترى إلى جهله بمذهب سيبويه وقول أصحابنا؟ وإنما الإجماع على جواز الرفع»[2].

وحاول بعضهم الاعتذار للناظم في قوله : «معطوفاً على منصوب إنَّ»، فقال : تجوَّز في تسميته معطوفاً على الاسم، لأن صورته صورة المعطوف[3].

أمَّا الصبَّان فقال : ولو قال : «وجائزٌ رفعك تالي عاطف» لكان جارياً على سائر الأوجه الآتية[4].

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٤٨.
(٢) الارتشاف ٣/ ١٢٨٩، وانظر : تعليق الفرائد ٤/ ٨٣.
(٣) انظر : توضيح المقاصد ١/ ٣٥٠، فتح الرب المالك ٢٧٦.
(٤) حاشية الصبان ١/ ٢٨٤.

ويعنى بذلك الأوجه التي ذكرها النحاة في التالي لحرف العطف، منها ثلاثة أوجه، أحدها : ما سبق من أنه من عطف الجمل. فإذا قيل : إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو ، فـ«عمرو» مبتدأ حذف خبره، أي : وعمرو كذلك.

ثانيها : أنه من عطف المفردات، وأن المعطوف عليه هو محل اسم إنَّ.

ثالثها : أنه من عطف المفردات، وأن المعطوف عليه هو محل «إنَّ» مع اسمها [(١)].

وأشار في البيت الثاني إلى أنَّ حكم «أنَّ» المفتوحة و«لكنَّ» في جواز رفع ما بعد العاطف حكم «إنَّ» المكسورة، وأمَّا «ليت، ولعلَّ، وكأنَّ» فلا يجوز معها إلا النصب. وأجاز الفراء الرفعَ مع هذه الأحرف الثلاثة [(٢)].

قال ابن الحاج : «لا وجه للتعبير بالإلحاق، ولذا قال الشيخ ياسين : صوابه أن يقول :

ومِثْلُها في ذاكَ لكنَّ وأنّ وامْنَعْهُ في ليتَ لَعَلَّ وكأنّ» [(٣)]

كما يرى الغزي أن قول الناظم : «من دون ليت ولعلَّ وكأنّ» مجردُ تتميمٍ للبيت، ولو أنه استغنى عن هذا لم يخلّ بالمعنى [(٤)].

---

(١) انظر : تعليق الفرائد ٤/ ٨٣.

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ٣٧٧، وانظر : مذهب الفراء في معاني القرآن ١/ ٣١٠.

(٣) حاشية ابن الحاج ١/ ١١٣.

(٤) انظر : فتح الرب المالك ٢٧٧، وانظر : شرح المكودي ٤٧.

وعلى هـذا جمهور الشـراح. غير أن الشاطـبي - فيما نقل عنه ابن الحـاج - قد أبـدى لذلك نكتـة وهي التنكـيت على الفراء بإجازته ذلك مع كـأنَّ وليـتَ ولعلَّ[1]. وهـو عندي أقـرب من كـون الكـلام متـمـماً للبيـت فحسـب.

وقال - في الباب نفسه - أيضاً:

وَإنْ تُخَـفَّفْ أنَّ فـاسْـمُـهـا اسْـتَكَنْ والخَـبـرَ اجْـعَل جُـمْلَةً مِنْ بَعْـدِ أنْ

يعني أنَّ «أنَّ» المفتوحة إذا خُفِّفت لم تُلغ كما أُلغيت «إنَّ» المكسورة، ولكن يُنوى اسمـها ولا يُلفظ به إلا ضـرورة[2]، فـهـو مـحـذوف من اللفظ وجوباً.

وقوله: «والخبر اجعل جملة من بعد أنْ» نحو: علمت أنْ زيدٌ قائمٌ، فـ «أنْ» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، و«زيدٌ قائمٌ» جملة في موضع رفع خبرها.

وأُخذ على الناظم تجوُّزه في قوله: «استكن»، لأنها حرف، والضمير لا يستكن إلاَّ في الفعل أو ما أجري مجراه، وأيضاً فالاسم ضمير نصب وضمائر النصب لا تستكن[3]. قال ابن الحاج: «أصلـحه سـيدي يحيى

---

(١) انظر: حاشية ابن الحاج ١/ ١١٣.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٣٥٤، والضرورة كما في قول الشاعر:

فَلَوْ أنْكِ في يومِ الرخاء سألتني طلاقَكِ لَمْ أبْخل وأنْتِ صديقُ

(٣) انظر: المصدر السابق ١/ ٣٥٥، فتح الرب المالك ٢٨١، حاشية الخضري ١/ ١٣٩.

الشاوي [1] رافعاً للتجوز بقوله :

وإن تُخفف أنَّ فاسمها حُذِفْ   والخبرَ اجعل جملةً كما وُصِفْ» [2]

إلاَّ أن ابن الحاج يرى أن عبارة الناظم أحسن من عبارة المصلح ؛ لأن عبارة الناظم تفيد أمرين ؛ كون اسمها ضميراً وكونه غير مذكور ، وعبارة المصلح لا تفيد سوى أنه لا بد أن يكون محذوفاً وأما تعيُّن كونه ضميراً فلا [3] .

وما ذكره ابن الحاج صحيح ، غير أن التجوز في العبارة في بيت الألفية لا زال موجوداً لم يرتفع .

باب « لا » التي لنفي الجنس :

قال الناظم :

وركِّب المفردَ فاتحاً كـ «لا   حولَ ولا قوةَ» . . . .

المراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف - فيدخل فيه المثنى والمجموع - ، وقوله : « فاتحاً» حال ، أي في حال كونك فاتحاً . فإذا كان اسم «لا» مفرداً بُني على الفتح إن كان مفرداً أو جمع تكسير نحو : لا رجلَ ولا رجالَ ، وبُني على الفتح أو على الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء مزيدتين ، وبُني على الياء إن كان مثنًى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً .

---

(١) يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الله أبو زكرياء الشاوي المليـاني الجزائري . من علماء المالكية في التفسير والحديث والفقه والأصول والعربية . ولد بمليانة الجزائر سنة ١٠٣٠ هـ وتوفي سنة ١٠٩٦ هـ . (خلاصة الأثر ٤/ ٤٨٦ - ٤٨٨ ، شجرة النور الزكية ٣١٦ ، ٣١٧ ، فهرس الفهارس ٢/ ١١٣٢ - ١١٣٥).

(٢) حاشية ابن الحاج ١/ ١١٤ .

(٣) انظر : المصدر السابق ١/ ١١٤ .

والحاصل أن اسم «لا» إذا كان مفرداً بُني على ما كان يُنصب به لتركّبه مع «لا» وصيرورته معها كالشيء الواحد، فهو معها كـ«خمسةَ عَشَرَ»، ولكنْ محلُّه النصب بـ«لا» لأنه اسمٌ لها[1].

وقد نبَّه المرادي إلى أن في عبارة الناظم قصوراً حيث قال: «فاتحاً» وهذا لا يشمل المثنى وجمع المذكر السالم؛ لأنهما يبنيان على الياء، وكذا جمع المؤنث السالم لبنائه على الكسر، فلو قال: «وركب المفردَ كالنصب...» لأجاد[2].

قال الغزي: «ولو قال كابن الوردي[3] - رحمه الله -:

وركب المفرد بانياً على ما كان نصبه، وإن كررت لا

كان شاملاً لجميع ما سبق»[4].

وقال الملوي: «أصلحه بعضهم بقوله:

---

(1) ذهب الكوفيون والزجاج والسيرافي إلى أن «رجل» في قولك: «لا رجلَ» معربٌ، وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء.

وذهب المبرد إلى أن «مسلمَيْن» و«مسلمينَ» معربان. وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم: مبني على ما كان ينصب به وهو الكسر، وأجاز بعضهم الفتح. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٥٧، ٥٨.

(2) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٣٦٥.

(3) انظر: شرح التحفة الوردية ١٥٨. وابن الوردي هو زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر الوردي. ولد سنة ٦٩١هـ ونشأ بحلب وتفقه بها. إمام بارع في اللغة والفقه والنحو والأدب. تلقى العلم عن شيوخ الشام وعلمائها. وعمل في القضاء مدة تزيد على عشر سنوات. توفي سنة ٧٤٩هـ. (النجوم الزاهرة ١٠/ ٢٤٠، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٦، ٢٢٧، شذرات الذهب ٦/ ١٦١).

(4) فتح الرب المالك ٢٨٨.

وركب المفـــرد بانيــاً علـى ما ينتـصب به تفطن واعـقـلا»[1]

باب «ظنّ» وأخواتها :

قال الناظم :

لِعلمِ عِـرْفــانِ وظنِّ تُهَمَـهْ تَعْــديةٌ لواحــدٍ مُلْتَـزَمَـهْ

قوله : «لعلمِ» : خبر مقدم و«عرفان» مضاف إليه، و«ظن» معطوف على «علم»، و«تهمه» مضاف إليه، و«تعدية» مبتدأ مؤخر، وسوغ الابتداء بالنكرة تقديمُ خبرها المجرور عليها، أو تعلقُ «لواحد» بها، أو نعتها بـ«ملتزمه». ولو أن الناظم قال :

تعــديةٌ لواحــدٍ ملتــزمــهْ لعلم عــرفــانٍ وظنِّ تُهَمَــه

لكان على الترتيب. قاله الأزهري[2].

كما ذكر ابنُ الحاج أيضاً أن الأولى ذكر هذا البيت عقب قوله :

أعني رأى خال علمتُ وجدا . . . إلخ .

لأنه تقييد لـ«علم» بأن لا تكون بمعنى «عرف» ولـ«ظن» بأن لا تكون بمعنى اتَّهم، فيتعديان إلى مفعول واحد[3]. فالأول كقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل : ٧٨] والثاني كقوله تعالى : ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ [التكوير : ٢٤] أي : بمتَّهم.

---

(١) حاشية الملوي ٥٠.

(٢) انظر : إعراب الألفية ٤٠، ٤١.

(٣) انظر : حاشية ابن الحاج ١/ ١٢١.

وقال في الباب نفسه :

ولا تُجِزْ هُنا بِلا دَلِيلِ ... سُقُوطَ مفعولين أوْ مَفْعُولِ

الأصل ألاّ يُقتصر على أحد المفعولين في هذا الباب؛ لأنهما مخبرٌ عنه ومخبرٌ به، فلو حُذف الأول بقي الخبر دون مخبر عنه، ولو حذف الثاني بقي المخبرُ عنه دون خبر، فلا تقول مثلاً في «ظننت زيداً عالماً» : «ظننت» فقط، ولا : «زيداً» فقط، ولا : «عالماً» فقط، فإن دلَّ على المحذوف دليل جاز الحذف، كقوله تعالى : ﴿ أينَ شُرَكائيَ الذينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص : ٧٤] أي : تزعمونهم شركائي، ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال : هل ظننت أحداً قائماً؟ فتقول : ظننتُ زيداً، أي : ظننتُ زيداً قائماً.

ويرى ابن الحاج[1] أن الأولى أن يُذكر هذا البيت عقب قوله :

وَهَبْ، تعلَّم، والتي كَصَيَّرا ... أيضاً بِها انصب مبتدأً وَخَبَرا

لأمرين؛ الأول : رفع إيهام أن الإشارة بـ«هُما» راجعة لـ«رأى» الرؤيا، لقوله قبله :

ولرأى الرؤيا انْمِ مَا لِعَلِما ... طالبَ مفعولين مِنْ قَبْلُ انتَمى

الثاني : أن «رأى» هذه مع تقول أخوان في الإلحاق، فلا ينبغي أن يُفصل بينهما بقوله :

* ولا تُجِزْ هنا بلا دليل * إلخ .

---

(١) انظر : حاشية ابن الحاج ١/ ١٢٤ .

وقال الناظم أيضاً :

وكـ «تَظُنُّ» اجعلْ «تقولُ» إنْ ولي مُسْتَفْهِماً بهِ ولَمْ يَنْفَصِلِ
بغيرِ ظرفٍ أو كظرفٍ أوْ عَمَلْ وإنْ ببعضِ ذي فصلتَ يُحْتَمَلْ

المشهور أن للعرب في إجراء القول مُجرى الظن مذهبين، أحدهما : أن يكون الفعل لا يُجرى هذا المجرى إلا بشروط - ذكرها الناظم - أربعة، وهي التي ذكرها جمهور النحويين، الأول : أن يكون الفعل مضارعاً، الثاني : أن يكون للمخاطب، الثالث : أن يكون مسبوقاً باستفهام، الرابع : أن لا يُفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل، نحو : أتقول عمراً منطلقاً.

ومثال الفصل بالظرف : أعندك تقول زيداً مقيماً، ومثال الفصل بشبه الظرف وهو المجرور : أفي الدار تقول زيداً جالساً، ومثال الفصل بالمعمول : أعمراً تقول منطلقاً.

والمذهب الثاني للعرب هو مذهب سُلَيْم [1]؛ فيجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقاً، أي سواء كان مضارعاً أم غير مضارع، وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد.

وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لـ « تقول » وجاز رفعهما على الحكاية نحو : أتقول زيدٌ منطلقٌ.

وقد أُخذ على الناظم أنه لم يُبيِّن في عمل القول عمل الظن بالشروط التي

---

(١) لغة سليم حكاها سيبويه عن أبي الخطاب. الكتاب ١/ ٦٣. وسُليم قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة.

ذكرها أهو على جهة الوجوب في العمل أم على جهة الجواز، والذي نص عليه الناسُ الخيار بين أن تعمله إعمال الظن، وبين أن تحكي به وإن استوفى الشروط[1].

واعترض المكودي على الناظم من جهة التشبيه إذ يقتضي أنه تامٌّ فيجوز فيه الإلغاء والتعليق والأمر بخلافه، ومن جهة أنه لم ينبه على جواز الحكاية مع استيفاء الشروط، ومن جهة أن قوله: «وإن ببعض ذي...» إلخ، حشو لا فائدة فيه[2]. ولذا أصلحه ابن غازي وزاد بيتاً بقوله:

ومن حكى مع الشروط يُحْتَمَلْ بغيـرِ ظرف أو كظرف أوْ عَمَلْ
وكل قيدٍ عن سُلَيمٍ أُطْلِقا نعم، ولا تلغِ ولا تعلِّقا[3]

قال الشاطبي: «أطلق العبارة في إجراء القول مجرى الظن. فاقتضى أنه جار مجراه في جميع ما يتعلق به من الأحكام المتقدمة، ومن جملتها الإلغاء والتعليق... وهو إطلاق غير صحيح عنده؛ إذ قد نصَّ في التسهيل[4] على أن هذا الإلحاق مقتصر به على العمل... وما قاله هو القياس والصواب... هذا وليس في المسألة سماع يرجع إليه، فلا اعتماد على هذا الإطلاق لعدم صحته»[5].

---

(١) انظر: منهج السالك لأبي حيان ١/ ٩٨، وقال الناظم في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٦: والحكاية جائزة إذا كملت شروط إجراء القول مجرى الظن، لأنه الأصل.

(٢) قال الناظم في الكافية الشافية:

والفصلُ بالمفعول أو بالظرف أو بالخافضِ اغتَفِر وراعِ ما رَعَوْا

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٧٤، وانظر: حاشية ابن الحاج ١/ ١٢٥، حاشية الملوي على المكودي ٥٥.

(٤) ص٧٣.

(٥) المقاصد الشافية ١/ ٤٩٠، ٤٩١.

اختُلف في إجراء القول مجرى الظن، هل يكون ذلك في المعنى والعمل أو في العمل فقط فمن قال بالأول جاز عنده إجراء الإلغاء والتعليق في القول وكون الفاعل والمفعول لمسمًى واحدٍ، ومن قال بالثاني قال بالمنع[1].

وأما الاعتراض على قوله: « وإن ببعض ذي... » إلخ، فقد قال الشيخ ياسين: الأقرب أنه احتراز عن الفصل بكلها مجتمعة قال: ويشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشرعيات، وعليه يندفع أن قوله: وإن ببعض ذي... إلخ، حشو؛ لأنه لم يفد زيادة على ما قبله[2].

قال الخضري: « وقد يفرق بأن النهي إنما هو عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لا في مذهب واحد كما هنا »[3].

باب « أعلم وأرى »:

قال الناظم:

والثاني منهما كثاني اثني كسا   فهو به في كلِّ حكمٍ ذو ائتسا

يعني: أن الثاني من مفعولي « أعلم وأرى » المتعديين إلى اثنين بهمزة النقل مثلُ ثاني مفعولي « كسا » وبابه ممَّا يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فيجوز الاقتصار عليه وعلى الأول ويمتنع الإلغاء كما في باب «كسا».

---

(١) انظر: التصريح ٢/ ٢١٣.

(٢) حاشية الصبان ٢/ ٣٦، وانظر: حاشية الخضري ١/ ١٥٥.

(٣) حاشية الخضري ١/ ١٥٥.

واعترضت عبارة الناظم من وجوه ثلاثة :

أحدها : تخصيص تشبيه الثاني هنا بثاني « كسا» فيقتضي أن الأول غير الأول مع أن حكمَه حكمُه أيضاً، ولذا نكت عليه ابن هشام بقوله : « وحكمهما حكمُ مفعولي «كسا» في الحذف، لدليل وغيره، وفي منع الإلغاء والتعليق»[1].

والثاني : أن قوله : « فهو به » حشو، لأن ما أفاده هو الذي يفيده التشبيه التام في قوله : « كثاني . . . » إلخ .

الثالث : أن قوله : « في كل حكم ذو ائتسا » ليس بجيد؛ لأنه يمتنع التعليق في باب «كسا » على كل حال ولا يمتنع في هذين؛ لأن « أعلم » المنقولة من عَلِمَ فعلٌ قلبي، وأرى بصرية وهي ملحقة بالقلبية[2]. ومن تعليق «أرى» عن الثاني قوله تعالى: ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ [البقرة : ٢٦٠] .

وقد أصلحه ابنُ غازي بما يرفع الاعتراضات الثلاثة بقوله :

واجعَلْهما معاً كمفعولي « كسا » ومن يُعَلِّقْ ههنا فما أسا[3]

(١) أوضح المسالك ٢/ ٨٣.

(٢) انظر : منهج السالك ١/ ١٠٠، توضيح المقاصد ١/ ٣٩٧، فتح الرب المالك ٣١١، حاشية ابن الحاج ١/ ١٢٦ .

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٧٨.

وقد أُجيب عن الاعتراض الأول بأن الخلافَ لمّا كان في الثاني هنا : هل يكون كالثاني هناك أوْ لا ، وللاتفاق على أن الأول يكون كالأول خصَّ محل الخلاف بالذكر. وعن الثاني : بأنه زيادة في الرد على من قال بأنه يكون الثاني هنا جملة فلا يكون كالثاني هناك. وعن الثالث : بأنه مشى هناك على ما للجمهور من منع التعليق فيه[1] .

وفي هذه الإجابة، عن تلك الاعتراضات تكلف لا يخفى، والله أعلم.

باب الفاعل :

قال الناظم :

وجَــرِّدِ الفِــعْلَ إذا مــا أُسْنِدا لاثنينِ أوْ جمعٍ كـفـازَ الشُّـهدا

مذهب جمهور العرب أنه إذا أُسند الفعلِ أو الوصف إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع ، فيكون كحاله إذا أُسند إلى مفرد، فتقول : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات ، كما تقول : قام زيدٌ. ولا تقول : قاما الزيدان ، ولا قاموا الزيدون ، ولا قمن الهندات ، فتأتي بعلامة في الفعل الرافع للظاهر على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به ، وما اتصل بالفعل حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه ، بل يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخراً والفعل المتقدم وما اتصل به اسماً في موضع رفع به ، والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر. أو أن يكون ما

---

(١) انظر : الهمع ٢/ ٢٤٩.

اتصـــل بالفعــل مرفـوعاً به، ومـا بعـده بدل مما اتصل بـالفعـل من الأسمـاء المضمرة [1].

وليس المراد بالجمع في النظم الجمع الحقيقي فقط، بل المراد به ما يدل على الجمع الشامل للحقيقي وغيره مما يفهم الجمع.

وكما يجرد الفعل في قوله : « وجرد الفعل. . . » إلخ ، كذلك يجرد الوصف الذي جرى مجراه. ولأجل هذا وما قبله أصلحه ابن غازي بقوله :

وجـــردِ المسندَ حين يُسْنَدُ لاثنين أو مــفـهـمِ جــمعٍ ترشـدُ

ليدخل الوصفُ المسند وما يُفهِم الجمع وليس جمعاً حقيقياً [2].

قال الخضري : « وإنما خصَّه يعني : الفعل ؛ لأنه الأصل، أو أراد الفعل اللغوي ،على حذف مضاف، أي : مفهم الفعل» [3].

وقال الناظم في الباب نفسه :

وَيَرْفَعُ الفاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرا كمِثْلِ « زيدٌ »في جوابِ : « مَنْ قَرَا» ؟

يصح حذف فعل الفاعل إن أجيب به نفيٌ كقولك : بلى زيدٌ، جواباً لمن قال : ما قام أحد، فـ« زيد » فاعل فعل محذوف دلَّ عليه مدخول النفي، والجملة فعلية، أي : بلى قام زيدٌ، ليطابق الجواب مدخول النفي في الجملة الفعلية، ولو جُعل مبتدأً حذف خبره لم يطابق.

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/ ١١٦، ١١٧، شرح ابن عقيل ٢/ ٧٩، ٨٠.

(٢) انظر : فتح الرب المالك ٣١٩، حاشية ابن الحاج ١/ ١٢٨، ولم أجد ذلك في مظانه من إتحاف ذوي الاستحقاق لابن غازي.

(٣) حاشية الخضري ١/ ١٦١.

ويعني ابن مالك بالإضمار هنا الحذف، لأن الفعل لا يتصور فيه الإضمار.

كما أن التمثيل المذكور في النظم ليس بذلك الجيد - كما قال أبو حيان وغيره -؛ إذ يحتمل أن يكون «زيد» فيه مبتدأ محذوف الخبر، أي: زيدٌ القارىء، وهو الأظهر؛ لأن الأولى أن يكون الجوابُ على وفق السؤال، فقوله: «من قرأ»؟ جملة منعقدة من مبتدأ وخبر، فإذا قيل في جوابه: زيدٌ، فالجواب المطابق أن يكون زيدٌ مبتدأ، والخبر محذوف، أي: زيدٌ قرأ، فالسؤال هنا عن تعيين الاسم، والفعل قد وقع، وإنما جُهل من أوقعه، وإذا قال: هل قرأ أحدٌ؟ فالفعل قد جُهل ولم يُعلم أوَقع أو لم يقع. فيكون الجواب: زيد، أي: قرأ زيدٌ، ويكون زيدٌ فاعلاً، لأن السؤال عن الفعل، فالأولى المطابقة بين السؤال والجواب. وإن كان يجوز أن لا يطابق فيكون التقدير: قرأ زيد، في جواب من قرأ؟[1].

ولذلك أصلح ابنُ غازي النظم بقوله:

ويرفع الفاعلَ فعلٌ حُذِفا   كمثل: زيدٌ، في جواب: من وَفى؟

ليسلم من التجوز بالإضمار عن الحذف؛ لأن الفعل لا يسمى مضمراً بل محذوفاً كما سبق، وليكون الجواب مطابقاً للسؤال[2] فيقال: زيدٌ، أي: وفى زيدٌ.

---

(١) منهج السالك ١/ ١٠٣ (بتصرف يسير)، وانظر: توضيح المقاصد ٢/ ٨، فتح الرب المالك ٣٢٠، شرح المكودي ٥٧.

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٨٦، حاشية ابن الحاج ١/ ١٢٩.

وقد سلم الناظم من هذا في الكافية الشافية [1] حيث قال :

ويرفَعُ الفاعلَ فِعْلٌ حُذِفا ... إذا استبان بدليلٍ عُرِفا

مثل : « بلى زيدٌ » لقائل : لم يقم شخصٌ . . . إلخ .

وحاول ابن الحاج الدفاع عن الناظم فقال : « والحق أن الجواب في كلام الناظم موافق للسؤال، وذلك لأن جملة السؤال وإن كانت اسمية لفظاً فهي فعلية أصلاً ومعنى ؛ لأن قولك : من قرأ ؟ أصله : أقرأ زيدٌ أم عمرو ؟. لا ، أزيدٌ قرأ ؟ لأن السؤال عن الفعل أولى ؛ لأنه يتغير فيقع فيه الإبهام [2] » .

وهذا في نظري دفاع غير قوي ومخالف لما عليه جمهور النحويين، ولو كان قوياً لمشى عليه في نظم الكافية. والله أعلم بالصواب .

وقال الناظم عن تاء التأنيث :

وإنَّما تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ ... مُتَّصِلٍ، أو مُفْهِمٍ ذاتَ حِرِ

ذكر الناظم في هذا البيت أن تاء التأنيث تلزم فعل الفاعل في موضعين :

الأول : أن يكون المسند إليه ضميراً متصلاً، وشمل الحقيقي التأنيث نحو : فاطمة قامتْ ، والمجازي التأنيث نحو : الشمس طلعت. واحترز بقوله : «متصل» من المنفصل ، نحو : ما قام إلا أنتِ .

الثاني : أن يكون المسند إليه ظاهراً حقيقي التأنيث، وهو المشار إليه بقوله : ذات حِرِ .

---

(١) ٢/ ٥٩١ .

(٢) حاشية ابن الحاج ١/ ١٢٩ .

قال ابن الحاج : " كان ينبغي للناظم أن يزيد بعد « متصل » مستتر، ليخرج نحو : «ضربتِ» خطاباً للمؤنثة، فإن عبارته تقتضي أنَّ تاء التأنيث تلحق هذا؛ لأن الفاعلَ ضمير متصل مع أنها لا تلحقه، فلو زاد «مستتر» لخرج " [1].

وإلى نحو ذلك أشار الشيخ خالد الأزهري بقوله : « أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً لغائبة حقيقية التأنيث أو مجازيته بخلاف قول المرأة الحاضرة : قمتُ، أو أقوم، فإنه لا يمكن تأنيثه وإن كان الفاعل ضميراً متصلاً لمؤنث» [2].

وقال الناظم أيضاً :

والحذفُ قد يأتي بلا فَصْلٍ وَمَعْ ضميرِ ذي المجاز في شعرٍ وَقَعْ

يعني بذلك : أن حذفَ تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل قد يأتي، وهو قليل. حكى سيبويه : « قال فلانة [3] »، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، وهو مخصوص بالشعر [4].

---

(١) حاشية ابن الحاج ١/ ١٣٠، ١٣١.

(٢) انظر : التصريح ٢/ ٢٧٠، حاشية الملوي ٥٨.

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٢٣٥، ٢٣٩.

(٤) كقول الشاعر وهو عامر بن جوين الطائي :

فلا مزنةٌ وَدَقَتْ ودقَها ولا أرضَ أبقلَ إبقالها

قال ابن الحاج : « تعبيره بالحذف هنا ، وفي قوله :

* والحذفُ مع فَصْلٍ بـ« إلاَّ » فُضِّلا *

مع قوله :

* والحذفُ في (نعم الفتاة) استحسنوا *

غير سديد ؛ لأنه يقتضي أن التاء كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك ، والأولى أن يُعبِّر بالتَّرْك ، كما عبر به في قوله : « وَقَدْ يُبيح الفصلُ ترك التاء »[1] .

ويشير تعبير الناظم إلى أن الحذف بلا فصل قد يأتي لكن بقلة . وقال ابن الناظم : إنه لغة[2] . وقال غيره – كأبي حيان وابن هشام[3] – : إنه شاذ رديء لا يجوز القياس عليه . ولم تتغيَّر عبارة الناظم في الكافية الشافية[4] عمَّا قاله في الألفية ؛ إذ قال :

والحذفُ قد يأتي بلا فصلٍ وَمَعْ ضمير ذي المجاز كـ«الشمس طَلَعْ»

وقال في شرح التسهيل : « ولا تحذف غالباً إن كان الفاعل ضميراً متصلاً مطلقاً ، أو ظاهراً متصلاً حقيقي التأنيث . . . واحترزت بقولي : « غالباً » من نحو قول بعض العرب : قال فلانة وذهب فلانة ، حكاهما سيبويه»[5] .

---

(١) حاشية ابن الحاج ١/ ١٣١ .

(٢) انظر : شرح الالفية ٢٢٦ .

(٣) انظر : أوضح المسالك ٢/ ١١٢ ، وانظر : توضيح المقاصد ٢/ ١١ ، فتح الرب المالك ٣٢٤ ، التصريح ٢/ ٢٧٦ .

(٤) انظر : ٢/ ٥٩٥ .

(٥) شرح التسهيل ٢/ ١١٠ ، ١١١ .

قال أبو حيان : « وهو عند أصحابنا من الشذوذ بحيث لا ينقاس عليه، وظاهر كلام الناظم أنه قد يأتي قليلاً بغير تاء وأنه ينقاس، وهو ظاهر كلام الجزولي؛ لأنه قال[1] : إن التاء تلزم في مثل : قامت هند في اللغة المشهورة، فأفهم هذا أن اللغة غير المشهورة تحذف التاء فيها. وقد نقد الناس ذلك على الجزولي، وذكروا أن ذلك ليس لغة لا مشهورة، ولا غير مشهورة، وأن مثل : قام هند، شاذ لا لغة »[2] .

ولذلك قال ابن الحاج : « عبارة الناظم تفهم أن ذلك وارد مطَّرد إلا أنه قليل، والأمر ليس كذلك، ولو قال : والحذف قد أتى، أي : ورد، لأفاد ذلك»[3] .

قلت : تعبير الناظم بـ« قد يأتي » مقصودٌ منه - رحمه اللَّه - ، ولا يقصد غيره، بدليل ما قاله في الكافية الشافية، وصرَّح به في التسهيل وشرحه في قوله : ولا تحذف غالباً إن كان الفاعل اسماً ظاهراً متصلاً حقيقي التأنيث .

وعلى ذلك فمحاولة تغيير ابن الحاج عبارة الناظم ليست سديدة؛ لأنه تغيير في الرأي، وهذا لا يملكه هو ولا غيره. وغاية ما في الأمر أن يخالفه في رأيه إن شاء. واللَّه أعلم.

---

(١) المقدمة الجزولية ٥٠.

(٢) منهج السالك ١/ ١٠٤.

(٣) حاشية ابن الحاج ١/ ١٣١.

وقال الناظم أيضاً :

وما بـ «إلاّ» أو بـ «إنَّما» انحَصَرْ أخِّر . وقد يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

يريد بذلك أنه يجب تأخير المحصور بـ « إلاّ» أو بـ « إنما » فاعلاً كان أو مفعولاً ، فإذا قصد حصر المفعول وجب تأخيره وتقديم الفاعل فتقول : ما شرب زيدٌ إلاّ العسلَ ، وإنما شرب زيدٌ العسلَ ، وإذا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول فتقول : ما شرب العسلَ إلا زيدٌ ، وإنما شرب العسلَ زيدٌ[1] .

واعترض بعضهم على عبارة النظم في قول صاحبه : « انحصر » إذ تقتضي هذه الكلمة أن المتأخر هو المحصور وليس كذلك ، بل هو محصور فيه ، فقوله : « انحصر » أي : غيره فيه .

قالوا : ولو أراد الناظم تجويز ذلك لقال :

وما بإلاّ أو بإنما انحصر قدِّم . . . . . . إلخ[2]

وهو اعتراض وإصلاح لا داعي له ، فقد عبَّر بما عبَّر به الناظم كثير من النحويين[3] منهم ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها فقال :

وذا انحصارٍ أخِّرنَّ منهما حتما بـ «إلاّ» كان أو بـ « إنَّما»

---

(1) أجاز الكسائي - وحده - تقديم المحصور بـ « إلا » لأنَّ المعنى مفهوم معها قُدِّم المقترن بها أو أُخِّر بخلاف المحصور بـ « إنما » فإنه لا يُعلم حصره إلاّ بالتأخير ، فلذلك لم يُختلف في منع تقديمه . انظر : شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٠ .

(2) انظر : حاشية ابن الحاج ١/ ١٣٣ ، حاشية الملوي ٦٠ ، حاشية الخضري ١/ ١٦٦ .

(3) انظر : منهج السالك ١/ ٩٠١ ، أوضح المسالك ٢/ ١٢٩ ، توضيح المقاصد ٢/ ١٨ ، الهمع ٢/ ٢٦٠ .

قال : فكل ما قُصد حصره استحق التأخير فاعلاً كان أو مفعولاً أو غيرهما[1] .

وقد أجاب الشيخ ياسين عن ذلك فقال : « إذا قلتَ في «ما ضرب زيدٌ إلا عمراً» : إن المحصور هو فعل الفاعل وأما المفعول المذكور فمحصور فيه لا محصور ، قلتُ : إذا حُصر فعلُ الفاعل في المفعول المذكور فقد حصر المفعول ، أي من وقع عليه ذلك الفعل في ذلك المفعول»[2] .

باب النائب عن الفاعل :

قال الناظم :

والثانيَ التاليَ تا المطَاوَعَهْ ... كالأول اجْعَلْه بِلا مُنازَعَهْ

يعني إذا كان الفعل المراد بناؤه للمفعول مفتَتَحاً بتاء المطاوعة فإن ثانيه يُضم كما يُضمُّ أوله ، وذلك كقولك في « تَدَحْرَجَ » : تُدُحْرِجَ ، وفي «تَعَلَّمَ» : تُعُلِّمَ ، وفي « تَغَافَل » : تُغُوفِلَ .

وقد اعتُرِض كلام الناظم من وجوه ثلاثة :

أحدها : أنه اقتصر في ذلك على ما أوله تاء المطاوعة ، وهذا تقصير ؛ إذْ كان ضمُّ الثاني غيرَ مقتصر به على ما كانت تاؤه للمطاوعة ، بل هو عامٌّ فيما أوله تاء كانت للمطاوعة أو لغيرها ، وذلك أن تَفَعَّل كما يأتي للمطاوعة يأتي أيضاً للتكلف نحو : تحلَّم وتشجَّع ، وللتجنّب نحو : تأثَّم وتحرَّج ،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٩ ، ٥٩٠ .

(٢) حاشية الشيخ ياسين على التصريح ٥/ ٢٨٢ .

وللصيرورة نحو : تأيّمت المرأة وتحجّر الطين ، وللاتخاذ نحو : توسّد الترابَ وتبنّى الصبيَّ ، ولغير ذلك من المعاني ، والمطاوعةُ واحد منها .

الثاني : أنَّ « تَفاعَلَ » قد يأتي للاشتراك في الفاعلية نحو : تقاتَلَ وترامَى ، ولتخييل تارك الفعل كونه فاعلاً نحو ، تغافَلَ وتجاهَلَ ، والمطاوعة لفاعَلَ معنًى من معاني تفاعَلَ ، فأين تدخل له هذه الأفعال حين قيَّد التاء بكونها للمطاوعة ، وهي في الحكم بضم التاء سواء[1] .

الثالث : أنه يشمل ما زيادة التاء فيه معتادة وهو المراد ، وما زيادتها غير معتادة نحو : تَرْمَسَ الشيءَ ، بمعنى : دفنه وستره ، مع أنه لا يصح دخولها هنا .

الرابع : أن عبارته تقتضي أن هذا يكون في الماضي وغيره مع أن ذلك خاص بالماضي .

قال الشاطبي « والحاصل أن هذا التقييدَ مخلٌّ ، فلو قال مثلاً :

والثاني التالي تاءَ زائدهْ ... فاضمُمْ ففي الضمِّ تمامُ الفائدهْ

أو قال :

* فاجعَلْهُ كالأوَّل تُعْطَ الفائدهْ *

أو ما أشبه ذلك ، لتخلَّص من هذا الشغب ، ولا أجد له جواباً »[2]

وأما ابن غازي فقد أصلحه بقوله :

والثاني التالي تا الزيادهْ ... كالأول اجعل إنْ تكن معتادهْ[3]

---

(١) المقاصد الشافية للشاطبي ١/ ١٨ (بتصرف يسير) . وانظر : منهج السالك ١/١١٣ .

(٢) المقاصد الشافية ١/ ١٩ .

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٤٠١ .

لكنّ إصلاحَه اعتُرض بأنه لا يدفع الاعتراض الرابع، فلو أبدل الشطر الثاني بقوله :

* فاضمُم بماضٍ إنْ تكن معتادهْ *

لكان رافعاً له أيضاً[1] .

والحاصل أن ما يضم ثانيه مع أوله هو الماضي المفتتح بتاء زائدة معتادة سواء كانت للمطاوعة أم لا .

وأجاب بعضهم عن بعض هذه الاعتراضات : فقال المرادي : « فإن قلتَ تقييد المصنف التاء بالمطاوعة ليس بجيد، قلتُ : هو كذلك، والعذر له أن التاء فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بتاء المطاوعة فاكتفى بذكرها »[2] .

وقال بعضهم : التعبير بالمطاوعة صحيح لا تجوّز فيه؛ لأن المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع، وهي تكون تحقيقية كتعلّم، وتقديرية كتبختر وتمسكن.

وأجيب عن الثالث بأن الأصل في الزيادة أن تكون معتادة.

وعن الرابع بأنه مقيَّد في النظم بكون تالي هذه التاء ثانياً وهذا الحكم مختص بالماضي، فإن تاليها في المضارع ثالثٌ فيبقى على أصله. فالمضارع لا يُفتتح بتاء المطاوعة بل بحرف المضارعة[3] .

---

(١) انظر : حاشية ابن الحاج ١/ ١٣٥ . وهو كذلك في النسخة التي بين يدي، ويوجد في بعض النسخ « كالأول اجعل ».
قال ابن الحاج : وإنما ضُمّ الثاني كالأول؛ لأنه لو بقي مفتوحاً مع كسر الحرف المتصل بالآخر لالتبس بالمضارع المسند إلى الفاعل المبدوء بتاء المضارعة في نحو : أنت تعلّم زيداً الحساب.

(٢) توضيح المقاصد ٢/ ٢٣.

(٣) انظر : المصدر السابق ١/ ١٣٥، وانظر : شرح المكودي ٦١، حاشية الصبان ٢/ ٦٢، حاشية الخضري ١/ ١٦٨.

ويمكن أن يجاب عن الثاني بما أجيب به عن الأول.

وبيت الألفية نفسه ذكره الناظم في الكافية الشافية دون تغيير[1]، وقال في التسهيل: «ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً أوله تاء»[2].

وهذه العبارة وإن كانت شاملة لتاء المطاوعة ولما يشبهها إلاَّ أنها شملت غير المقصود أيضاً كالتاء في تَرْمَس الشيءَ، فإنها مزيدة وهو لا يُضم ثانيه بل يُسكَّن لكونها تاءً زيادتها غير معتادة[3].

باب الاشتغال:

قال الناظم:

وبَعْدَ عاطفٍ بلا فَصْلٍ على ... مَعْمولِ فِعْلٍ مُسْتَقرٍّ أوَّلا

ذكَر في هذا البيت موضعاً من المواضع التي يترجح فيها النصب في باب الاشتغال، وهو أن يكون الاسم المُشْتَغَل عنه معطوفاً على جملة مصدَّرة بالفعل نحو: زيدٌ قام، وعمراً أكرمتُه، ومثله قوله عز وجل: ﴿يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً﴾ [الإنسان: ٣١] واحترز بقوله: «بلا فصل» من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصلٌ نحو: قام زيدٌ وأمَّا عمرو

---

(١) انظر: ٢/ ٦٠٢.

(٢) التسهيل ٧٧.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٢/ ٢٣، ٢٤.

(٤) الآية ٣١ من سورة الإنسان.

فكلمتُه ، فإن الرفعَ فيه أجودُ ؛ لأن الكلام بعد «أمّا» مستأنفٌ مقطوعٌ عمّا قبله[1] .

وإنما رُجِّح النصبُ طلباً للمناسبة بين الجملتين ؛ لأن مَنْ نصب فقد عطف فعليةً على فعلية ، ومن رفع فقد عطف اسميةً على فعلية ، وتناسب المتعاطفين والمشاكلة في عطف الجمل راجحة على تخالفهما[2] .

وقد تجوَّز الناظم في قوله : « على معمول فعل » وليس كذلك ؛ إذ العطف حقيقةً إنما هو على الجملة الفعلية . فالمسألة من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات ، والناظم عكس الأمر فجعلها من باب عطف المفردات ؛ إذ جعل المعطوف عليه هو معمولَ الفعل وذلك غير صحيح ؛ لأن ما بعد العاطف راجعٌ إلى حكم فعله المقدَّر إن كان منصوباً أو إلى حكم الابتداء إن كان مرفوعاً وليس راجعاً إلى حكم الفعل الأول باتفاق ، فثبت أن العطف هنا عطفُ الجمل لا عطف المفردات[3] .

قال الشاطبي : « فإن قيل : إنه أتى بعبارة مجازية لَمّا كان الثاني منصوباً كالأول فاعتبر صورةَ اللفظ ، وإن كان الأمر في الحقيقة بخلاف ذلك . فالجواب أنَّ هذا قد كان يمشي عذراً - على ضعفه - لو كان ما قبل العاطف يلزمه النصب في فرض المسألة ، أو كان ما بعده يلزمه النصب أيضاً ، فكيف وأنت تقول : قام زيدٌ وعمراً كلمتُه ، فيُختار النصب كما يُختار في قولك :

---

(١) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٢٤٠ ، شرح الأشموني ٢/ ٧٩ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٢١ ، توضيح المقاصد ٢/ ٤٢ .

(٣) المقاصد الشافية ١/ ٩٧ (بتصرف يسير) ، وانظر : توضيح المقاصد ٢/ ٤٢ ، شرح الأشموني ٢/ ٧٩.

ضربت زيداً وعمراً أكرمته ؟ . . . فلو قال مثلاً عوض ذلك :

وبَعْدَ عاطفٍ بلا فَصْلٍ على   جملةِ فِعْلٍ استقلَّتْ أوَّلا

أو ما يُعطي هذا المعنى لاستقام الكلام »[1] .

والبيت نفسه جاء في الكافية الشافية دون تغيير[2] . أمَّا في التسهيل فقال : « أو ولي كذا أو عاطفاً على جملةٍ فعليةٍ تحقيقاً أو تشبيهاً»[3] .

وقال السيوطي : ولو قال :

* وبعد عاطف بِلا فصلٍ تلا *

لتخلص من ذلك[4] .

قلت : أو قال كما قال ابن معط :

أوْ قبلَ الاسمِ جملةٌ فعليهْ   كَـ«عِبْتُهُ والنَّضْرَ عِبتُ زِيَّهْ»[5]

وقال الناظم في الباب نفسه :

والرفعُ في غيرِ الذي مرَّ رَجَحْ   فما أُبيحَ افْعَلْ ودَعْ ما لم يُبَحْ

ذَكَر في هذا البيت ما يجوز فيه الأمران - الرفع والنصب - ويُختار الرفع ، وذلك كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه نحو : إنْ زيداً رأيته فاضربه ، ولا ما يوجب رفعه ، نحو : خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو ، ولا ما

(١) المقاصد الشافية ١/ ٩٧ ، ٩٨ .

(٢) انظر : ٢/ ٦٢١ .

(٣) التسهيل ٨١ .

(٤) انظر : البهجة المرضية ١٦٢ .

(٥) انظر : شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٥١ . والزِّيُّ : اللباس والهيئة .

يرجح نصبه ، نحـو : أزيداً لقَيتَه ؟ ولا ما يُجَوِّز فيه الأمـران على السـواء ، نحـو : زيدٌ قام وعمراً كلمته . فهذا يجوز فيه الرفع وهو الوجه نحو : « زيدٌ أكرمته » والنصب عربي جيد ، وإنما اختير الرفع لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار[1] .

قال ابن بون[2] : « كان الأحسن أن يقول :

وليُعْطَ مرفوعاً كما قد اتَّضَحْ   فما أُبيح افعلْ وَدَعْ ما لم يُبَحْ

أي : يُعطى الاسم السابق حال كونه مرفوعاً قبل فعلٍ هو فاعله معنى ما اتَّضح للمنصوب من وجوب الإضمار ومنعِه وجوازِه راجحاً أو مرجوحاً أو مساوياً »[3] .

قلتُ : وفي هذا الإصلاح نظر ؛ إذ إن عبارة الناظم وافية بالغرض لولا ما قاله بعضهم في الشطر الثاني من أنه حشو لا فائدة فيه ، وقد أورده ابنُ بون في إصلاحه ، على ما في عبارة ابن بون من تعقيد .

---

(١) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٢٤١ ، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٤٠ ، وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الإضمار ، وليس بشيء ، فقد نقله سيبويه [الكتاب ١/ ٤٢] وغيره من أئمة العربية ، وهو كثير ومنه قراءة بعضهم ﴿جنَّاتَ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها﴾ [النحل ٣١] : بكسر التاء . وانظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٨ ، ٢/ ٨٣ .

(٢) هو مختار بن بون الشنقيطي المغربي المالكي مذهباً . كان يسكن الصحراء عند البدو بأقصى المغرب . توفي في حدود ١٢٣٠ هـ . من آثاره « الجامع بين التسهيل والخلاصة المانع من الحشو والخصاصة في النحو » . (هدية العارفين ٦/ ٤٢٣ ، الوسيط في تراجم أدباء شنقيط ٢٧٧-٢٨٣) .

(٣) شرح الألفية ١٢٣ .

والذي ذكره أبو حيان [1] والشاطبي في الشطر الثاني « أنه زائد بغير فائدة؛ لأنه قد تقدَّم له ما يُباح فأباحه وما لا يباح فمنعه، فتقرَّر هذا المعنى مع تكرر يأباه نظمه المبني على عدم الحشو، إذ كان يجتزئ بأدنى إشارة، وبالمفهوم، وبالإحالة على المثال في فهم القواعد والموانع والشروط والشُّح بالعبارة حتى يرتكب كثيراً من الحذف الاضطراري. . . فكيف يأتي بشطرٍ لا معنى له؟ » [2].

واعتُذر للناظم بأنه أراد رفع توهم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة يُقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه [3].

قال الشاطبي: يُحتمل أنه أراد « أنَّ ما أُجيز في هذا القسم وما قبله فجائزٌ التكلم به والقياس فيه، وإن كان قليلاً، فزيدٌ ضربتُه الوجه فيه الرفع، والنصب مرجوح ولكنه مقيسٌ، وكذلك: أزيدٌ ضربتُه الرفع فيه قياس. وإن كان ضعيفاً بالنسبة إلى النصب. ونبَّه على ذلك وما في معناه؛ لئلا يتوهم أن المختار هو المقيس من تلك الأقسام دون ما ليس بمختار، وأن المرجوح موقوف على السماعِ، فرفع التوهم بهذا الكلام، وبيَّن أن ما أجيز في الأقسام فجائزٌ وإنْ كان على قلة، وما منع فهو الممنوع » [4].

---

(1) انظر: منهج السالك ١/ ١٢٣، وانظر: شرح المكودي ٦٦.

(2) المقاصد الشافية ١/ ١٠٥.

(3) انظر: حاشية الصبان ٢/ ٨٢، حاشية ابن الحاج ١/ ١٤٢.

(4) المقاصد الشافية ١/ ١٠٦.

وقال ابن جابر[1] :

نبَّه المصنف بهذا على مسائل يتعذر فيها أن يُجعل الفعل الظاهر مفسراً لفعل مقدر ينصب الاسم السابق لخلل يحصل بذلك في المعنى، فمراده : أن الفعل الظاهر يباح أن يكون مفسّراً لفعل مقدر فتتبع ذلك، فحيث وجدته ممكناً من جهة المعنى فافعله، وحيث لا يمكن من جهة المعنى فلا تفعله، تنبيهاً على مثل قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ [القمر : ٥٢] لأن «فعلوه» - هنا - إن جعلناه مفسّراً اقتضى أن يكون « الزُّبُر» ظرفاً لفعلهم، أي محلاً، وهذا غير صحيح، فتعيَّن أن يكون « فعلوه» صفة « كل شيء » و « في الزُّبُر» خبر عن « كل » فالتقدير : وكل شيءٍ فعلوه مكتوب في الزبر[2] .

بـــاب التنـــازع :

قال الناظم :

ولا تجئ مع أوَّلٍ قــد أُهْمِــلا بمضــمــر لغــيــر رَفْعٍ أُوهِـلا
بَل حـذفَـه الزمْ إنْ يكن غيـرَ خَبَـرْ وأخِّــرنْه إنْ يكن هو الخَــبَــرْ

يعنى أن الأول من المتنازعين إذا أُهمل وكان مطلوبه غير رفع فإنه لا يُجاءُ بضمير المتنـازع فيه، بل لابُدَّ من حذفه إن استغني عنه كما في نحو : ضربت

(١) محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهوّاري. أبو عبد اللّه شمس الدين. عُرف بابن جابر. شاعرٌ عالم بالعربية، أعمى. ولد بالمريّة سنة ٦٩٨هـ، رحل إلى الديار المصرية ثم دخل الشام، وتوفي بالبيرة سنة ٧٨٠هـ. (نكت الهميان ٢٤٤، ٢٤٥، الدرر الكامنة ٣/ ٣٣٩، بغية الوعاة ١/ ٣٤، ٣٥).

(٢) شرح الألفية ٢/ ١٦٦، ١٦٧ (بتصرف يسير جداً).

وضربني زيدٌ. وإن لم يستغن عنه بأن كان أحد المفعولين في باب « ظن » فإن لم يمنع مانع من إضماره جيء به مؤخراً ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه وتقديم ضمير منصوب على مفسرٍ لا تقدم له بوجه.

فمن كونه منصوباً ينبغي أن لا يُضمر قبل الذكر كالمرفوع، ومن كونه عمدةً في الأصل ينبغي أن لا يحذف، فوجب عنده الإضمار والتأخير. ومثال ذلك: ظنَّني وظننت زيداً قائماً إياه.

فـ « إياه » مفعول ثان لـ « ظنني » وهو كالمفعول الأول في امتناع تقديمه وحذفه[1].

وقد اعترض ابنُ الناظم كلام أبيه من جهة أن قوله:

* بل حذفه الزم إن يكن غير خبر * . . . إلخ.

يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولاً في باب « ظن » يجب حذفه إن كان المفعول الأول، وتأخيره إن كان المفعول الثاني، وليس الأمر كذلك، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير. ولذلك قال: لو قال بدله:

واحذفه إن لم يَكُ مفعولَ حَسِبْ وإنْ يكنْ ذاك فأخِّرْهُ تُصِبْ

لخلص من ذلك التوهم[2].

لكن قال المرادي: « قوله: «مفعول حسب» يوهم أن غير مفعول

---

(1) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٥٨، توضيح المقاصد ٢/ ٧٠، شرح المكودي ٧١.

(2) شرح الألفية لابن الناظم ٢٥٩، وانظر: المقاصد الشافية ١/ ٢٠٦.

«حسب» يجب حذفه وإن كان خبراً وليس كذلك؛ لأن خبر «كان» لا يُحذف أيضاً، بل يؤخر كمفعول «حسب»، نحو: زيدٌ كان وكنت قائماً إياه، وهذا مندرج تحت قول المصنف: «غير خبر»، ولو قال:

بل حذفُه إنْ كان فضلةً حُتِمْ وغيرُها تأخيرُه قد التُزِمْ لأجاد»[1]

وانتقد الأشمونيُّ ما أصلح به المراديُّ قَولَ الناظم فقال: عليه من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمن اللبس، فكان الأحسن أن يقول[2]:

واحذفه لا إنْ خيف لبسٌ أو يُرى لعمدةٍ فجيء به مؤخراً[3]

وقال المكودي: «تجوَّز الناظم في إطلاقه الخبر على ما هو عمدة في الأصل؛ إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ؛ لأن كل واحد منهما عمدة في الأصل»[4].

لكن اعتُذر له في هذا بأنه إذا لم يجز حذف الخبر المختلف في عمديته فأحرى المبتدأ المتفق على عمديته. فقوله: «إن يكن غير خبر» من إطلاق الخاص على العام والقرينة معنوية، وهي ظهور أنه إذا لم يجز حذف الخبر

(١) توضيح المقاصد ٢/ ٧٣.

(٢) هذا البيت نسبه ابن الحاج للشيخ ياسين كما سيأتي. ولم أجده في الحاشية له على التصريح.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٢/ ١٠٧، وانظر: حاشية الخضري ١/ ١٨٥.

(٤) شرح المكودي ٧١.

فعدم جواز حذف ما هو مبتدأ في الأصل أولى. [1] وحينئذ فلا حاجة لما أكثروا به من الإصلاحات. قاله ابن الحاج [2].

وأرى أن أحسن ما أُصلح به النظمُ ما جمع به الشيخُ ياسين[3] معناه في بيت واحد مع رفع الإبهام بقوله:

واحذفه لا إنْ خيف لبسٌ أو يُرى لعمدة فجئ به مؤخَّرا

باب الإضافة (المضاف إلى ياء المتكلم):

قال الناظم:

آخِرَ ما أُضيفَ لليا اكسر إذا لَمْ يَكُ مُعْتلاً: كرامٍ وقَذَى

يريد بذلك أنه يجب كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم إذا لم يكن مقصوراً ولا منقوصاً ولا مثنى ولا مجموعاً جمع سلامة لمذكر، فإنه إذا أضيف شيءٌ منها إلى ياء المتكلم وجب فتح الياء في اللغة المشهورة. فيقال في المنقوص: راميَّ، وفي المقصور: عصايَ، وفي المثنى: غلامايَ رفعاً، وغلامَيَّ نصباً وجراً، وفي جمع المذكر السالم: زَيْدِيَّ رفعاً ونصباً وجراً.

أما المفرد وجمعا التكسير الصحيحان وجمع السلامة للمؤنث والمعتل الجاري مجرى الصحيح، كظبي ودلْو، فإن الكسرة تظهر في آخره [4].

---

(١) انظر: حاشية ابن الحاج ١/ ١٥١، حاشية الصبان ٢/ ١٠٧، حاشية الملوي ٧١.

(٢) انظر: حاشية ابن الحاج ١/ ١٥١.

(٣) انظر: المصدر السابق ١/ ١٥١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٨١، شرح الألفية لابن الناظم ٤١٤، توضيح المقاصد ٢/ ٢٩٨.

واعتُرض كلام الناظم بأن تعبيره بمعتل يشمل المنقوص والمقصور وغيرهما كدلْو وظبْي؛ فيقتضي أن دلواً وظبياً إذا أُضيفا إلى الياء لا يكسران مع أن الصواب كسرهما، وأن حكمهما حكم الصحيح.[1]

وأجيب بأن المراد بالمعتل في النظم المعتل بالاصطلاح النحوي وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له، فخرج نحو: ظبي ودلو؛ لأن اعتلالهما ليس اصطلاحياً وإن كان المعتل يشمل نحو ذلك، كما أن تمثيله بـ «رام وقذى» يخصص ذلك[2].

لكن قال ابن الحاج: «لكن التخصيص بالمثال غالب، وأحسن منه قوله في الكافية الشافية[3]:

وآخِرِ المضافِ لليا اكســـر إذا لم ينقص او يُقصر كرامٍ وقذى»[4]

والصحيح ما اعتُذر به أولاً.

وقال الناظم أيضاً:

وتُدْغَمُ اليـا فيـه والواوُ، وإنْ مـا قَبْلَ واوٍ ضُمَّ فـاكسِرْهُ يَهُنْ

يعني أن ما قبل ياء المتكلم إن كان ياءً أُدغمت في الياء المضاف إليها، وشمل المنقوص نحو: راميَّ، والمثنى والمجموع على حدِّه في حالتي النصب

(١) انظر: حاشية ابن الحاج ١/ ٢١٢.
(٢) انظر: المصدر السابق ١/ ٢١٢، حاشية الصبان ٢/ ٢٨١، حاشية الخضري ٢/ ٢٠.
(٣) ٢/ ٩٩٧.
(٤) حاشية ابن الحاج ١/ ٢١٢. والذي في الكافية: كشافٍ وأذى.

والجر ، نحو : غلاميّ وزَيْدِيّ[1] .

فإن انضم ما قبل واو الجمع عند وجود الواو فإنه يجب كسره عند قلبها ياءً لتسلم الياء، فإن لم ينضمّ - بل انفتح - فإنه يبقى على فتحه نحو: مصطفَوْن، فيقال فيه : مصطفَيّ[2] .

وقوله : « يَهُن » - بضم الهاء - أي يسهل في النطق، ولو كسر الهاءَ للتخلص من عيب السِّناد[3] لفسد المعنى؛ لأنه من الوهن وهو الضعف. ولو قال : يَلِن بدل يَهُن لسلم من ذلك. قاله الخضري[4] .

وقال ابن الحاج : « لما أخرج فيما سبق المسائل الأربع من كسر ما قبل الياء كأن قائلاً قال له : ما حكم آخرها ؟ فبيَّن أنه مبني على السكون ، لكن كان ينبغي للناظم أن يُقدِّم هذا على قوله :

* فذي جميعُها اليا بعد فتحها احتُذي * . . . إلخ .

ليكون الحكم متصلاً فينبغي للطالب عند التدريس أن يوصله بما قبله عند ذكر الأقسام الأربعة »[5] .

---

(١) أصله : زيدوي، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً، ثم قلبت الضمة كسرة لتصحّ الياء.

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٩١.

(٣) السناد هو أن يختلف إرداف القوافي كقولك : « عَلَيْنا » في قافية و « فينا » في أخرى، كقول عمرو بن كلثوم : * ألا هُبِّي بصحنك فاصبحينا * فالحاء مكسورة.
وقال في آخر : * تصفِّقُها الرياحُ إذا جَرَيْنَا * فالراء مفتوحة وهي بمنزلة الحاء.
الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/ ٩٦، وانظر : نقد الشعر لقدامة بن جعفر ١٨٢ .

(٤) انظر : حاشية الخضري ٢/ ٢٠ .

(٥) حاشية ابن الحاج ١/ ٢١٢ .

باب إعمال اسم الفاعل :

قال الناظم :

وقد يكونُ نعتَ محذوفٍ عُرِفْ ... فيستحقُّ العملَ الذي وُصِفْ

معنى هذا البيت أن اسم الفاعل إذا كان صفةً لموصوف محذوف عمل كحاله إذا كان موصوفه مذكوراً، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ والدَّوابِّ والأنعامِ مختلفٌ ألوانُه ﴾ [فاطر : ٢٨]، وقول عمر بن أبي ربيعة :

وكَمْ مالىءٍ عَيْنَيهِ منْ شيءِ غَيْرِه ... إذا راحَ نحوَ الجمرةِ البيضُ كالدُّمى [١]

قال أبو حيان : « وكان يغني عن هذا البيت قوله في البيت قبله :

« أو جا صفة »[٢] ؛ لأن مجيئه صفة أعمُّ من أن يكون صفة لمذكور أو محذوف»[٣] .

---

(١) البيت من « الطويل ». يقول : كثير من الناس يتطلعون إلى النساء المشبهات للدُّمى في بياضهن وحسنهن وقت ذهابهن إلى الجمرات بمنى، ولكن الناظر إليهن لا يستفيد شيئاً.

والشاهد فيه قوله : « مالىء عينيه » حيث عَملَ اسم الفاعل وهو قوله : « مالىء» النصبَ في المفعول به بسبب كونه معتمداً على موصوف محذوف معلوم من الكلام وتقديره وكم شخص مالىء.

والبيت في الديوان ٤٥٩، الكتاب ١/ ٨٣، الجمل ٨٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٠، شرح الألفية لابن الناظم ٤٢٥، شرح ابن عقيل ٣/ ١٠٨، منهج السالك ٢/ ٢٣٠، المقاصد النحوية ٣/ ٥٣١ .

(٢) في قول الناظم :

وولي استفهاماً، او حرفَ ندا ... أو نفياً، او جا صفةً أو مُسندا

(٣) منهج السالك ٢/ ٢٣٠ .

لكن أجاب عنه الملوي بأن الناظم أراد التنبيه على أن الموصوف يكون محذوفاً فقال :

* وقد يكون نعتَ محذوفٍ . . . إلخ .

وأما « صفة » بعد قوله : « أو حرف ندا » فهو تعميم بعد تخصيص[1] .

وثمة اعتراض آخر أورده ابن الحاج وهو أن عبارة الناظم مقتضبةٌ ؛ إذ تقتضي أن الاعتماد على المحذوف لا يكون إلا في الوصف وليس كذلك ، والصواب أن الأشياء المتقدمة كلها من الحال والخبر وغيرهما إذا حذفت ودلَّ عليها دليل فحكمها كالنعت المحذوف .

قال : وأصلح الشطرَ الأولَ الحافظُ الحجةُ سيدي الطيب[2] بقوله :

* وأعملَنْ معتمداً بما حذِف *[3]

باب أبنية المصادر :

قال الناظم :

وغيرُ ذي ثلاثةٍ مَقيسُ مصدرِهِ كقُدِّسَ التقديسُ

يعني أن ما كان على وزن فَعَّلَ بالتشديد وهو صحيح اللام فمصدره على تَفْعيل نحو : قُدس تقديساً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وكَلَّمَ اللَّهِ موسَى تَكْلِيماً** ﴾[النساء : ١٦٤] .

---

(١) انظر : حاشية الملوي ١١٢ .

(٢) لعله محمد بن الطيب محمد بن الشرقي الفاسي ، أبو عبد اللّه . محدّث علامة باللغة والأدب . توفي سنة ١١٧٠هـ ، له حاشية على الاقتراح للسيوطي ، وشرح كافية ابن مالك ، وغيرهما . (سلك الدرر ٤/ ٩١ ، الدر الفاخر ٤٧ ، ١٣٤ ، تاج العروس ١/ ٣).

(٣) انظر : حاشية ابن الحاج ١/ ٢١٧ .

قال ابن الحاج : « إن كلّ فعل غير ثلاثي لا بُدّ له من مصدر مقيس، وهذه الكلية لا تؤخذ من الناظم. ولو قال :

لكل ما جاوزه مقيسُ كما تقول : قُدِّسَ التقديسُ

لأفادها، ويكون الضمير البارز في « جاوزه » عائداً على الثلاثي، و«مقيس» صفة لمحذوف، أي مصدر مقيس. وقد عبَّر الموضح[1] بالكلية تنكيتاً على المصنف، حيث قال : لا بُدَّ لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس»[2].

ثم إن الأحسن - كما يقول الخضري[3] وغيره - في بيت الناظم أنَّ «غير» مبتدأ أول، و« مقيس» بمعنى قياس مبتدأ ثان، و « مصدره » مضاف إليه، و«كقُدِّسَ » خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول، و«التقديس» نائب فاعل قُدِّس.

وأما جعل «مقيس» اسم مفعول خبرَ « غير »، و « مصدره » نائب فاعل لـ «مقيس» ، و«كقدس التقديس » خبر لمبتدأ محذوف أي : وذلك كقُدِّسَ. . . إلخ، فيقتضي أن مصدر غير الثلاثي مقيس دائماً ، وليس الأمر كذلك، بدليل قوله :

* وغيرُ ما مَرَّ السماع عادَلَه *

---

(١) يعني به ابنَ هشام. انظر : أوضح المسالك ٣/ ٢٣٨.

(٢) حاشية ابن الحاج ١/ ٢٢٣.

(٣) انظر : حاشية الخضري ٢/ ٣١، وانظر : حاشية الملوي ١١٦.

أي : أن السماعَ له عديل، فلا يُقْدَمُ عليه إلا بثبت ، إلاّ أن يقال : مراده أن كلَّ فعل غير ثلاثي لا بُدَّ له من مصدر مقيس، كما فسَّره الأشموني بذلك[1] .

باب الصفة المشبهة :

قال الناظم :

وسَبْقُ ما تعملُ فيه مُجْتَنَبْ ... وكونُهُ ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

اسم الفاعل - لقوة شبهه بالفعل - يعمل في متأخر ومتقدم، وفي سَبَبيٍّ وأجنبيٍّ، نحو : زيدٌ ضاربٌ غلامَه وضاربٌ عمراً .

أما الصفة المشبهة فهي فرع في العمل عن اسم الفاعل؛ ولذلك قصرت عنه فلم يجز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل، فلا تقول : زيدٌ الوجهَ حسنٌ ، كما تقول : زيدٌ عمراً ضاربٌ، ولم تعمل إلا في سببي نحو : زيدٌ حسنٌ وجهَه، ولا تعمل في أجنبي، فلا تقول : زيدٌ حسنٌ عمراً. والمراد بالسببي : الملتبس بضمير صاحب الصفة لفظاً نحو : زيدٌ حسنٌ وجهَه، أو معنى نحو : حسن الوجه[2] .

وما يعنينا في هذا النظم هو قول ابن الحاج : « إنه كان ينبغي للمصنف أن يقدم هذا البيت على قوله :

وعملُ اسمِ فاعلِ المعُدَّى ... لها على الحدِّ الذي قَدْ حُدّا

---

(١) انظر : شرح الأشموني ٢/ ٣٠٦.

(٢) انظر : شرح الرضي ٣/ ٤٤٤ ، شرح الألفية لابن الناظم ٤٤٦ ، منهج السالك ٢/ ٣٥٩.

لأنه قد تقدم أن مما تفترق فيه الصفة المشبهة من اسم الفاعل خمسة أمور تقدم ثلاثة منها[1] ، وفي هذا البيت إشارة إلى الاثنين الباقيين ، وذلك لتكون الأشياء التي تفترق بها الصفة من اسم الفاعل متصلة ، ويكون العمل متصلاً بما يبيّنه وهو قوله :

* فارفعْ بِها ، وانصِبْ وجُرَّ . . . * إلخ »[2] .

والجواب عن ذلك ما ذكره المرادي من قوله : « فإن قلت : لم أخَّر قوله : «وسبقُ ما تعملُ فيه . . . » البيت ، عن قوله : « وعمل اسم الفاعل المعدى» ، وكان ينبغي العكس ؛ لأن ذلك من تتمة الفروع ؟

قلت : بيان شرطِ معمولها من توابع عملها ، فلذلك أخَّره عنه»[3] .

باب نعم وبئس :

قال الناظم :

وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى   كـ : العلمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى والْمُقْتَفَى

يعني أنه إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم فإنه يكفي من ذكره بعد « نعم وبئس » كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾[ص : ٤٤] ، أي : أيوب . وقوله تعالى : ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ [الذاريات : ٤٨] أي :

---

(١) في قوله : وصَوْغُها من لازمٍ لحاضر   كطاهر القلبِ جميلِ الظَّاهِر

(٢) حاشية ابن الحاج ١/ ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٣) توضيح المقصد ٣/ ٤٧ .

نحن[1] . فحذف المخصوص بالمدح لدلالة ما قبله عليه .

وقد مثَّل الناظم لهذا بقوله : « العلمُ نعم المُقْتَنَى »، واعترض بعض الشُرَّاح بأن هذا التمثيل لا يطابق الحكم؛ لأن هذا المثال مما تقدم فيه المخصوص لا مما حُذف فيه لدلالة ما قبله، وأما الحكم فلا ينبغي أن يمثل إلا بنحو قوله تعالى : ﴿ نِعْمَ العَبْدُ ﴾ [ص : ٤٤] إذ لم يجر ذكر المخصوص متقدماً على « نعْمَ »، بل تقدم ما دلَّ عليه . وأما « العلم نعم المقتنى » فالمخصوص قد تقدَّم وليس بعد الجملة مخصوص محذوف[2] .

هذا إذا رُفع « العلْم » على الابتداء . أما إذا جُعل خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هذا العلْم، أو مفعولاً لفعل محذوف، أي : الزم العلم ونحوه، أو جُعل مبتدأ حذفَ خبره لدلالة ما بعده عليه والتقدير : نعم المقتنى والمقتفى أي العلم، كما تقول في « زيد حسن الأفعال نعم الرجل » أي : زيد .

لكن يرد على جميع ذلك أن قول الناظم : « مشعرٌ به » يأباه؛ لأن المشعر بالشيء خلافه[3] . من أجل ذلك قال ابن غازي : لو عوَّض هذا البيت بأنْ قال :

وقبل مبتداً وما دلَّ كفى   كجُدَّ في العلم فنعم المقتفى

كان أولى[4] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/ ١٨، الارتشاف ٤/ ٢٠٥٣، توضيح المقاصد ٣/ ١٠٣ .

(٢) منهج السالك ٢/ ٣٩٨ (بتصرف)، وانظر : توضيح المقاصد ٣/ ١٠٣، أوضح المسالك ٣/ ٢٨٠، التصريح ٣/ ٤٢٠ .

(٣) انظر : التصريح ٣/ ٤٢٠، حاشية الخضري ٢/ ٤٤، حاشية الملوي ١٢٩ .

(٤) إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ١٧٥ .

باب أفعل التفضيل :

قال ابن مالك :

صُغْ مِنْ مَـصُـوغٍ مِنْهُ للتَّـعَـجُّبِ ... «أَفْـعَلَ» للتـفـضـيلِ وأبَ اللَّـذْ أُبِي

يعني أن أفعل التفضيل يُصاغ من كل ما صيغ منه فعلا التعجب، ويمتنع صوغه مما منع أن يصاغ منه للتعجب، وكان قد ذكر شروط ما يُبنى منه للتعجب، وما شَذَّ في باب التعجب شذَّ في هذا الباب (1) .

و « أبَ » : فعل أمر من أبى يأبى، أي : امتنع، « الَّلذ » مفعول بـ « أبَ » وهي لغة في الذي (2) .

قال ابن الحاج : « صرَّح أبو إسحاق (3) بأنها لغة ولكنها رديئة، ولو قال : « وأبَ ما أُبي » كما قال ابن غازي ما احتاج لهذا » (4) .

قلت : أو قال كما قال في الكافية الشافية (5) :

مِـمَّـا بَنَوْا فِـعْلَ تعـجُّبٍ بُني ... أَفْعلُ في التفضيل مثل « الأحسنِ »

ومــا أَبَـوْا بـنـاءَ ذاك مـنـهُ لا ... تُجِزْ بنا ذا منه نحو « اسْتَعْجَلا »

---

(1) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٥٠، الارتشاف ٥/ ٢٣١٩، التصريح ٣/ ٤٣٤ .

(2) في « الذي » خمس لغات : الَّذي، اللَّذ، الَّذْ، الَّذيُّ، الَّذيّْ.

انظر : أمالي ابن الشجري ٣/ ٥٣، شرح الجمل ١/ ١٧٠، التذييل والتكميل ٣/ ٢٢ .

قال ابن جني (قد عدَّ الناس « الَّلذ » لغة في « الذي »، ويمكن عندي أن يكون ذلك صنعة لا لغة، وذلك أنه يجوز أن يكون حذف الياء تخفيفاً) . التمام في تفسير أشعار هذيل ٤٢ .

(3) يعني الزجاج. انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٣ .

(4) حاشية ابن الحاج ٢/ ٢، وانظر : إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ١٧٩ .

(5) شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢٠ .

باب النعت :

قال ابن مالك :

وانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ وشِبْهِهِ، كذا، وذي، والْمُنْتَسِبْ

المراد بالمشتق ما دل على حدث وصاحبه مما تضمن معنى الفعل وحروفه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وأسماء المبالغة. والمؤول بالمشتق كاسم الإشارة نحو : « مررت بزيدٍ هذا» أي المشار إليه، وكذا « ذو » بمعنى صاحب والموصولة نحو : « مررت برجلٍ ذي مال » أي صاحب مال، وبزيد ذو قام، أي: القائم، والمنتسب نحو : مررت برجلٍ قرشيٍّ، أي: منتسب إلى قريش[(1)].

و «ذو» الموصولة لا يشملها قول الناظم : « وذي » - بالياء - إلا على لغة إعرابها، أمَّا القول ببنائها - وهو الفصيح - فلأنها بالواو لزوماً[(2)]، فكان يجب أن يقول : « كذا، وذو»[(3)].

كما اعترض ابن الناظم قول أبيه : « وانعت بمشتق »؛ لأن من المشتق أسماءَ الزمان والمكان والآلة، ولا ينعت بشيء منها، إنما ينعت بما كان صفة، وهو ما دلَّ على حدث وصاحبه كصَعْب، وذَرِب، وضارب، ومضروب، وأفضل منك. أو اسماً مضمناً معنى الصفة كما تقدم. ولو قال :

---

(1) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٥٧، شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٥، وكونه لا ينعت إلاّ بمشتق هذا قول الأكثرين، وذهب جماعة منهم ابن الحاجب إلى أنه لا يشترط في البيت كونه مشتقاً، بل الضابط في ذلك دلالته على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية. انظر : الكافية لابن الحاجب ١٢٩، شرح الرضي ٢/ ٢٨٩.

(2) انظر : حاشية الصبان ٣/ ٦٢، حاشية الخضري ٢/ ٥٣.

(3) منحة الجليل ٣/ ١٩٥.

* وانْعَتْ بوصفٍ مثل صَعْبٍ وذَرِبْ *

كان أمثل[1] .

وقال في الباب نفسه :

وامنَعْ هُنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ وإنْ أتَتْ فالقَولَ أضمِرْ تُصِبِ

يعني أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة، وذلك كجملة الأمر، والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض، فلا يقع شيءٌ من ذلك نعتاً؛ لأنها لا تدل على معنًى محصل، فلا يمكن أن تخصص المنعوت، ولا يحصل بها فائدة، فلا يجوز : مررت برجل اضربه أو : لا تهنه، ولا بعبد بعتكه؛ قاصداً إنشاء البيع . فإن جاء ما ظاهره أنه نُعت فيه بالجملة الطلبية فيخَرَّج على إضمار القول[2] ويكون القول المضمر صفة، والجملة الطلبية معمول القول المضمر .

أما الجملة الخبرية فمعناها محصل يمكن به تخصيص المنعوت ويحصل به فائدة[3] .

واعترض قول الناظم : « ذات الطلب » بأن مقابله الخبر والإنشاء، فالخبر نحو : مررت برجلٍ قام أبوه، والإنشاء نحو : مررت بعبد بعتكه – وأنت تريد إنشاء البيع بهذا اللفظ – فيقتضي أن كلاً منهما يقع نعتاً، مع أن الذي يقع نعتاً هو الخبرية فقط .

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٤٩٣ .

(٢) كقول الشاعر : * جاءوا بمذق هل رأيت الذئبَ قط ؟ *
أي مقول فيه عند رؤيته . فمقولٌ هو النعت والجملة محكية به .

(٣) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٤٩٤، شرح الألفية لابن بون ٢٢٦ .

قال ابن الحاج[1] : وقد أصلحه العلامة سيدي الطيب مع الشطر قبل[2] بقوله :

. . .   .   فـــأعطيت مـــا صلة لهـــا يُرى
والخـــــبـــــرية بذين أوجبِ   والقــولَ أضــمــرْ إنْ أتَتْ للطلَب

باب عطف النسق :

قال ابن مالك :

واخصُصْ بفاءٍ عطفَ ما ليس صلَهْ   على الذي اســتــقــرَّ أنَّه الصِّلهْ

يعني أن الفاء تختص بأن يُعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة - لخلوّه من ضمير الموصول - على ما هو صلة لاشتماله على الضمير، نحو : « الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ » فـ« يطير » صلة للذي، و« يغضب زيد » معطوف على الصلة بالفاء، وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول[3] .

وقد اعتُرِض كلامُ ابن مالك بأمرين :

الأول : أنه تكلم على عطف ما لا يصلح أن يكون صلة على ما يصلح ولم يتكلم على عكسه، وهو أن الفاء تعطف ما يصلح أن يكون صلة على ما لا يصلح أن يكون صلة نحو : « الذي يقومُ أخواك فيغضبُ هو زيدٌ » .

---

(١) حاشية ابن الحاج ٢/ ١٠ .

(٢) من قول ابن مالك :

ونَعَتُوا بجملةٍ مُنكَّرا   فأعطيتْ ما أُعْطِيتْه خَبَرا

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٧ ، أوضح المسالك ٣/ ٣٦١ .

الثاني : أن يكون كلامه قاصراً على الموصول مع أنه كما يجري في كل ما يحتاج لرابط كالخبر نحو : زيدٌ يقومُ فتقعدُ هندُ، وزيدٌ تقعُد هندُ فيقومُ، والصفة نحو : مررت بامرأة تضحكُ فيبكي زيدٌ، وبامرأة يضحك زيدٌ فتبكي، والحال نحو : جاء زيدٌ يضحك فتبكي هند، وجاء زيدٌ تبكي هندُ فيضحك. فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها، وذلك لما فيها من معنى السببية.

فكان الأولى أن يقول - كما في التسهيل- [1] : وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر أو حال. وذلك ليشمل المسائل الثمان المتقدمة[2] .

قال ابن الحاج : « ولذا قال شيخ شيوخنا سيدي الطيب، فلو قال المصنف :

بِالفا اعطفَنْ جملَة رابطٍ على خالية منه، وعكسَه اقْبَلا

لوفى بالمراد »[3] .

باب النداء :

قال ابن مالك :

وابْنِ المعرَّف المنادى المفردا على الذي في رَفْعِه قَدْ عُهِدا

كل منادى حقه النصب؛ لأنه مفعولٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديره : أدعو، أو

---

(١) ص١٧٥.

(٢) انظر : توضيح المقاصد ٣/ ١٩٩، شرح الأشموني ٣/ ٩٦، التصريح ٣/ ٥٧٠، حاشية الخضري٢/ ٦٢.

(٣) حاشية ابن الحاج ٢/ ٢٢.

أنـــادي، إلاَّ أنه لا يجـوز إظهـاره؛ لكون حـرف النداء كـالعـوض منه. ولا يفـارق المنادى النصب إلا إذا كـان مفـرداً معـرفة. والمراد بالمفـرد هنا مـا ليس مضافاً ولا شبيهاً به، فيشمل المثنى والجمع والمركب تركيبَ مزجٍ، فيُبنى على مـا كـان يرفع به قـبل النداء من ضـمـة ظاهرة نحـو: يا زيدُ ويا رجالُ ويا مسلماتُ، أو مقدَّرة نحو: يا فتى ويا قاضي، أو ألف نحو: يا زيدان، أو واو نحو: يا زيدون[1].

وقول الناظم: «المعرَّف» مفعول بـ«ابْنِ»، وكان حقه أن يُقدِّم المنادى؛ لأن المعرَّف نعتٌ له، والمفرد نعتٌ للمنادى[2].

فأصـــل كلامــه: وابنِ المنادى المعرف المفرد... إلخ. فـ«المعرَّف» نعت للمنادى، فـقـدم النعت وهو «المعـرف» على المنعـوت وهو «المنادى» فأُعرب المعرف مفعولاً والمنادى بدلاً منه، فصـار التابع متبـوعاً. ولو أراد السلامة من ذلك لقال:

وابنِ المنادى المفــرد المُعَــرَّفــا   على الذي في رفــعــه قــد أُلِفــا[3]

ولكنه أخَّر «المنادى» عن «المعرَّف» للضرورة[4].

---

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٧، توضيح المقاصد ٣/ ٢٧٦.

(٢) انظر: شرح المكودي ١٤٩.

(٣) انظر: حاشية ابن الحاج ٢/ ٣٤، وانظر: إعراب الألفية للأزهري ٩٤.

(٤) انظر: حاشية الصبَّان ٣/ ١٣٧، والبيت نفسه - دون تغيير - في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٣.

وقال أيضا :

تابِعَ ذي الضمِّ المضاف دونَ «ألْ» ألزِمْهُ نصباً كـ «أزيدُ ذا الحِيَلْ»

يعني : إذا كان تابع المنادى المضموم مضافاً غيرَ مصاحب للألف واللام وجب نصبه نحو : يا زيدُ صاحبَ عمرو.

وشمل قوله : «تابع» جميع التوابع والمراد ما سوى البدل وعطف النسق. وشمل « ذي الضم » العلمَ والنكرةَ المقصودة ، و«المضاف » نعت لـ «تابع» وخرج به التابع المفرد.

وخرج بقوله : « دون أل » المضافُ والمقرون بأل.

فمثال ما استوفى وجوب النصب وهو نعت : يا زيدُ ذا الجمَّة. ومثاله وهو توكيد : يا زيدُ نفسَه، ومثاله وهو عطف بيان : يا زيدُ عائذَ الكلب. فلو كان التابع من هذه غير مضاف لجاز فيه النصب والرفع[1].

وقول الناظم : « ذي الضم » يوهم أن هذا الحكم مقصور على تابع المنادى المضموم، مع أنه في تابع كل منادًى مبني على الضم أو نائبه نحو : يا زيدان صاحبيْ عمرو، ويا زيدون أصحابَ عمرو - بالنصب فيهما -[2].

قال الأزهري : « ذا : بمعنى صاحب نعت لزيد على المحل، و «الحيل » جمع حيلة مضاف إليه. وتقدير البيت : ألزم تابع المنادى ذي الضم المضاف نصباً حال كونه دون « أل» كقولك : أزيدُ ذا الحيل» [3].

---

(١) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٥٧٤ ، توضيح المقاصد ٣/ ٢٩٢ ، شرح المكودي ١٥٠ .

(٢) انظر : حاشية ابن الحاج ٢/ ٣٨.

(٣) إعراب الألفية ٩٦ .

ولو قال :

تابع مبني مضافاً دون ألْ ألزمه نصباً باطِّراد حيث حَلْ

لشمل المبني على الضم أو نائبه [1] .

ولكن ابن الحاج قال : وأحسن منه لو قال : « تابع ذي البنا» ليشمل ما تقدم، وتكون « أل» في « البنا» للعهد، والمعهود المنادى الذي في الباب قبلُ، ويكون قول الناظم : وما سواه. . . إلخ [2] شاملاً للمبني على الضم ولنحو : يا زيدان العاقلان، والعاقليْن، ويا زيدون العاقلون والعاقلينَ : بالوجهين فيهما [3] .

باب أسماء الأفعال والأصوات :

قال الناظم :

ومـــا لما تنوبُ عنه مِنْ عَـــمَلْ لهـا. وأخِّـر مـا الَّذي فيـه العَـمَلْ

يريد بـه أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي تنوب عنها، فترفع الفاعل ظاهراً نحو : هيهات زيدٌ، ومضمراً نحو : نزال. وتنصب المفعول إن نابت عن متعدٍّ، وتتعدّى إليه بحرف الجر إن نابت عما يتعدى به [4] .

---

(١) انظر : المقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٢٤٩.

(٢) في قوله : وما سواهُ انصب أو ارفع واجعلا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وبَدَلا

(٣) انظر : حاشية ابن الحاج ٢/ ٣٨، حاشية الخضري ٢/ ٧٦، حاشية الملوي ١٥٠.

(٤) قال ابن مالك في التسهيل ٢١٠ : (وحكمها غالباً في التعدي واللزوم والإظهار والإضمار حكم الأفعال الموافقتها معنى) وقد استظهر بقوله : « غالباً » على « آمين» فإنها لم يحفظ لها مفعول وفعلها يتعدى.

كما أن هذه الأسماء قد فارقت الأفعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم في الفعل؛ فلا يقال في « نزال زيداً » : زيداً نزال. هذا مذهب جميع النحويين إلا الكسائي فإنه أجاز فيها ما يجوز في الأفعال من التقديم والتأخير؛ إلحاقاً للفرع بأصله. [1]

والكلام ههنا في قوله : « وأخر ما الذي فيه العمل » فإن المكودي قد قال عنده : « الظاهر أن « ما» زائدة ولا يجوز أن تكون موصولة؛ لأن «الذي» بعدها موصولة. ولو قال :

*وأخر الذي فيه العمل *

لكان أجود؛ لسقوط الاعتذار عن «ما»)[2] .

هذا على أن الواقع بعد «ما» هو لفظ « الذي» - بألف قبل اللام - كما في غالب النسخ، ومنها النسخة التي شرحها المكودي.

ويوجد في بعض النسخ : « ما لِذي » - بلام مكسورة - حرف جر، و«ذي» اسم إشارة، وحينئذٍ فـ«ما» موصولة لا زائدة. و « العمل» مبتدأ مؤخر، و « لذي » خبر مقدمٌ، والجملة صلة « ما »، والعائد الضمير المجرور بـ« في». والتقدير : وأخر المعمول الذي العملُ استقرَّ لهذه فيه. ولا يحتاج البيت - حينئذٍ - للإصلاح[3] .

---

(١) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٦١٤، توضيح المقاصد ٤/ ٨٧، شرح الألفية لابن بون ٢٦٧.

(٢) شرح المكودي ١٦١.

(٣) انظر : حاشية ابن الحاج ٢/ ٦١، إعراب الألفية للأزهري ١٠٣.

وأحسن من هذا قوله في الكافية :

واحكُمْ لهـا بحكْمِ الافـعـالِ التي تنوبُ عنهـا ذاكـراً قـصـور «تي»

أي : أن أسماء الأفعال قاصرة عما للأفعال من التصرف في نفسها وفي عملها، ولذا لا تعمل فيما قُدِّمَ عليها . . . و « تي » بمعنى : « ذي»(١) .

باب الممنوع من الصرف :

قال ابن مالك :

وَأَلْغِـيَنَّ عـارضَ الوَصْـفِـيَّـهْ كـأرْبَعٍ وعـارضَ الإسْـمِـيَّـهْ(٢)

يعني أن وزن « أفعل » إذا كان اسماً ووصف به فإن وصفيَّته غير معتدٌ بها في المنع ؛ لأنها عارضة ، وذلك كأربع ، فإنه اسم من أسماء العدد، لكنَّ العرب وصفت به فقالت : مررت بنساء أربع ، فهو منصرف ، ولا أثر لوصفيته .

وكما يُلغى عارض الوصفية فكذلك يُلغى عارض الاسمية ، وهو عكس أربع ، ومعناه : أن أفعل يكون في الأصل وصفاً فيجرى مجرى الأسماء فتلغى اسميته ويمنع من الصرف على مقتضى الأصل(٣) .

قال ابن غازي : الصواب أن يمثل الناظم بأرنب بدل « أربع »؛ لأن «أربع» قد فقد شرط ما يمنع من الصرف؛ لأنه يقبل التاء، فيقال : أربعة، فهو

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٢ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ .

(٢) قَطَعَ همزة « الاسمية » وأصلها همزة وصل ليتيسَّر له إقامة الوزن.

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٣٢٤ ، شرح المكودي ١٦٦ .

خارج ممّا مرّ بقوله : * ممنوع تأنيث بتا * ، أما « أرنب » فهو منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفيته[1] .

بل قال ابن الحاج : « هذا البيت والذي بعده[2] لو حذفهما الناظم ما ضرَّه ، للاستغناء عنهما بمفهوم : وصف أصلي »[3] .

وقال الناظم في الباب نفسه :

وكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلا أوِ المفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كافِلا

ممَّا يمنع من الصرف الجمع المشبه « مفاعل » في كون أوله حرفاً مفتوحاً وثالثه ألفاً غير عوض ، بعدها حرفان أولهما مكسور لا عارض نحو : دراهِمَ ومساجِدَ، أو المشبه «مفاعيل» فيما ذكر مع كون ما بعد الألف ثلاثة أوسطها ساكن ، كمصابيح ودنانير[4] .

وقد أخذ ابن الحاج على الناظم ذكره هذا البيت ههنا ؛ إذ كان ينبغي له – كما يقول – أن يذكره والأبيات بعده عقب قوله :

فألِفُ التأنيثِ مُطلقاً مَنَعْ صَرْفَ الذي حَواهُ كيْفَما وَقَعْ

---

(١) انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٢٥٦ ، حاشية الخضري ٢/ ٩٩ ، حاشية ابن الحاج ٢/ ٧٣ .

(٢) أي قوله :

فالأدهمُ القيدُ لكونه وُضِعْ في الأصل وَصْفاً انصرافُه مُنِعْ

(٣) حاشية ابن الحاج ٢/ ٧٢، ويعني بقوله : « وصفٌ أصليٌ » ما ذكره الناظم في قوله :

ووصفٌ اصليٌ ووزن أفْعَلا ممنوعَ تأنيثٍ بتا كأشْهَلا

(٤) انظر : توضيح المقاصد ٤/ ١٣١ ، التصريح ٤/ ٢٠٩ - ٢١٢ ، البهجة المرضية ٢٩٨ .

لأن في كل منهما علة قامت مقام علتين[1].

قلت : وقد جمع ذلك ابن هشام - في أوضح المسالك - في موطن واحد - ولم يَسِر حسب ترتيب ابن مالك فقال :

« الاسم الذي لا ينصرف نوعان؛ أحدهما : ما يمنع صرفُه لعلة واحدة وهو شيئان، أحدهما : ألف التأنيث مطلقاً، أي مقصورةً كانت أم ممدودة. . . والشيء الثاني : الجمع الموازن لمفاعل، أو مفاعيل »[2].

وقال أيضاً :

وما يصيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفْ   زِيدَتْ لإِلْحاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

ألف الإلحاق على ضربين؛ مقصورة كعَلْقَى[3]، أو ممدودة كعِلْبَاء[4].

فما فيه ألف الإلحاق الممدودة لا يمنع من الصرف سواء كان علماً لمذكر أو غير علم.

وما فيه ألف الإلحاق المقصوره إذا سُمِّي به امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التأنيث من وجهين؛ أحدهما : أنها زائدة ليست مبدلة من شيء،

---

(١) انظر : حاشية ابن الحاج ٢/ ٧٤.

(٢) أوضح المسالك ٤/ ١١٦.

(٣) العَلْقَى : شجر تدوم خضرته في القيظ، ولها أفنان طوال دقاق. اللسان (علق) ١٠/ ٢٦٤.

(٤) العِلْباء : عصب العنق، وخصَّه الأزهري بالغليظ منه.
الصِحاح (علب) ١/ ١٨٨، اللسان (علب) ١/ ٦٢٧.

والثاني : أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو : أرطى ، فهو على مثال : سكْرَى . وحكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية نحو «قَبَعْثَرى»[1] .

قال ابن الحاج : « ويفهم من الناظم أن ألف الإلحاق مع العلمية تمنع مطلقاً، مع أنها لا بُدَّ من تقييدها بالمقصورة. وقد أخل المصنف بألف التكثير ، كقبعثرى. ولذا أصلحه ابن غازي بما يحرز الأمرين فقال :

ومـا يصـيـرُ عَلَمـاً من ذي ألِفْ   مـقـصـورة لنحـو إلحاقٍ عُـرِفْ»[2]

قلت : ولو قال الناظم كما قال في الكافية الشافية[3] :

وألفُ الإلحـاقِ مـقـصـوراً منعْ   كـ «علقى» إن ذا علميةً وَقَـعْ

لرفع الإيهام.

وقال الناظم :

ومـا يكونُ منهُ منقـوصـاً فـفـي   إعـرابِهِ نَهْجَ جَـوارٍ يَقْـتَـفـي

يعني أن ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف فإنه يجري مجرى « جوار » في أنه يلحقه التنوين رفعاً وجراً. فمثاله في غير العلمية « أُعَيْمٍ »

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٤، شرح الألفية لابن الناظم ٦٥٤، والقبعثرى: الجمل العظيم، والفصيل المهزول. الصحاح (قبعثر) ٢/ ٧٨٥، اللسان (قبعثر) ٥/ ٧٠.

(٢) حاشية ابن الحاج ٢/ ٧٩، وانظر: إصلاح ابن غازي في إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٢٦٤.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٣.

في تصغير أعمى - فإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل . ومثاله في العلمية « قاضٍ » - علم امرأة - فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وهو . مشبَّه بـ « جوارٍ » من جهة أن في آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاملته فيقال : هذه قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ورأيت قاضيَ ، كما تقول : هؤلاء جوارٍ ، ومررت بجوارٍ ، ورأيت جواريَ[1] .

وقد أخذ ابنُ الحاج على الناظم ذكرَه البيت هنا ، وكان ينبغي له - في رأيه - أن يؤخره ويأتي به عقب قوله :

ولاضْطِرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفْ   ذو المنعِ ، والمصروفُ قد لا يَنْصَرِفْ

وذلك لأن صرفَ المنكر والصرفَ للضرورة أو التناسب أسبابٌ ثلاثة ، لا وجهَ للفصل بينها[2] .

باب إعراب الفعل :

قال ابن مالك :

وبَيْنَ «لا» ولامِ جَرٍّ التُزِمْ   إظْهارُ « أنْ» ناصبَةً . وإنْ عُدِمْ

«لا» فـ «أنَ» اعْمِلْ مُظْهَراً أو مُضمَرَا   وبَعْدَ نفي «كانَ» حَتْماً أُضْمِرا

اختُصت « أنْ» من بين النواصب بأنها تعمل مُظهرة ومضمرة. فتظهر وجوباً إذا وقعت بين لام الجر و «لا» النافية نحو : جئتك لئلاَّ تظنَّ بي سوءاً.

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها «لا» النافية نحو :

(١) انظر : أوضح المسالك ٤/ ١٣٩ ، التصريح ٤/ ٢٨٠ ، شرح المكودي ١٧١ .

(٢) حاشية ابن الحاج ٢/ ٨١.

جئت لأتعلمَ، أو : لأنْ أتعلمَ. هذا إذا لم تُسبق بـ«كان» المنفية. فإن سبقت بذلك وجب إضمارها نحو : ما كان زيدٌ ليفعل، ولا يجوز : لأن يفعل[1].

وقد اعتُرض على الشطر الثاني من البيت الثاني بثلاثة أمور؛ أحدها : أنه أطلق في الثاني فشمل النفي بكل نافٍ مع أنه مقيد بـ«ما» أو «لم»، ولا يكون بإنْ ولا بلمَّا، ولا بلا، ولا بلَنْ.

الثاني : أنه لم يقيِّد «كان» بالناقصة. فأوهم أنه يجب الإضمار أيضاً بعد التامة، وليس كذلك؛ لأن اللام بعدها ليست للجحود.

الثالث : أنه يوهم أنَّ اختصاص هذا الحكم بالماضية لفظاً، مع أن الماضية معنًى، كالماضية لفظاً[2].

ولذلك قيل : لو قال الناظم :

* وبَعْدَ نفيِ نقصِ «كانَ» أضْمِرا *

لانتفى الاعتراضان الأخيران، ويكون الوجوب المأخوذ من قوله : «حتماً» مستفاداً من فعل الأمر الذي هو «أضمرا»[3].

وقد نصَّ ابن مالك – في شرح عمدة الحافظ [4]– على النافيين «ما» و «لم» فقال : «لام الجحود هي الداخلة بعد «ما كان» أو «لم

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٤/ ٨، الهمع ٤/١٠٨.

(٢) انظر : توضيح المقاصد ٤/ ١٩٥، حاشية ابن الحاج ٢/ ٨٦.

(٣) انظر : حاشية ابن الحاج ٢/ ٨٦.

(٤) ١/ ٣٣٥، وانظر : الارتشاف ٤/ ١٦٥٦.

يكــن » نحــو : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال : ٣٣] ، و ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء : ١٣٨] . . . ».

وقــد أجــاب المرادي عــن الأول بــأن الناظم لَمّا علــق الحــكم على الماضي وهــو «كــان » عُلم أنَّ كلامــه لا يشـمل كلَّ نــافٍ ، بل يشـمل كل مـا ينـفـي الماضـي ، فخرجــت « لــن » ؛ لأنهـا تختـص بالمستقبـل ، وكذلـك « لا » ؛ لأن نـفي غيـر المسـتقبــل بها قليــل[1] . وأمَّـا « لَمَّــا » فإنهــا وإن كانــت تنفــي الماضي تـدل علـى اتصال نفيــه بالحــال بخلاف « لــم » . وأمَّا « إنْ» فهي بمعــنى « مــا » و إطلاقه يشملها ، وفي استثنائها نظر . بل الظاهر أنَّ « إنْ» مثل «مـا» و«لم» وذلك كـقـراءة غيـر الكسـائي : ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ [إبراهيم : ٤٦] فقد صرَّح غير واحد بأن اللام في « لِتزول » لام الجحـود[2] .

وأجــاب عــن الثاني بــأن استعمال الناقصة أكثــر ، وذكْرهــا في أبــواب النحــو أشهر فتوجَّه كلامه إليها ، وتعيَّن حملــه عنــد عدم التقييد عليهـا .

---

(١) قرأ العامة : « لِتَزُولَ » بكسر اللام الأولى وفتح الثانية ، وقرأ الكسائي : « لَتَزُولُ» بفتح الأولى وضم الثانية . وفي « إنْ » - على قراءته - وجهان : مذهب البصريين أنها المخففة من الثقيلة واللام فارقة ، ومذهب الكوفيين أنها نافية واللام بمعنى إلاّ .

(السبعة ٣٦٣ ، التذكرة ٢/ ٤٨٢ ، وانظر : البحر المحيط ٥/ ٤٣٨ ، الدر المصون ٧/ ١٢٦ ، ١٢٧ ، الإتحاف ٢٧٣) .

(٢) انظر - على سبيل المثال : - الكشاف ٢/ ٣٠٧ ، البيان ٢/ ٦١ ، الفريد ٣/ ١٧٥ ، البحر المحيط ٥/ ٤٣٨ ، الدر المصون ٧/ ١٢٧ .

وعن الثالث بأن المراد أن نفي الماضي أعم من أن يكون بلفظ «كان» أو «يكون» المقرون بـ«لم»؛ لأنها تقلب معناه إلى الماضي، لا أنَّ المراد خصوص لفظ «كان»[1] .

وقال الناظم في الكافية الشافية[2] :

وبَعْدَ نَفْيِ «كانَ» في المضيِّ لا تَظْهَرُ «أنْ» كـ«لَمْ أكُنْ لأغْفَلا»

وهو أجود من قوله في الألفية.

باب التأنيث :

قال ابن مالك :

ومِنْ فَعِيلٍ كقتيلٍ إنْ تَبِعْ مَوْصُوفَه - غالباً - التا تَمْتَنِعْ

يعني أن فعيلاً إمَّا أن يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول؛ فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث نحو : رجل كريم وامرأة كريمة، ورجل ظريف وامرأة ظريفة. وإن كان بمعنى مفعول؛ فإمَّا أن يُستعمل استعمال الأسماء فلا يعرف موصوفه، أوْ لا، فإن لم يعرف موصوفه لحقته التاء نحو : ذبيحة ونطيحة، وأكيلة، أي : مذبوحة ومنطوحة ومأكولة، فإن قصدت الوصفية وعلم الموصوف حذفت منه التاء - غالباً - نحو : رجل جريح وامرأة جريح، وامرأة قتيل، وعين كحيل، وكفٌّ خضيب. وقد تلحقه التاء قليلاً نحو : خصلة ذميمة، أي مذمومة، وفعلة حميدة، أي : محمودة[3] .

---

(١) توضيح المقاصد ٤/ ١٩٤، ١٩٥ (بتصرف).

(٢) ٣/ ١٥١٦.

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٤/ ٩٤، التصريح ٥/ ١٢.

والمراد بالوصف القرينة التي تميز بين المذكر والمؤنث فيشمل ما كان نعتاً نحو : رأيت امرأةً قتيلاً، وما ذكر موصوفه قبله وإن لم يكن نعتاً نحو : لحيةٌ دهينٌ"[1] .

ولو قال الناظم :

ومن فعيلٍ كقتيلٍ إنْ عُرِفْ   موصوفُه - غالباً - التا تَنْحَذِفْ

لكان أجود؛ ليدخل في كلامه نحو : رأيت قتيلاً من النساء، فإنه مما تحذف فيه التاء للعلم بموصوفه[2] .

قال في شرح الكافية الشافية : « فإن قصدت الوصفية وعُلم جُرِّدَ من التاء »[3] .

وقد أجاب سم[4] بأن المراد بتبعية موصوفه في النظم أن يذكر معه في الكلام فيكون تابعاً له في المعنى، وبأنه مفهوم بالموافقة[5] .

وهذا صحيح غير أن ما أُصلح به البيت أولى ، للسلامة من الإيهام .

---

(١) انظر : شرح المكودي ١٩٢ .

(٢) انظر : شرح الأشموني ٤/ ٩٦ ، حاشية ابن الحاج ٢/ ١٢١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٤٠ ، وانظر : التسهيل ٢٥٤ .

(٤) سبق التنويه إلى أن المقصود بهذا هو ابن قاسم العبادي شهاب الدين.

(٥) انظر : حاشية الصبان ٤/ ٩٦.

باب المقصور والممدود :

قال ابن مالك :

وما اسْتَحقَّ قَبْلَ آخرٍ أَلِفْ فالمدُّ في نظيره حَتْماً عُرِفْ
كَمصْدَرِ الفِعْلِ الذي قَدْ بُدِئا بِهَمْزِ وَصْلٍ كارْعَوَى وكارْتأى

الممدود : قياسي وسماعي . والقياسي منه : كل معتل له نظير من الصحيح الآخر مُلْتَزَمٌ زيادة ألف قبل آخره، وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل نحو : ارعوى ارعواءً[1] ، وارتأى[2] ارتئاءً ، واستقصى استقصاءً، فإن نظيرها من الصحيح : انطلق انطلاقاً واقتدر اقتداراً واستخرج استخراجاً[3] .

وكذا مصدر « أَفْعَلَ » نحو : أعطى إعطاءً ، فإن نظيره من الصحيح : أكرَمَ إكراماً[4] .

وقول الناظم « قد بدئا بهمز وصل » لا يشمل هذا . ومن أجل ذلك قال أبو إسحاق الشاطبي : لو شاء أعمَّ فائدة من هذا البيت لقال مثلاً :

كمصدر الفعل الذي قد بُدئا بزائد الهمز كأعطى وارتأى

ليشمل مصدر الفعل الذي ابتُدِىء بهمز قطع كإعطاء[5] .

---

(١) الارعواء : الرجوع والانكفاف عن القبيح .

(٢) ارتأى : بوزن افتعل، من الرأي أي التدبر ، يقال : ارتأى في أمره ارتئاءً إذا تدبَّره .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٤/ ١٠١ ، شرح الأشموني ٤/ ١٠٨ .

(٤) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٧٦٠ ، التصريح ٥/ ٣٨.

(٥) انظر : شرح الألفية ٤/ ١٨٧ .

وقال في تثنية المقصور والممدود وجمعهما :

... ... وإنْ جَمَعْتَهُ بتاءٍ وألفْ

فـالألفَ اقلبْ قَلْبَهـا في التَّثْنِيـهْ ... ...

يعني أن الاسم المقصور إذا جمع بألف وتاء قلبت ألفه كما تقلب في التثنية، فيقال في حُبْلى : حُبليات، وفي فتًى وعصاً - علَمَي مؤنث - : فتيات وعصوات.

وحكم الممدود والمنقوص إذا جمعا هذا الجمع كحكمهما إذا ثُنِّيا، فكان حقه أن يذكرهما إيضاحاً كما ذكر حكم المقصور، أو يترك الجميع استغناءً بما تقدم في التثنية.

وإن قيل : إن الهاء في « جمعته » عائدة على الاسم المتقدم مقصوراً أو ممدوداً كان الباقي عليه جمع الممدود جمعَ مذكر سالماً[(1)].

وقد اعتذر المرادي عن الناظم بأنه لمّا كان حكم الممدود في جمعي التصحيح والتثنية واحداً لم يذكره استغناءً عنه بالتثنية بخلاف المقصور فإنه خالف التثنية في أحد الجمعين ووافقهما في الآخر[(2)].

وردَّه ابن الحاج بأن جمع المؤنث المقصور يوافق المثنى، فلم ذكره ؟ ولذا قيل : لو قال ابن مالك قبل قوله : والسالمَ العينِ الثلاثي اسماً أنل... إلخ :

وجمعُ ممدودٍ بوجهيْه كما ... مرَّ قُبَيْلٍ في المثنى محكما

(1) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٧٦٥، شرح الأشموني ٤/ ١١٥، حاشية ابن الحاج ٢/ ١٢٦.

(2) انظر : توضيح المقاصد ٤/ ٢٦.

لوفّى بذلك[1] .

كما قال الشاطبي أيضاً : كان حق الناظم أن يزيد هنا، أو في باب المعرب والمبني مثلاً :

وقِسْهُ في ذي التا ونحو ذكرى ودرهم مصغَّراً وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل وغيرُ ذا مسلَّمٌ للناقل[2]

باب جمع التكسير:

قال ابن مالك :

فُعْلٌ لنحو أحمرٍ وحمرا وفِعْلَةٌ جمعاً بنَقْلٍ يُدْرَى

من أمثلة جمع الكثرة « فُعْل» وهو مطرد في كل وصف يكون المذكر منه على أَفْعَل، والمؤنث منه على فعلاء نحو : أحمر وحمراء وحُمْر.

ومن أمثلة جمع القلة « فِعْلَة » بكسر الفاء وسكون العين، ولم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظٌ في أبنية، ومن الذي حفظ : فتًى وفِتْية، وشَيْخٌ وشِيخة، وغُلام وغِلْمة، وصبيّ وصِبْيَة.

قيل في هذا البيت : لو قُدِّم عجزه وهو قوله : « وفِعْلَة . . . إلخ » على صدره وهو قوله : «فُعْلٌ لنحو أحمر . . . إلخ » لكان أنسب؛ لتكون جموع القلة متوالية[3] . وقد فعل ذلك في الكافية الشافية[4] حيث قال :

(١) انظر : حاشية ابن الحاج ٢/ ١٢٦ .
(٢) انظر : شرح الألفية ٤/ ٢١٤ .
(٣) انظر : شرح الأشموني ٤/ ١٢٩ ، حاشية ابن الحاج ٢/ ١٣١ .
(٤) ٤/ ١٨١٥، ١٨٢٦ .

واقصرْ على السماع باب فِعْلَهْ ك «فِتْيَة و غِلْمَة وغِزْلَهْ»

«فُعْل» لـ «أحمر وحمراء» وما في الوزن والوصف يُرى مثلَهُما

قال ابن الحاج - محاولاً الاعتذار للناظم في الألفية : - ولعله كان كذلك وناسخ المبيَّضة حرَّفه[1] .

وقال في الباب نفسه :

... ... وفُعَلٌ جمعاً لفُعْلَةٍ عُرِفْ

ونحو كُبْرى. ولفِعْلَةٍ فِعَلْ وقد يجيءُ جَمْعُه على فُعَل

من أمثلة جمع الكثرة « فُعَل »، ويطرد في نوعين؛ الأول : فُعْلَة بضم الفاء اسماً نحو : غُرْفَة وغُرَف، وقُرْبَة وقُرَب. فإن كان صفة نحو : ضُحْكَة ، لم يُجمع على « فُعَل » .

الثاني : الفُعْلى - أنثى الأفْعَل - نحو الكُبرى والكُبَر. فإن لم يكن أنثى الأفعل نحو بُهْمَى ورُجْعَى لم يجمع على فُعَل.

ومن أمثلة جمع الكثرة كذلك « فِعَل » وهو مطرد في فِعْلَة اسماً تاماً - أي مشتملاً على جميع أصوله - نحو : كِسْرة وكِسَر، وحِجَّة وحِجَج. والاحتراز بالاسم عن الصفة نحو صِغْرة وكِبرة وعِجْزَة، وبالتام نحو : رِقَة فإن أصله «ورق» ولكنه حذفت فاؤه، فإنه لا يجمع على فِعَل[2] .

---

(١) حاشية ابن الحاج ٢/ ١٣١ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد ٥/ ٤٦ ، ٤٧ ، شرح ابن عقيل ٤/ ١٢١ ، شرح الأشموني ٤/ ١٣٠ .

وأطلق الناظم في « فَعْلَة » فظاهره أنه لا فرق بين أن يكون اسماً أو صفة، وهو مخصّص بالاسم، فلو قال :

* وفُعَلٌ لفُعْلَةٍ اسماً عُرِفْ *

لأفاد ما ذكر[1] .

كما أن « فِعْلَة » يشترط فيه أن يكون اسماً تاماً كما تقدم . وقد أهمل الناظم هذين الشرطين . فلو قال :

. . . . . . ولفِعْلَة، فِعَلْ اسما متمَّماً، وأتى فيه فُعَل

لوفىَّ بذلك[2] .

واعتُذر له في عدم اشتراط الاسمية بأن مجيء « فِعْلَة » صفةً قليل، بل منعها بعضهم، فلم يعتبره هنا . وأما « رِقَة » فإنه لم يبقَ على وزن فِعْلَة الآن فلا حاجة للاحتراز عنه[3] .

لكن قال المرادي : « تقييده بالاسمية في التسهيل[4] يردُّ ذلك . وأيضاً فقد ثبت ورود فِعَل صفة[5] فليس نفيه بصحيح »[6] .

---

(١) انظر : حاشية ابن الحاج ٢/ ١٣٢ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد ٥/ ٤٨ ، حاشية ابن الحاج ٢/ ١٣٢ .

(٣) انظر : شرح المكودي ٢٠١ ، شرح الأشموني ٤/ ١٣١ ، حاشية الخضري ٢/ ١٥٧ .

(٤) ص٢٧٢ .

(٥) انظر : المخصص ١٥/ ٨٣ .

(٦) توضيح المقاصد ٥/ ٤٨ .

وقال أيضاً :

في نحـــو رامٍ ذو اطِّراد فُـــعَلَهْ   وشـــاعَ نحـــو كـــاملٍ وكَـــمَلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة « فُعَلَة» وهو مطرد في كل وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل : كرامٍ ورُماة ، وقاضٍ وقُضاة.

ومنها « فَعَلَة » وهو مطرد في كل وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل نحو كاملٍ وكَمَلَة، وسافرٍ وسَفَرَة، وساحِرٍ وسَحَرَة [(١)] ، وقد استغنى عن القيود المذكورة بالتمثيل برامٍ وكامل.

قال المرادي - وتبعه الأزهري والأشموني- : لو قال :

* كذاك نحو كاملٍ وكَمَلَه *

لكان أنصَّ؛ لأن الشياع لا يلزم منه الاطراد[(٢)] .

ودافع ابن الحاج عن الناظم بأن الشيوع في النظم على حقيقته، وقد عبَّر به ابن هشام[(٣)] أيضاً؛ لأن نحو : عالم وصالح وقاتل وضارب وقائم وذاهب لا يجمع على «فَعَلَة» فكيف يكون مطرداً؟ [(٤)] ، وهو كما قال ابن الحاج.

---

(١) انظر : التسهيل ٢٧٤، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٤٢، الارتشاف ١/ ٤٤٠.

(٢) انظر : توضيح المقاصد ٥/ ٥٠، التصريح ٥/ ٩٦، شرح الأشموني ٤/ ١٣٢.

(٣) انظر : أوضح المسالك ٤/ ٣١٣.

(٤) حاشية ابن الحاج ٢/ ١٣٣.

وعليه فلا يكون ابن هشام تابعاً للناظم في تعبيره بالشياع بدل الاطراد كما يقول صاحب التصريح. كما أن الحكم بذلك يحتاج إلى دليل.

وقال في الباب نفسه :

وفَعَلٌ أيضاً له فِعالُ ... ما لم يكنْ في لامه اعتلالُ

يعني أنَّ مما يطرد فيه « فعال » وزنُ « فَعَل » نحو: جَبَل وجبال، وجَمَل وجمال، وثمر وثمار، وهو لا يجمع على فعال إذا كان معتل اللام نحو فتًى، أو مضعفاً نحو طلل.

وقد أطلق الناظم في « فَعَل » فاقتضى أنه لا فرق بين أن يكون اسماً أو صفة، وليس الأمر كذلك، وإنما يُجمع هذا الجمع إذا كان اسماً فقط، أما إذا كان صفة نحو حسن وبطل فلا يُجمع على فعال.

وهذا الشرط نصَّ عليه في التسهيل (1)، وذكره غيره أيضاً (2).

ولو قال: « وفَعَلٌ اسماً له فِعال » لأفاد ذلك (3).

وقال أيضاً :

وفَعْلاً اسماً وفَعِيلاً وفَعَل ... غَيْرَ مُعَلِّ العَيْنِ فُعْلانٌ شَمَلْ

من أمثلة جمع الكثرة « فُعْلان» بضم الفاء وسكون العين وهو مقيس في

---

(1) ص٢٧٢.

(2) انظر: الارتشاف ١/ ٤٣٠، توضيح المقاصد ٥/ ٥٤، التصريح ٥/ ١٠٣، شرح الألفية لابن بون ٣٤٣.

(3) حاشية ابن الحاج ٢/ ١٣٤، ويقرأ « اسما » بهمزة قطعية ضرورةً.

اسم على فَعْل - بفتح الفاء وسكون العين - نحو: بَطْن وبُطْنان، وظَهْر وظُهْران، أو على فعيل نحو: رغيف ورُغْفان، وقضيب وقُضبان، أو على فَعَل - بفتح الفاء والعين - نحو: ذَكَر وذُكْران، وحَمَل وحُمْلان.

واحترز بقوله « اسماً » من الصفة نحو: سَهْل وظريف وبَطَل. وبغير معتل العين من نحو قاع فلا يُجمع شيءٌ من ذلك على فُعْلان.

واشتراط الاسمية شاملٌ الأوزان الثلاثة المذكورة، وهو جار على الأسماء الجامدة والجارية مجراها، كما قال في شرح الكافية الشافية[1]، ومثَّل للجارية مجراها بـ « عُبْدان » جمع عَبْد.

وليست الاسمية خاصة بـ « فَعْل » كما يوهم النظم. بل هي شرط في الثلاثة كما صرح به في التسهيل[2]، وشرح العمدة[3]. وأما النظم ففيه حذفٌ من الأخير لدلالة الأول عليه[4]. ويصح أن يقرأ « اسماً » بفتح الهمزة جمعاً قُصر للضرورة وهو حال من الأوزان الثلاثة قدم على بعض صاحبه، وحينئذ فلا حذف، قاله ابن الحاج[5].

---

(١) ٤/ ١٨٥٩، وانظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٢٠.

(٢) ص٢٧٦

(٣) ٢/ ٩٣١

(٤) انظر: حاشية ابن الحاج ٢/ ١٣٦، حاشية الصبان ٤/ ١٣٨.

(٥) حاشية ابن الحاج ٢/ ١٣٦.

وذكر ابن مالك في شرح العمدة [1] في أمثلة « فَعَل » جَذَعاً وجُذْعاناً ، وكذا في شرح الكافية الشافية[2] وتبعه في هذا ابنه في شرح الألفية[3] . أمَّا في التسهيل[4] فجعله ابنُ مالك من قسم المحفوظ الذي لا يقاس عليه ؛ لأنه صفة .

وأما قوله : « غير معل العين » فخصّه بعضهم[5] بوزن فَعَل فقط كما هو ظاهر النظم ، وصريح كلام صاحبه في شرح الكافية الشافية[6] ، والتسهيل[7] ، وهو الصحيح .

وأرجعه ابنُ الحاج إلى الأوزان الثلاثة ، ولذلك قال : « ولو أراد المصنف السلامة من الإيهام لقال :

فُعْلان لاسمٍ عينُه غيرُ مُعَلْ ... بوزن فَعْلٍ أو فعيلٍ أو فَعَلْ »[8]

قلت : لا داعي لهذا الإصلاح ؛ لأن الاسمية شرط في الثلاثة كما تقدم ، وفيه حذفٌ من الأخير لدلالة الأول عليه . وأما اعتلال العين فغير شاملٍ الثلاثةَ ، بل هو خاصٌّ بالأخير فقط .

---

(١) ٢/ ٩٣١ .

(٢) ٤/ ١٨٦٠ .

(٣) انظر : شرح الألفية ص٧٧٨ .

(٤) ص٢٧٦ .

(٥) منهم أبو حيان في الارتشاف ١/ ٤٤٨ ، والمرادي في توضيح المقاصد ٥/ ٦١ ، والأشموني في شرح الألفية ٤/ ١٣٨ .

(٦) ٤/ ١٨٦٠ .

(٧) ص٢٧٦

(٨) حاشية ابن الحاج ٢/ ١٣٦ .

باب التصغير :

قال الناظم :

وارددُ لأصْلٍ ثانياً لَيْناً قُلبْ ... فقيمَةً صيِّر قُوَيْمَةً تُصبْ

وشَذَّ في عيدٍ عُيَيْدٌ، وَحُتِمْ ... للجمع مِنْ ذا ما لِتَصْغيرٍ عُلِمْ

والألفُ الثاني المزيدُ يُجْعَلُ ... واواً، كذا ما الأصلُ فيه يُجْهَلُ

يعني في البيت الأول أنه إذا كان ثاني الاسم المصغَّر من حروف اللين وجب ردّه إلى أصله ، فإن كان أصله الواو قلب واواً، فتقول في قيمة : قُوَيْمَة ، وفي باب : بُوَيْب. وإن كان أصله الياء قلب ياءً فتقول في موقن : مُيَيْقن وفي ناب : نُيَيْب[1] .

« وظاهر قوله : « ليناً قُلب » أن مراده : قُلب عن لين ، كما قال في الكافية[2] :

واردُدْ لأصْلٍ ثانياً أُبدِل مِنْ ... ذي اللين عيناً فهو بالرَّد قَمِنْ

وذلك لأن القلبَ في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح ، ولا عكسه ، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر ، وإذا كان كذلك فمفهومه يوهم اشتراط كونه مبدلاً من لين كما صرح به في شرح الكافية »[3] .

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٤/ ١٤٧ .

(٢) ٤/ ١٩٠٤ .

(٣) توضيح المقاصد ٥/ ١٠٦ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٠٨ .

وإن قيل : مراده بالقلب مطلق الإبدال كما عبّر به في التسهيل[(١)] فيشمل ما كان مبدلاً من لين وما كان مبدلاً من غيره ورد عليه ما كان بدلاً من همزة؛ فإنه لم يستثنه كما استثناه في التسهيل كألف « آدم »، وياء« أيِّمَة »؛ فإنهما لا يردان إلى أصلهما، أما آدم فتقلب ألفه واواً فيقال : أُوَيْدم والأصل أأْدم، وأما أيِّمة فيصغَّر على لفظه فيقال : أُيَيِّمَة[(٢)]. لكن كلام الناظم يدخل تحته نحو هذا مما إذا كان حرف اللين مقلوباً عن همزة موالية لهمزة أخرى، فيقتضي أنه يصغر بهمزتين، والحقُّ خلاف ذلك كما تقدم. ولهذا أصلح الونشريسي النظم بقوله :

واردُد لأصل ثانيـــاً إن أُبدلا   ليناً، وذو همــز يلي همــزاً فــلا[(٣)]

وأما قولهــم في عيــد : عُيَيْد فشاذ، ووجه شذوذه أن الياء فيه مبدلة عن واو، فقياسه عُوَيْد كقويمة، لكنهم لم يردوه إلى أصله؛ لئلا يلتبس بتصغير عُود - بضم العين - كما قالوا في جمعه : أعياد، ولم يقولوا : أعـواد؛ لما ذُكر.

والتكسير - فيما ذُكر - كالتصغير، فيقال في باب وناب وضاربة : أبواب وأنياب وضوارب[(٤)].

---

(١) ص٢٨٦.

(٢) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٧٩٠، توضيح المقاصد ٥/ ١٠٥، التصريح ٥/ ١٦٢، شرح الأشموني ٤/ ١٦٥.

(٣) حاشية ابن الحاج ٢/ ١٤٤. والونشريسي هو : عبد الواحد بن أحمد بن يحيى، ولد بفاس بعد الثمانين وثمانمائة. له نظم كثير في مسائل مختلفة. توفي مقتولاً في ذي الحجة سنة خمس وخمسين وتسعمائة. (نفح الطيب ٧/ ٤٠٦، شجرة النور الزكية ٢٨٢-٢٨٣، نيل الابتهاج ١٨٨).

(٤) انظر : توضيح المقاصد ٥/ ١٠٧، أوضح المسالك ٤/ ٣٢٨، شرح ابن عقيل ٤/ ١٤٧، شرح الأشموني ٤/ ١٦٦.

قال ابن الحاج : « ولو قدم قوله : « والألف الثاني المزيد يُجعل واواً» على قوله : « وحُتم. . . إلخ» لكان أولى ؛ لأن حكم الألف في التصغير والتكسير واحد »[1] .

ورُدَّ بأن البيت الأخير مرتبط بالأول ومكمل لأقسام الحرف الثاني فهو في قوة المتقدم، فكأنه قال : وحُتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا ، وهو قلب الحرف الثاني بأقسامه[2] .

وقال أيضاً:

وكَمِّلِ المنقوصَ في التصغير ما لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التاءِ ثالثاً كَمَا

يعني أن المنقوص إذا صُغِّر رُدَّ ما حُذف منه . والمراد بالمنقوص هنا : ما حذف منه حرفٌ، لا المنقوص القياسي ، وهو ما آخره ياءٌ يقدر فيها الضمة والكسرة ، فشمل قوله : « المنقوص» ما حذفت منه فاؤه كعدَة ، أو عينه كثُبَة ، أو لامه كسنة . فإذا صُغِّر هذا النوع من الأسماء فلا يخلو إمَّا أن يكون ثنائياً مجرداً عن التاء ، أو ملتبساً بها ، أو ثلاثياً مجرداً عنها .

ففي الأول والثاني يُردُّ إليه في التصغير ما نقص منه فيقال في دم وشفة وعدة وماء – مسمّى به – : دُمَيٌّ وشُفَيْهةٌ ووعَيْدةٌ ومُوَيٌّ . وفي الثالث يصغَّر على لفظه ولا يُردُّ إليه شيءٌ، فيقال في «شاك السلاح» : شُوَيْك[3] .

---

(١) حاشية ابن الحاج ٢/ ١٤٥ .

(٢) حاشية الخضري ٢/ ١٦٦ .

(٣) انظر : توضيح المقاصد ٥/ ١٠٩ ، شرح ابن عقيل ٤/ ١٤٨ .

واختلف الشّراح في قول الناظم : « كما »؛ ففسّر بعضهم « ما» بالكلمة التي تستعمل موصولة ونافية، وحكمها في ذلك واحد. ولذلك قال الشاطبي : إن في تمثيل الناظم بـ« ما » إشكالاً من قبل أن مثل «ما» ممّا ثانيه حرف لين إذا سُمِّي به ثم صغر صار كالمنقوص الذي على حرفين فلا بُدَّ من تكميله ليتوصل بذلك إلى بناء التصغير، والمطابق للتمثيل هو « هل » و «من» ونحوهما مما يبقى ثنائياً بعد التسمية. بل ذهب أبو إسحاق إلى إصلاح البيت فقال : الصواب أن لو قال :

وكَمِّلِ المنقوصَ في التصغيرِ إنْ لَمْ يَحْوِ غيرَ التاءِ ثالثاً كـ«من»[1]

وقد نبَّه المرادي قبل ذلك بقوله : إن أراد التمثيل بـ«ما» فليس بجيد؛ لأن «ما» ونحوه من الثنائي وضعاً ليس من قبيل المنقوص فكيف يمثل به، وإن أراد التنظير فليس نظير المنقوص إلا في مطلق التكميل؛ لأن المنقوص يرد إليه ما حذف منه وهذا لم يعلم له محذوف فيرد إليه[2].

ولَمَّا لم يقف على ذلك المكودي قال : لم ينبه على هذا أحدٌ من الشراح[3].

والصحيح أن «ما» في النظم هو «ماء» بالمدِّ والهمز وهو المشروب، قُصر ضرورةً، وبه جزم ابن الناظم[4]، وابن الحاج[5]. وأشار إليه

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٤/ ٣٩٧، ٣٩٨، إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٣٢٧.

(٢) توضيح المقاصد ٥/ ١١١، ١١٢ (بتصرف يسير).

(٣) شرح المكودي ٢١١، وانظر : إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٣٢٧.

(٤) انظر : شرح الألفية ٧٩١.

(٥) انظر : حاشية ابن الحاج ٢/ ١٤٦.

الأشموني[1] والخضري[2] . فإذا صغر رُدت إليه الهاء فيقال : مُوَيْه. ولا اعتراض حينئذٍ، وليس ثمة داعٍ للإصلاح.

باب النسب :

قال الناظم عن ألف التأنيث المقصورة :

وإنْ تكُنْ تَربَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ   فَقَلْبُها واواً وحذفُها حَسَنْ

يريد بـ« ذا » أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعةً في اسم ساكن الثاني كحُبْلى ، جاز فيه وجهان؛ أحدهما الحذف فتقول : حُبْلِيّ، والثاني : قلبها واواً فتقول : حُبْلَوِيّ[3] .

وليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر . وهما ليسا على حدٍّ سواء، بل الحذف هو المختار[4] ، وقد صرَّح به في شرح العمدة فقال : والحذف فيما سكن ثانيه مختار[5] . وكذا في الكافية الشافية إذ قال :

---

(١) انظر : شرح الأشموني ٤/ ١٦٨ .

(٢) انظر : حاشية الخضري ٢/ ١٦٧ .

(٣) الحذف تشبيهاً بتاء التأنيث لزيادتها، والقلب تشبيهاً بألف « ملهى ». التصريح ٥/ ١٩٢ .

(٤) انظر : توضيح المقاصد ٥/ ١٢٣ ، أوضح المسالك ٤/ ٣٣٢ ، شرح المكودي ٢١٣ ، شرح الأشموني ٤/ ١٧٨ ، وإنما رجح الحذف لأنَّ شبهها بألف التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل. التصريح ٥/ ١٩٢ .

(٥) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٨٥ .

وألفُ السـاكنِ عَـيْناً تَنْقَلِبْ كـ« حُبْلَوِيّ» وسقوطها انتُخِب[1]

وعليه فكان الأحسن أن يقول هنا :

... ... تحذف إذن، وقلبُها واواً حسن[2]

ورُدَّ بأن قوله بعده : * وللأصليِّ قَلبٌ يُعْتَمى *

- أي : يُختار - هو كالتصريح بأنّ الأجود فيها الحذف؛ لأن هذا بيان لمخالفة الأصلي لها، وإلاَّ لم يحتج إليه. لكنَّ الإسقاطيَّ[3] قد ردَّ هذا بأن بيان مخالفة الأصل لها حاصل مع كون الوجهين فيها على السواء[4] .

وقال ابن مالك :

وقيل في المرْمِيِّ : مَرْمَوِيُّ واختير في استعمالهم مَرْمِيُّ

كان قد تقدم على هذا أنه إذا كان آخر الاسم ياءً مشدَّدة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب فيقال في الشافعيّ : شافعيّ، وفي مَرْمِيّ : مَرْمِيّ .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢٩ .

(٢) انظر : شرح الأشموني ٤/ ١٧٨ .

(٣) هو أحمد بن عمر الإسقاطي أبو السعود المصري الحنفي. نحويٌّ فقيه عارف بالتجويد. توفي سنة ١١٥٩هـ. من مصنفاته « القول الجميل على شرح ابن عقيل»، «تنوير الحالك على منهج السالك». (هدية العارفين ٥/ ١٧٤ ، الأعلام ١/ ١٨٨ ، تاج العروس « سقط » ٥/ ١٥٨).

(٤) انظر : حاشية الصبان ٤/ ١٧٨ ، حاشية ابن الحاج ٢/ ١٤٩ .

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلية والأخرى زائدة فإن للعرب فيه لغتين؛ حذف الزائد منهما، وإبقاء الأصلية وهو الكثير والمختار. فيقال في مَرميّ : مَرْمِيّ. وقلبها واواً وهي لغة قليلة، فيقال : مَرْمَوِيّ[1] .

قال المرادي : - وتبعه المكودي -[2] إن قيل : إنَّ هذا البيت متعلق بقوله :

ومثله مما حواه احذف، وتا　　تأنيثٍ او مدَّتَهُ لا تُثْبِتا

فكان المناسب أن يقدمه إليه كما فعل في الكافية إذ قال [3] :

وشبهُ ذا اليا رابعاً فصاعدا　　تُحذفُ حتماً حيث كان زائدا

كذا افْعَلَنْ بشبهِ المَرْمِيِّ　　والقلبُ قد يأتي كـ «مَرْمَوِيٍّ»

فالعذر له أن تأخيره هذا عائد إلى ارتباط الأبيات السابقة ببعضها؛ فكل منها أخذ يحجزه تاليه، فلم يمكن إدخاله في أثنائها، فتعين تأخيره عنها، وليس كذلك في الكافية[4] .

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٣٩، شرح الألفية لابن الناظم ٧٩٧، ٧٩٨، شرح ابن عقيل ٤/ ١٥٦، ١٥٧ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد ٥/ ١٣٢، شرح المكودي ٢١٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢٨ .

(٤) انظر : توضيح المقاصد ٥/ ١٣٢، شرح المكودي ٢١٤ .

وقال :

وثالثٌ من نحـــو طيِّبٍ حُـــذِفْ   وشـــذَّ طائيٌّ مَـــقُـــولاً بالألِفْ

إذا وقع قبل الحرف المكسور - لأجل ياء النسب - ياء مكسور مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة، فتقول في طيِّب : طَيْبِيّ، وفي ميِّت : مَيْتِيّ؛ كراهية اجتماع الياءات والكسرة.

وكان القياس على هذا في النسب إلى « طيِّء » طيْئِيّ ، بسكون الياء كَطَيْبِيّ، لكنهم قلبوا الياء ألفاً شذوذاً؛ لأن الياء تقلب ألفاً قياساً إذا كانت متحركة[1] .

ويرى ابنُ الحاج أنه لو حذف الناظمُ الشطرَ الثالثَ من هذا البيت كان أولى؛ لدخوله في عموم قوله آخر الباب :

وغـيــرُ مــا أسلفــتُــه مُــقــرَّرا   على الذي يُنقل منه اقــتُــصِــرا[2]

أي ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سبق تقريره ، فهو من شواذ النسب ، يحفظ ولا يقاس عليه .

ونبَّه الخضريُّ إلى أن قول المصنف : « وثالث» بيان للواقع في « طيِّب » لا قيد؛ من جهة أن الرابعة فأكثر كذلك . ولو قال :

* ونحو ثالث لطيِّبٍ حُذِفْ *

---

(١) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٧٧٩، توضيح المقاصد ٦/ ١٣٣ .

(٢) انظر : حاشية ابن الحاج ٢/ ١٥٢ .

لوفّى بالمراد[1] .

وقال أيضا :

وانسُبْ لِصَدْرِ جملةٍ وصَدْرِ ما رُكّبَ مَزْجًا ....

يعني بالجملة المسمّى بها وهو تركيب الإسناد، فينسب إلى صدرها وصدر المركب تركيب مزج؛ فمثال الجملة : برق نحره وتأبّط شراً، فيقال في النسب إليهما : بَرَقيّ وتَأبّطيّ. ومثال المزجي : بعلبك وحضرموت؛ فيقال فيهما : بَعْلِيّ وحَضَرِيّ.

وحكم « لولا » و « حيثما » - مُسَمّى بهما - حكم المركب الإسنادي في النسب إليهما إذ يقال : لَوِيّ - بتخفيف الواو - وحيثي. وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المزجي فيقال : خمسيّ[2] .

ولذلك قال ابن الحاج : « لو عبَّر المصنف بمركب بدل جملة لكان أولى؛ ليشمل الشبيه بالمركب الإسنادي نحو : حيثما - مسمّى بها - فإنه ينسب إلى صدره فتقول : حيثي »[3] .

أما المرادي - وتبعه الأشموني - فقد أشادا بقول الناظم : « وانسب لصدر جملة » وذكرا أنه أجود من قوله في التسهيل[4] : ويُحذف لها - يعني

(١) انظر : حاشية الخضري ٢/ ١٧١ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٢، ١٩٥٣، توضيح المقاصد ٥/ ١٤٠، شرح المكودي ٢١٥ .

(٣) حاشية ابن الحاج ٢/ ١٥٣ .

(٤) انظر : ص٢٦١ .

ياء النسب - عجز المركب؛ لأنه لا يقتصر في الحذف على العجز، بل يحذف ما زاد على الصدر، فلو سميت بـ« خرج اليوم زيد » قلت في النسب إليه : خَرَجِي"[1].

وقال أيضا :

... ... ولثان تمما
إضافة مبدوءةً بابن أو ابْ أو ماله التعريفُ بالثاني وَجَبْ

يعني أنه إذا كان الاسم المنسوب إليه مركباً تركيب إضافة وكان معرَّفاً صدره بعجزه، أو كان كنيةً حُذف صدره ونسب إلى عجزه كقولك في ابن الزبير : زُبَيْريّ، وفي أبي بكر : بكريّ.

وعبارة الناظم توهم أنَّ ماله التعريف بالثاني قسم برأسه فشمل نحو : غلام زيد، وليس كذلك؛ لأنه ليس لمجموع « غلام زيد » معنًى مفرد ينسب إليه، بل ينسب إلى غلام وحده وإلى زيد وحده بحسب المراد، فهو من النسبة إلى المفرد لا المضاف. وإن أراده مجعولاً علماً فليس هذا من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يُخَفْ لَبْسٌ، وهو المراد بقوله :

فيما سوى هذا انسُبَنْ للأولِ ما لم يُخف لبسٌ كـ« عبد الأشهل»

ومثله : امرؤ القيس، فيقال : عَبْدِيّ وامرئيّ. فإن خيف لبس حذف

---

(1) انظر : توضيح المقاصد ٥/ ١٤٠، شرح الأشموني ٤/ ١٩٠.

الصدر ونسب إلى العجز فقيل : أشهلي وقَيْسِيّ"[1] .

ولذا قال الأشموني : كان الأحسن أن يقول :

إضافةً من الكُنى أو اشتهرْ مضافها غلبةً كابن عُمَرْ[2]

للتخلص من الإيهام المذكور .

فقول الناظم : « أو ماله التعريف بالثاني » من عطف العام على الخاص ؛ لاندراج المصدَّر بابن فيه[3] ، وهو ظاهر كلامه في الكافية الشافية ، وشرحها . قال :

وإن يكنْ كُنيةً المضافُ أوْ عُرِّف بالثاني فللثاني عَزَوْا

ومثّل للأول بأبي بكر ، وللثاني بابن الزبير[4] . وكذا قال في شرح العمدة والتسهيل[5] .

وقال ابن هشام : « إن كان كنية : كأبي بكر وأم كلثوم ، أو معرفاً صدره بعجزه : كابن عمر وابن الزبير ، فإنك تنسب إلى عجزه فتقول : بكريّ وكلثوميّ وعُمَريّ » . [6]

---

(1) انظر : توضيح المقاصد ٥/ ١٤٣ ، حاشية ابن الحاج ٢/ ١٧٢ .

(2) شرح الأشموني ٤/ ١٩١ .

(3) انظر : توضيح المقاصد ٥/ ١٤٣ ، شرح الأشموني ٤/ ١٩١ .

(4) انظر : شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٣٤ - ١٩٥٣ .

(5) انظر : شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٨٢ ، والتسهيل ٢٦١ .

(6) أوضح المسالك ٤/ ٣٣٧ .

وقال :

وإنْ يكُنْ كـ« شِيَـةٍ » مـا الفـا عَـدِمْ ... فـجَـبْـرُهُ وفَـتْحُ عـينِه التُـزِمْ

يريد به أن ما حذفت منه الفاء وكانت لامه ياءً : كشيَة[1] ودِيَة ، يجب ردُّ ما حذف منه وهو الواو، وتفتح عينه ، فتقول في النسب إليهما : وِشَوِيّ ووِدَوِيّ.

وفي قوله : « وفتح عينه التزم » موافقةً لمذهب سيبويه[2] ؛ لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون ، بل يفتح العين مطلقاً ويعامل اللام معاملة المقصور. أما الأخفش فيتركها ساكنة إن كان أصلها السكون فيقول: وِشْوِيّ و وِدْيِيّ، بكسر الواو والياء الأولى فيهما وسكون الشين والدال[3].

قال المرادي – وتبعه ابن الحاج : – بقي على المصنف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو المحذوف العين إن كانت لامه معتلة نحو : يَرَى — مُسَمَّى به – إذ أصله : يرأى، نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة تخفيفاً. فيقال في النسب إليه : يَرَئِيّ؛ بردِّ الهمزة وكسرها وفتح ما قبلها[4] .

---

(١) الشِّيَة : لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره.

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ٨٥.

(٣) انظر : التسهيل ٢٦٤ ، التصريح ٥/٢١٩ .

(٤) انظر : توضيح المقاصد ٥/١٤٩ ، حاشية ابن الحاج ٢/ ١٥٥ .

قال ابن الحاج : ولذا لو قال :

وإن يكن كـشـيَـةٍ أو كَـيُـرى   مـا عـدم الفـاء أو العين اجـبـرا

لأفاد المسألتين[1] . واعتذر له الشاطبي بأن هذا قليل جداً في كلام العرب فلم يبين حكمه[2] .

قلت : ويؤيد كلامَ الشاطبي عدمُ ذكر ابن مالك له في التسهيل والكافية الشافية وشرح العمدة .

بـاب الإمالـة :

قال ابن مالك :

الألفَ المبـدلَ من «يا» في طَرَفْ   أمِلْ . كـذا الواقعُ منهُ اليـا خَلَفْ

دون مـزيدٍ أو شـذوذٍ ، ولـمـا   تليـه ها التـأنيثِ مـا الهـا عَدِمـا

الكلام - ها هنا - حول قوله : « ولما تليه . . . إلخ » ومعناه أن للألف التي قبل هاء التأنيث في نحو : فتاة ومرماة من الإمالة - لكونها منقلبة عن الياء - ما للألف المتطرفة ؛ لأن هاء التأنيث غيرُ معتدٍّ بها ، فهي في حكم الانفصال ، فالألف قبلها متطرفة تقديراً[3] .

وقد ذكر ابن الحاج أن حق الناظم أن يقدم هذا ويذكره عقب قوله :

* الألف المبدل من يا في طرف أمل . . . . . *

---

(١) انظر : حاشية ابن الحاج ٢/ ١٥٥ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ٤/ ١٩٧ .

(٣) انظر : توضيح المقاصد ٥/ ١٨٩ ، شرح ابن عقيل ٤/ ١٨٣ .

لأنه من تتمته لا من تتمة قوله : « كذا الواقع منه اليا . . . إلخ » كما قدمه الموضح تنكيتاً عليه[1] . يعني ابنَ هشام في أوضح المسالك حين أخذ يذكر أسباب الإمالة فقال : « أحدها : كرن الألف مبدلة من ياء متطرفة كالفتى والهُدَى واشترى وهَدَى ، ولا يمال نحو : ناب مع أن ألفه عن ياء بدليل قولهم : أنياب؛ لعدم التطرف . وإنما أُميل نحو : فتاة ونواة؛ لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال »[2] .

وقال :

ولا تُمِلْ لسببٍ لم يتَّصلْ والكَفُّ قد يوجبُهُ ما ينفصِلْ

أي أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا لم يتصل بأن كان من كلمة أخرى . وعليه فلا يُمال «سابور»[3] – للياء قبلها – في قولك : رأيت يَدَيْ سابور ، وكذلك لو قلت : « ها إنَّ تَا عِذْرةٌ »[4]

لم تمل ألف ها لكسرة « إنَّ»؛ لأنها من كلمة أخرى . والحاصل أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التي فيها الألف[5] .

قال المرادي : « يستثنى من ذلك ألف ها التي هي ضمير المؤنثة في نحو :

---

(1) انظر : حاشية ابن الحاج ٢/ ١٦٤ .

(2) أوضح المسالك ٤/ ٣٥٤.

(3) اسمٌ لِملِك من ملوك العجم.

(4) قطعة من قول النابغة الذبياني :

ها إنَّ تا عِذْرَةٌ إن لم تكن قُبلت فإن صاحبها قَدْ تاهَ في البلدِ

والعِذْرة – بسكون العين – : العذر البليغ.

(5) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٨١٧، توضيح المقاصد ٥/ ١٩٧ ، ١٩٨ .

لم يَضْرِبْها، وأدر جَيْبَها؛ فإنها قد أميلت وسببها منفصل أي من كلمة أخرى. وذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها، وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة.

قال سيبويه [1]: «وسمعناهم يقولون: لزيد مال، فأمالوا للكسرة، فشبهوه بالكلمة الواحدة. فقد بان لك أن كلام المصنف ليس على عمومه»[2]. ولذلك قال الأشموني[3]: كان اللائق به أن يقول:

* وغيرها ليا انفصال لا تُمِلْ *.

وقد ردَّ ذلك ابن غازي وقال: ليس ثم استثناء؛ لأن مثل ذلك يعد متصلاً في كلمة واحدة [4].

وقال الناظم في الباب نفسه:

كَذَا الذي تليه ها التأنيثِ في وقفٍ إذا ما كانَ غيرَ ألف

هذا سبب من أسباب إمالة الفتحة، فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث، إلاَّ أن إمالتها مخصوصة بالوقف. وفهم من قوله: «إذا ما كان غير ألف» أن الإمالة جائزة في جميع الحروف ما عدا الألف نحو: رحمَة، وقصعَة، ودرجة. وأما الألف فلا إمالة فيها نحو: فتاة وحصاة[5]. قيل: ولا وجه

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٦٢.

(٢) توضيح المقاصد ٥/ ١٩٨، وانظر: شرح الأشموني ٤/ ٢٢٩.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٤/ ٢٢٩.

(٤) انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٣٥٩.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ٥/ ٢٠٥، التصريح ٥/ ٢٩٩.

لاستثنائه الألف ؛ لأن كلامه في إمالة الفتحة لا في إمالة الحرف، فلم تندرج الألف في قوله : «كذا الذي تليه ها التأنيث» ؛ لأن مراده الفتحة، فلم يشمل كلامه إلا كل مفتوح [1] .

من أجل ذلك قال الأشموني : «كان حق العبارة أن يقول - عاطفاً على ما تقدم - :

وقبل ها التأنيث أيضاً أن تَقِفْ ولا تمِل لهذه الهاء الألِفْ»[2]

واعتذر له المرادي بأنه أراد التنبيه على منع إمالة الألف ؛ لئلا يتوهم أن بهاء التأنيث تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة[3] .

أما الشهاب[4] فيرى أن هذا الانتقاد مبني على كون الموصوف بـ «الذي» الفتح وهذا ليس بلازم؛ لاحتمال أن يكون الموصوف بـ «الذي» الشيء وهو أعم من الألف والفتحة، فإنَّ ما قبل هاء التأنيث لا يكون إلا ألفاً أو فتحاً، فإذا خرج منه الألف تعينَّ الفتح وهو المراد[5] .

وما اعتذر به المرادي هو الأقرب؛ لبعده من التكلف .

---

(١) انظر : توضيح المقاصد ٥/ ٢٠٦، حاشية ابن الحاج ٢/ ١٦٨، حاشية الخضري ٢/ ١٨٢ .

(٢) شرح الأشموني ٤/ ٢٣٥ .

(٣) انظر : توضيح المقاصد ٥/ ٢٠٦ .

(٤) أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري، أديبٌ لغويٌّ. ولد في سرياقوس قرب القاهرة ونشأ بمصر، ورحل إلى بلاد الروم، ثم عاد إلى مصر وتوفي بها سنة ١٠٦٩ هـ.

(خلاصة الأثر ١/ ٣٣٣، فهرس الفهارس ١/ ٣٧٧، ٣٧٨، تاريخ آداب اللغة ٣/ ٣٠٠، ٣٠١).

(٥) انظر : حاشية ابن الحاج ٢/ ١٦٩ .

باب التصريف :

قال ابن مالك :

وليسَ أدنى مِنْ ثلاثيٍّ يُرى قابلَ تصريفٍ سوى ما غُيِّرا

يعني بذا أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين إلا أن يكون ثلاثياً في الأصل وقد غُيِّر بالحذف، فأقل ما تُبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف، ثم قد يعرض لبعضها النقص فيبقى على حرفين كـ« يد» و «دم» في الأسماء و«قُلْ» و«بِعْ» في الأفعال، أو على حرف واحد نحو « مُ اللَّه » و « قِ زيداً »، ولا يخرجها ذلك عن قبول التصريف[1] .

وقد ذكر ابن الحاج أن هذا البيت لا فائدة فيه مع قوله قبلُ :

* حرفٌ وشبهُهُ من الصرفِ بَرِي *

لأن الاسم إن كان أقلَّ من ثلاثة أحرف فلا يدخله التصريف بالحرف وهو قوله في البيت الأول : «وشبهه» ، فلو قال الناظم : « فليس » بفاء التفريع لكان أولى ويكون مفرعاً على كون التصريف لا يدخل في حرف ولا شبهه كما فعل في التوضيح[2] - يعني ابن هشام في أوضح المسالك -[3] .

وقد أجيب عن ذلك بأن الناظم قد أتى بهذا توضيحاً لمن لا يعرف أن الأقل من الثلاثة وضعاً خاص بالحرف وشبهه .

---

(١) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٨٢١، توضيح المقاصد ٥/ ٢١١ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ٤/ ٣٦٠.

(٣) حاشية ابن الحاج ٢/ ١٧٠ (بتصرف يسير). وانظر : حاشية الخضري ٢/ ١٨٣ .

قال الصبان : « إن قلت : هذا البيت مستغنًى عنه بما قبله لاستلزام نفي قبول الحرف للتصريف نفي قبول أدنى من ثلاثيٍّ وضعاً له ؛ لأن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفاً . قلتُ : ليس مستغنًى عنه بالنسبة إلى المبتدئ الذي لا يعرف أن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفاً »[١] .

وقال :

كَـذاكَ هَمْـزٌ آخِـرٌ بَعْـدَ أَلِفْ ... أَكْـثَـرَ مِنْ حَـرفين لفظهـا رَدِفْ

أي كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة ، وتطَّرد زيادتها إذا وقعت آخراً بعد ألف ، وقبل تلك الألف ثلاثة أحرف فصاعداً نحو : حمراء وعلباء وأربعاء وعاشوراء وقُرْفُصاء[٢] .

وقد أطلق الناظم في قوله : « أكثر من حرفين » فاقتضى أن الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك ، سواء أُقطع بأصالة الحروف التي قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين واحتمال الثالث الأصالة وعدمها ، وليس كذلك ، لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدَّد نحو : سُلاَّء[٣] وحواء ، أو حرفان أحدهما لين نحو : زِيزاء[٤] وقُوباء[٥] ؛ فإنه محتمل لأصالة

(١) حاشية الصبان ٤/ ٢٣٧ .

(٢) القُرْفُصاء : ضرب من القعود يُمدُّ ويقصر ، وهو أن يجلس الرجل على أليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه . لسان العرب (قرفص) ٧/ ٧١ .

(٣) السُّلاَّء : شوك النخل واحده سُلاَّءة . الصحاح (سلأ) ١/ ٥٥ .

(٤) الزِيزاء - بكسر الزاي الأولى - الأرض الغليظة . الصحاح (زأز) ٣/ ٨٨٠ .

(٥) يقال : تقوَّب من رأسه مواضع أي تقشَّر ، والجرب يقوِّب جلد البعير ، والقوباء من هذا . (لسان العرب : قوب ١/ ٦٩٢) .

الهمزة وزيادة أحد المثلين أو اللين والعكس ؛ فإن جعلت الهمزة أصلية كان «سُلاًّء» فعالاً ، و «حواء» فعالاً من الحواية . وإن جعلتها زائدة كان «سُلاًّء» فعلاء و «حواء» فعلاء من الحُوَّة .

فإن تأيَّد أحد الاحتمالين بدليل ، حُكم به وأُلغي الآخر . ولذلك حُكم على «حواء» بأن همزته زائدة إذا لم يصرف ، وبأنها أصل إذا صرف نحو : «حواء» للذي يعاني الحيات .

لذلك قيل : لو قال الناظم : «أكثر من أصلين» كان أجود [1] . كما نصَّ على ذلك في التسهيل [2] .

وقد نصَّت طائفة من النحويين على أن زيادة الهمزة المتطرفة مشروطة بأن تسبقها ألف ، وأن تُسبق تلك الألف بأكثر من أصلين ، منهم ابن الناظم [3] وأبو حيان [4] وابن هشام [5] والسيوطي [6] .

---

(١) توضيح المقاصد ٥/ ٢٥٢ ، ٢٥٣ (بتصرف يسير) وقد نقل الأشموني هذا عن المرادي. انظر : ٤/ ٢٦٤ من شرحه للألفية . وانظر : حاشية الخضري ٢/ ١٨٧ .

(٢) انظر : ٢٩٥ .

(٣) انظر : شرح الألفية ٨٣٠ .

(٤) انظر : الارتشاف ١/ ٢٢٩ .

(٥) انظر : أوضح المسالك ٤/ ٣٦٥ .

(٦) انظر : الهمع ٦/ ٢٣٧ .

باب همزة الوصل :

قال ابن مالك :

وايمُنُ، همزُ ألْ كذا . ويُبدلُ   مداً في الاستفهام أو يُسَهَّلُ

مِمَّا تُحفظ فيه همزة الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة « أيمن» في القسم . ولم تحفظ في الحروف إلاَّ في «أل» . ولمَّا كانت الهمزة مع « أل » مفتوحة وكانت همزة الاستفهام مفتوحة لم يجز حذف همزة الاستفهام؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، بل تبدل ألفاً من جنس حركة الهمزة التي قبلها وهو الأرجح ، أو تسهَّل بين الهمزة والألف مع القصر [1] .

وظاهر كلام الناظم أن هذا الحكم خاص بهمزة « أل » وليس كذلك ، بل هذا الحكم يكون في همزة « ايمن » ؛ لأن العلة واحدة ، وقد نصُّوا على ذلك . إلاَّ أن قوله : « ويُبدل» قد يوهم اختصاصه بهمزة «أل»؛ لأن الظاهر أن الضمير في « يُبدل » يعود عليه . قاله المرادي [2] .

ولذلك قال ابن غازي : لو قال :

* وايمُنْ وألْ لكنْ بذين يُبدل *

لحرَّر [3] .

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٤/ ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، شرح المكودي ٢٣٢ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد ٥/ ٢٧٧ .

(٣) انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٣٧٠ .

كما أن ظاهر النظم أنه مهما دخلت على الهمزة أداة استفهام -همزة أو غيرها - جاز في همزة « أل» وجهان، وليس كذلك؛ لأن ذلك إنما هو إذا دخلت عليه الهمزة فقط[1].

قال الشاطبي - مصلحاً : - لو قال - مثلاً - :

... ... ويُبـــــــدل   مع همزة الاستفهام أو يُسَهَّلُ

لأخرج بقية الأدوات كـ « هل »[2].

باب الإبـــدال :

قال ابن مالك :

... ...   فأبْدِلِ الهمزةَ من واوٍ ويا

آخِــــــراً اثْــرَ ألـفٍ زِيـدَ   ... ...

أي أن الهمزة تُبدل من كل واو أو ياء تطرفتا ووقعتا بعد ألف زائدة نحو : دعاء وبناء، والأصل : دُعاوٌ وبِنايٌ.

قال المرادي : « ليس هذا الإبدالُ مخصوصاً بالواو والياء، فإنَّ الألف تشاركهما فيه؛ فإذا تطرفت الألف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة نحو : صحراء[3] مما ألفه للتأنيث؛ فإن الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلبة

---

(١) انظر : حاشية ابن الحاج ٢/ ١٧٩.

(٢) انظر : المقاصد الشافية ٥/ ٢١٨، ٢١٩، إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٣٧٠.

(٣) أصلها صحرى كسكرى فزيدت الألف قبل الآخر للمدّ كألف كتاب وغلام فأبدلت الثانية همزة.

للتأنيث كاجتلاب ألف سكرى. . . وقوله في الكافية [1] :

من حرفِ لينٍ آخرٍ بعدَ ألف مزيدٍ ابدلْ همزةً وذا ألفْ

أعمُّ لشموله الأحرف الثلاثة» [2] ، يعني : الواو والياء والألف.

كما أنه قد اعتُرض ضابط الإبدال المذكور بأنه يرد عليه مثل : «غاوي» في النسب إذا رُخِّم على لغة من لا ينوي فإنه يقال فيه : «يا غاوُ» - بضم الواو من غير إبدال - مع اندراجه في الضابط المذكور، وإنما لم يُبدل لأنه قد أُعِلَّ بحذف لامه فلم يُجمع فيه بين إعلالين.

فإصلاح الضابط أن يقال : «من واو أو ياء هي لام الكلمة، أو ملحق بها» [3] .

وقال ابن مالك أيضا :

واواً وهمزاً أوّلَ الواوينِ رُدّ في بدءِ غيرِ شبهِ وُوفي الأشُدّ

يعني بذا أنه يجب رَدُّ أول الواوين المصدرتين همزة ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فاعَلَ نحو «أواصلَ» في جمع واصلة، والأصل «وَوَاصلُ» بواوين؛ الأولى فاء الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة، فإن كانت الثانية بدلاً من ألف فاعل لم يجب الإبدال نحو : وُوفيَ، ووريَ أصله : وافَى، ووارى، فلما بُني للمفعول احتيج إلى ضم ما قبل الألف فأبدلت الألف واواً.

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٨٠.

(٢) توضيح المقاصد ٦/ ١١، وانظر : شرح المكودي ٢٣٢، حاشية الخضري ٢/ ١٩١، حاشية ابن الحاج ٢/ ١٨٠.

(٣) توضيح المقاصد ٦/ ١٠ (بتصرف يسير)، وانظر : شرح الأشموني ٤/ ٢٨٥، ٢٨٦.

وأوضح المرادي أن اشتراط الناظم أن لا تكون الثانية بدلاً من ألف فاعَلَ يوهم أنها لو كانت مَدَّةً زائدةً وليست بدلاً من ألف فاعَلَ وجب الإبدال وليس كذلك، فتحرير العبارة أن يقال : أن لا تكون الثانية مدةً غير أصلية كما في التسهيل[1] .

وقال ابن الناظم : « وأتم من هذه العبارة أن يقال : يجب إبدال أول الواوين المصدرتين همزة إذا كانت الثانية إمَّا غير مدة : كواصلة وأواصل . . . وإمَّا مدة غير مزيدة ولا مبدلة : كالأولى، أصله « الوُولَى »؛ لأنه مؤنث الأوَّل»[2] .

كما ذكر الأشموني بيتاً رأى أن فيه إصلاحاً لما تقدم ودفعاً لما قد يرد فقال : كلام ابن مالك غير صريح في وجوب الإبدال فيما يجب فيه مما سبق . فلو قال :

واواً وهمزاً بدءُ واويْ مَبْدا　　　حتماً سوى ما الشانِ طارٍ مدّا

لخلص من ذلك كله[3] .

وقال :

وياءً اقلب ألفاً كسراً تلا　　　أو ياءَ تصغيرٍ بواوٍ ذا افعلا

في آخر . . . .　　　. . . . .

---

(١) انظر : توضيح المقاصد ٦/ ٢٢. وانظر : التسهيل ٣٠٠.

(٢) شرح الألفية ٨٤٢.

(٣) شرح الأشموني ٤/ ٢٩٥ (بتصرف يسير). والمعنى : وجعل أول واوين وقعا مبدأ كلمة (أي صدرها) همزاً حتماً. وخفّف الشارح مبدأ بإبدال همزته ألفاً، كما خفف طارىء بإبدال همزته ياء وأعلّه إعلال قاض. حاشية الصبان ٤/ ٢٩٥.

يعني أن الألف إذا وقعت بعد كسرة وجب قلبها ياءً ، كقولك في جمع مصباح ودينار : مصابيح ودنانير . وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير كقولك في غزال وقذال : غُزَيِّل وقُذَيِّل ؛ لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة فلم يمكن النطق بالألف بعدها فقلبت ياء مكسورة ثم أدغمت ياء التصغير فيها .

وأشار بقوله : « بواو ذا افعلا في آخر . . . إلخ » إلى أن الواو تقلب أيضاً ياءً إذا تطرفت بعد كسرة أو بعد ياء التصغير . فالأول نحو : رَضِيَ وغُزِي - أصلهما : رَضِوَ وغُزِوَ ؛ لأنهما من الرضوان والغزو - فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها وكونها آخراً .

والثاني : كقولك في تصغير جَرْوٍ : جُرَيٌّ وأصله جُرَيْوٌ ، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون ، وفقد المانع من الإعلال فقلبت الواو ياءً وأُدغمت في الياء فصار «جُرَيٌّ»(1) .

قال ابن الناظم : « وليس هذا النوع مقصوداً له من قوله : « بواو ذا افعلا في آخر . . . » إنما مقصوده التنبيه على النوع الأول ؛ لأن قلب الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير »(2) .

---

(1) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٨٤٦ ، توضيح المقاصد ٦/ ٢٩ ، شرح ابن عقيل ٤/ ٢١٩ .

(2) شرح الألفية ٨٤٧ .

ووافقه المرادي ، وقال : ولذلك قال في التسهيل : « تبدل الألف ياءً لوقوعها إثرَ كسرة أو ياء التصغير ، وكذا الواقعة إثرَ كسرة متطرفة »[1] .

فاقتصر في الواو على ذكر الكسرة[2] .

وأورد الأشموني بيتاً رأى فيه مطابقةً لكلام الناظم في التسهيل فلو قال :

بإثر يا التصغير أو كسر ألف   تقلب يا والواو إن كسراً ردف

لوافق مقصوده[3] .

وقال :

... ... ذا أيضاً رأوْا

في مصدرِ المعتلِّ عيناً، والفِعَلْ   منهُ صحيحٌ غالباً نحوُ الحِوَلْ

يعني أن الواو تقلب بعد الكسرة ياءً في مصدر كل فعل اعتلت عينه نحو : صامَ صِياماً وقام قياماً ، والأصل : صِوام وقِوام ، فأعلت الواو في المصدر حملاً على فعله .

واحترز بـ« المعتل عيناً » من الصحيح الواو نحو : لاوَذَ لِواذاً[4] ، وجاوَرَ جِواراً ؛ لأن المصدر في هذين لا يُعلُّ[5] .

---

(١) التسهيل ٣٠٤.

(٢) انظر : توضيح المقاصد ٦/ ٣٠ .

(٣) انظر : شرح الأشموني ٤/ ٣٠٢ ، وانظر : حاشية الخضري ٢/ ١٩٧ .

(٤) يقال : لاذَ به يلوذُ لَوْذاً : لجأ إليه وعاذ به واستتر . ولاوَذَ القوم ملاوَذة ولِواذاً أي لاذ بعضهم ببعض . (لسان العرب : لوذ ٣/ ٥٠٧).

(٥) انظر : توضيح المقاصد ٦/ ٣١ ، شرح ابن عقيل ٤/ ٢٢٠ .

قال المرادي ـ وتبعه الأشموني - : الأولى أن يُقال : في مصدر المعل عيناً ؛ لأن نحو : لاوَذَ يطلق عليه معتلٌ ؛ إذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل وإن لم يعل[1] .

قلت : وما عبَّر به الناظم هنا عبَّر به في الكافية ، لكنه قال في الشرح : ويجب هذا الإعلال - أيضاً - للواو الواقعة عيناً لمصدر فعل مُعَلٍّ نحو : صام صياماً[2] .

وذكر ابن الحاج أن قوله : « المعتلّ » - بالتاء - إنما هو في بعض النسخ ، أما بعضها الآخر ففيه « المعلّ » - بحذف التاء - قال : ولا إشكال - حينئذ - والوزن يقبل كلا منهما .[3]

وقال :

وصَحَّحُوا فِعَلَةً. وفي فِعَلْ وجْهانِ والإعلالُ أوْلى كالحِيَلْ

يعني أن جمع ما أُعل عينُه أو سكن إذا كان على وزن فِعَلَة يجب تصحيحه ، لعدم الألف ، نحو : عَوْد وعِوَدَة[4] ، وزوج وزِوَجَة .

وإذا كان على وزن « فِعَل » ففيه وجهان ؛ التصحيح والإعلال ، والأخير أولى نحو : حيلَة وحِيَل وقيمة وقيم ، ووقع غيرَ معلٍّ نحو : حاجة وحِوَج .

---

(١) توضيح المقاصد ٦/ ٣١، وانظر : شرح الأشموني ٤/ ٣٠٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١١٢، ٢١١٣.

(٣) انظر : حاشية ابن الحاج ٢/ ١٨٦.

(٤) العَوْد : المسنُّ من الإبل . (الصحاح عود ٢/ ٥١٤) .

وإنما كان « فعَلَة » أحقّ بالتصحيح من « فعَل » - بحيث التُزم تصحيح فعَلَة وجاز في فعَل الوجهان - ؛ لأن عين فعَلَة تباعدت من الآخر بزيادة التاء، والبعد من الآخر يضعف سبب الإعلال؛ لأن الآخر ضعيف ومجاور الضعيف ضعيف. قاله ابن مالك [1].

واعترض الناظم في تعبيره بأولى؛ فإن هذا يقتضي أن التصحيح مطّرد، وليس كذلك، بل هو شاذ كما في حاجة وحوج والقياس: حِيَج؛ لأن قبلها كسرة والواو قد أُعلت في الواحد. وكان اللائق أن يقول:

وصَحَّحوا فِعَلَةً. وفي فِعَلْ   قد شذَّ تَصحيحٌ فحتمٌ أن يُعَلّ [2]

وحين قال ابن هشام: « وشذَّ حاجة وحوَج » [3] قال ابن الحاج: « هذا تنكيت على الناظم بأن تعبيره بـ « أولى » يقتضي أن التصحيح مطرد إلا أنه غير أولى. وليس كذلك بل هو شاذ » [4].

كما أنه قد اعترض على ابن مالك تفريقه بين فعَلَة وفعَل مع أن الإعلال فيهما واجب إذا وجدت الألف، ووجوب تركه إذا لم توجد. لذلك قال ابن هشام [5]: وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم [6].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١١٥، وانظر: شرح ابن عقيل ٤/ ٢٢١، ٢٢٢، التصريح ٥/ ٤٠٢، ٤٠٣.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٤/ ٣٠٥، حاشية الخضري ٢/ ١٩٨.

(٣) أوضح المسالك ٤/ ٣٨٦.

(٤) حاشية ابن الحاج ٢/ ١٨٧.

(٥) أوضح المسالك ٤/ ٣٨٧.

(٦) حاشية ابن الحاج ٢/ ١٨٧ (بتصرف يسير).

وقال أيضاً :

وإنْ تكُنْ عَيْناً لـ «فُعْلَى» وَصْفا   فــذاك بالوجهين عَنْهَمْ يُلْفى

أشار بذا إلى أنه إذا وقعت الياء عيناً لصفة على وزن فُعْلى جاز فيها وجهان؛ أحدهما أن تبدل الضمة كسرة وتصحّ الياء، والثاني : أن تبقى الضمة وتبدل الياء واواً لأجل الضمة، فتقول في أنثى الأكْيَس[1] والأضْيَق : الكِيسى والضِّيقى، والكُوسى والضُّوقى[2].

واعتُرض كلام ابن مالك بما حاصله أنَّه جوَّز الوجهين في الوصف مع أنَّ فُعلى الواقعة صفة على ضربين؛ أحدهما الصفة المحضة ، وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يُسمع منها إلا قسمة ضيزى، أي مائلة عن الحق ، وأصلها « ضُيزى» - بضم الضاد - ، فكسرت وسلمت الياء ، ولا يجوز الوجهان، وكذا « مِشْيَة حِيكى » أي يتحرك فيها المنكبان.

والآخر غير المحضة وهي الجارية مجرى الأسماء وهي فُعْلى أفعل كالكُوسى والضُّوقى، وهذا عند النحويين ليس فيه إلا الإعلال فلا يجوز : الكيسى والضِّيقَى، وهذا الضرب هو مراد المصنف، وهو فيما ذكره في النظم مخالف لما عليه سيبويه والنحويون[3] ؛ فإنهم ذكروا هذا النوع في باب الأسماء فحكموا له بحكم الأسماء من إقرار الضمة وقلب الياء واواً.

---

(١) من الكَيَس - بفتحتين - وهو الفطنة.

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٢٠، شرح الألفية لابن الناظم ٨٥١ ، شرح المكودي ٢٣٨.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧١ ، شرح الشافية للرضي ٣/ ١٣٤ ، ١٣٥ ، التصريح ٥/ ٤٣٠.

وابن مالك ذكره في باب الصفات، وأجاز فيه الوجهين، ونصّ على أنهما مسموعان من العرب[1].

من أجل ذلك قيل: كان التعبير السالم من الإيهام الأوفق بمراده أن يقول:

وإن تكُنْ عَيْناً لفُعْلى أفْعلا فذاك بالوجهين عنهم يُجْتَلى[2]

وأورد ابن الحاج بيتاً آخر أصلح به بعضهُم النظم وهو:

وإن تكن عيناً لفُعْلى اسماً قُلِبْ حتماً وفي الصفات ذا القلب سُلِب[3]

وقال:

كذاك ذا وجهين جا الفعولُ مِنْ ذي الواو لامَ جمعٍ أو فردٍ يعِنّ

هذا موضع من المواضع التي تُقلب فيها الواو ياء، أي إذا كان مثال الفعول مما لامه واو لم يخلُ من أن يكون جمعاً أو مفرداً، فإن كان جمعاً جاز فيه الإعلال والتصحيح، إلاّ أنَّ الإعلال أكثر نحو: عُصِيٌّ ودُلِيٌّ في جمع عصاً ودَلْوٍ.

وقد ورد بالتصحيح ألفاظٌ؛ قالوا: أُبُوٌّ ونُجُوٌّ، جمعاً لأب ونَجْو[4].

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ٦/ ٤٢، شرح الأشموني ٤/ ٣١٠.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٣١٠، حاشية الخضري ٢/ ٢٠٠.

(٣) انظر: حاشية ابن الحاج ٢/ ١٩٠.

(٤) النَّجْو: هو السحاب الذي هراق ماءه. وقيل: السحاب أول ما ينشأ.
(الصحاح: نجا ٦/ ٢٥٠٢، لسان العرب: نجا ١٥/ ٣٠٦).

وإن كان مفرداً جاز فيه وجهان : الإعلال والتصحيح ، إلاّ أن الغالب التصحيح نحو : علا عُلُواً ، وعتا عتُوا. وقد جاء بالتصحيح قولهم : عتا الشيخ عِتياً أي كبر، وقسا قلبه قسياً أي قسوة. وإنما كان الإعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح لثقل الجمع وخفه المفرد[1].

وقد أخذ بعض العلماء على الناظم في نظمه ثلاثة أمور [2] :

أحدها : أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين ، والأمر ليس كذلك كما سبق.

الثاني : ظاهره - أيضاً - التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة وليس كذلك كما تقدم بيانه.

الثالث : أنه أطلق جواز التصحيح في فعول من الواوي اللام، وهو مشروط بأن لا يكون من باب « قوي»؛ إذ لو بُني من القوة فعول لوجب أن يُفعل به ما فُعل بمفعول من القوة.

فأما الأول والثاني فقد رفعهما في الكافية الشافية وصرَّح بالتناوب المذكور فقال :

ورُجح الإعلال في جمعٍ وفي مفردٍ التصحيحُ أولى ما اقتُفي

وقال في شرحها : « التصحيح في المفرد أكثر نحو : علا علوّاً ونما نُمُوّاً،

---

(١) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٨٦٣، أوضح المسالك ٤/ ٣٩١، توضيح المقاصد ٦/ ٧٢، ٧٣ ، التصريح ٥/ ٤٢٠، ٤٢١.

(٢) انظر : توضيح المقاصد ٦/ ٧٣ ، التصريح ٥/ ٤٢١ ، شرح الأشموني ٤/ ٣٢٧، ٣٢٨ ، حاشية الخضري ٢/ ٢٠٦.

والتصحيح في الجمع قليل نحو : أب وأُبُوّ ، ونَجْو ونُجُوّ. . . »[1] .

قال الأشموني : « والتعبير السالم من هذه الأمور المناسب لغرضه أن يقول :

كــذا الفــعــولُ منه مــفــرداً وإن أتاك جمعاً فهو بالعكس يعن »[2]

وهذا الإصلاح - كما يقول ابن الحاج - أحسن من قول الكافية ؛ لأن ضمير « منه » ههنا عائد على الفعول ، فيوخذ منه أن جواز الوجهين في هذا الوزن الذي هو فعول ، بخلاف بيت الكافية فهو غير صريح في المفرد[3] .

* * * * *

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٤٥ .

(٢) شرح الأشموني ٤/ ٣٢٨ .

(٣) انظر : حاشية ابن الحاج ٢/ ١٩٩ .

الخاتمـة :

لا يسعني - وقد انتهيت من هذا البحث - بحمد اللَّه - إلا أن أُقدِّم بين يدي القارئ خلاصةً موجزة مشتملة أهم النتائج فأقول :

لقد ذكرتُ في المقدمة الأسباب الداعية إلى الاشتغال بهذا البحث، وكيفية جمع مادته، ثم دراستها دراسةً ليست بالطويلة المملَّة، ولا بالقصيرة المخلَّة.

وفي التمهيد عرَّفت بصاحب النظم (جمال الدين بن مالك)، ثم أشرت إشارة خفيفة إلى الخلاصة (الألفية) من حيثُ التعريفُ بها، وما لقيته من شيوعٍ وانتشار، مع ذكر أشهر من عُني بها شرحاً وإعراباً وتدريساً، وغير ذلك.

وكذلك تمَّ في التمهيد إعطاء نبذة يسيرة عن أضرب الإصلاحات وأنواعها؛ من زيادة أبيات، واقتراح بحذف أخرى، أو تقديم أو تأخير، أو إصلاحات تعم البيتَ كلَّه وتذهب ببنيته، وربما طال التقويمُ ما قبله أو ما بعده، أو إصلاح بتغيير كلمة أو كلمتين مما هو منبَّه إليه بين دفتي البحث.

ولم أغفل الإشارة إلى ما يتميز به أصحاب تلك الإصلاحات من إنصاف وموضوعية - غالباً - وأنهم لم يكونوا يرومون من هذه الإصلاحات سوى إفادة المتعلم ومحاولة تقديم النظم له بأوضح عبارة، وذلك من خلال التنبيه إلى إطلاق مقيَّد، أو تقييد مطلق، أو تغيير لمثال، أو رفع إيهام وإزالة لبس، وغير ذلك؛ بدليل ما يلقاه قارئُ هذه الشروح - بين الفينة وأختها - من الإشادة بالنظم والثناء على بعض أبياته، وكذا الدفاع عن المصنف والاعتذار

له عن كثير مما يوجّه إليه من انتقادات.

وقد وقفتُ - في أثناء عملي في هذا البحث - على بعض النتائج التي تجدر الإشارة إليها، وأهمها :

أولاً : أن ألفية ابن مالك من المتون الثرَّة الغنية بالموضوعات والمباحث الجديرة بالتناول والبحث كدراسة بعض الظواهر فيها من أمثال ظاهرة إطلاق الأحكام المقيدة عند غير ابن مالك، أو تقييد المطلق عند غيره كذلك. ومناقشة الأمثلة والشواهد التي يمثل الناظم بها ويستشهد. وكذا دراسة الضرائر الشعرية في النظم، ومقارنة الألفية بالكافية الشافية من حيث أوجه الاتفاق والفوارق بينهما.

ثانياً : لم أقف على مصنفات تُعنى بتصحيح الألفية ويوقفها أصحابها على ذلك سوى مؤلَّف واحد ذكره صاحب معجم المؤلفين لعلي ابن صلاح بن علي بن صلاح الدين الحسني الكوكباني (١١٩١ هـ) بعنوان « إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة ».

ثالثاً : صعوبة الوقوف على جهود بعض أصحاب هذه الإصلاحات أو تعذُّرُ ذلك .

رابعاً : أن طائفة كبيرة من أبيات الألفية متطابقة تماماً مع ما في الكافية الشافية، وطائفة أخرى تفترق في كلمة أو كلمتين فقط.

خامساً : أن كثيراً من الأبيات التي أصلحها الشراح لم تكن بحاجة إلى ذلك، وأنها وافية بالمقصود.

سادساً : أن كثيراً من أصحاب هذه الإصلاحات ينظر إلى اللفظة المفردة

فحسب دون التأمل فيما سبقها وما سيأتي بعدها. وأنه لو تم التحرِّي في ذلك لسقط كثير من هذه الإصلاحات.

سابعاً : جاء أكثر هذه الإصلاحات من المتأخرين أصحاب الحواشي والتعليقات مقارنة بمن سبقهم من أمثال : ابن الناظم وأبي حيان والمرادي وابن عقيل وغيرهم.

ثامناً : التمحُّل والتقعر الظاهران في كثير من هذه الإصلاحات لاسيما عند ابن غازي المكناسي ، وابن حمدون بن الحاج.

تاسعاً : التكلف الواضح - أحياناً - في الاعتذار للناظم والدفاع عنه فيما يُورد عليه ويوجَّه إليه في بعض النظم.

وفي الختام : أرجو أن أكون قد وفقت في إبراز بعض الملامح لما قدَّمه شرَّاح الألفية من إصلاحات لبعض أبياتها ، سائلا المولى - عز وجل - أن يجعل أعمالنا خالصةً له وأن يغفر لي ما قد سقط مني أو غاب عن خَلَدي.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * ** * *

المصادر والمراجع :

١- **إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق.** ابن غازي المكناسي : ت. حسين عبد المنعم بركات. ط (١) ، ١٤٢٠هـ. مكتبة الرشد ، الرياض.

٢- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر.** أحمد الدمياطي ، المشهور بـ " البنا " : رواه وصححه علي بن محمد الضباع. دار الندوة الجديدة . بيروت .

٣- **الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار.** محيي الدين بن شرف النووي : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

٤- **ارتشاف الضرب من لسان العرب.** أبو حيان الأندلسي : ت.د. رجب عثمان محمد . ط(١) ، ١٤١٨هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة

٥- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين.** عبد الباقي اليماني : ت.د. عبد المجيد دياب ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ ، شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض .

٦- **الأصول في النحو.** أبو بكر بن السراج : ت.د. عبد الحسين الفتلي ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٧- **إعراب الألفية (تمرين الطلاب).** الشيخ خالد الأزهري: ط ١ ، المكتبة الشعبية . بيروت .

٨- **الأعلام.** خير الدين الزركلي : ط ٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت، ١٩٧٩م.

٩- **إكمال الإعلام بتثليث الكلام** . محمد بن عبد الله بن مالك ت.د. سعد الغامدي . ط (١)، ١٤٠٤هـ، مكتبة المدني ، جدة .

١٠- **أمالي ابن الشجري**. هبة الله بن علي الشجري : ت.د. محمود الطناحي، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

١١- **الإنصاف في مسائل الخلاف**. أبو البركات الأنباري : ت. محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، ١٩٨٢م.

١٢- **أوضح المسالك إلى ألفية** ابن مالك. ابن هشام : ت. محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٦ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٣٩٤هـ

١٣- **الإيضاح العضدي**. أبو علي الفارسي : ت.د. حسن شاذلي فرهود ، ط (١) ، ١٣٨٩هـ ، مطبعة دار التأليف ، مصر .

١٤- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**. إسماعيل البغدادي: منشورات مكتبة المثنى ، بغداد .

١٥- **البحر المحيط** . أبو حيان الأندلسي: ط٢ ، ١٤٠٣هـ، دار الفكر .

١٦- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. جلال الدين السيوطي : ت.محمد أبو الفضل إبراهيم ، ١٣٨١هـ ، المكتبة العصرية ، بيروت .

١٧- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** . الفيروزآبادي : ت. محمد المصري. ط ١ ، ١٤٠٧هـ ، مطبعة الفيصل ، الكويت .

١٨- **البهجة المرضية** . جلال الدين السيوطي : ت. علي سعد الشينوي ط (١) ، ١٤٠٣ هـ. طرابلس.

١٩- **البيان في غريب إعراب القرآن** أبو البركات الأنباري : ت.د. طه عبد الحميد طه ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م ، مصر .

٢٠- **تاج العروس من جواهر القاموس.** محمد مرتضى الزبيدي ط١، ١٣٠٦هـ ، المطبعة الخيرية ، مصر .

٢١- **تاريخ آداب اللغة العربية .** جرجي زيدان : منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٩٢م.

٢٢- **تاريخ الأدب العربي.** كارل بروكلمان : ترجمة د. عبد الحليم النجار ، ط ٥ ، دار المعارف ، القاهرة .

٢٣- **تاريخ ابن الوردي.** زين الدين عمر بن مظفر : المطبعة الوهبية ، القاهرة ، ١٢٨٥هـ.

٢٤- **التبصرة والتذكرة.** أبو محمد الصيمري: ت.د. فتحي عليّ الدين، ط ١، ١٤٠٢هـ ، دار الفكر ، دمشق .

٢٥- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل.** أبو حيان الأندلسي : دار الكتب المركزية برقم ٦٢ نحو . مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

٢٦- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .** ابن مالك : ت.د. محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ .

٢٧- **التصريح بمضمون التوضيح.** الشيخ خالد الأزهري : ت.د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، ط ١ ، ١٤١٣هـ ، القاهرة .

٢٨- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. الدماميني :** ت.د. محمد المفدى ، ط ١ ، الأجزاء ١ - ٦ ، ١٤١٣ - ١٤١٥هـ .

٢٩- **التمام في تفسير أشعار هذيل.** ابن جني : ت. أحمد ناجي القيسي وآخرين ، بغداد ، ١٩٦٢ م.

٣٠- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . المرادي** (ابن أم قاسم) : ت.د. عبد الرحمن سليمان ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية.

٣١- **الجامع بين التسهيل والخلاصة.** ابن بون الشنقيطي : ط١ ، ١٣٢٧هـ، المطبعة الحسينية المصرية.

٣٢- **الجمل في النحو. أبو القاسم الزجاجي** : ت.د. علي توفيق الحمد ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل.

٣٣- **حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودي:** دار الفكر ، بيروت.

٣٤- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية** : ط ١٣٩٨ هـ ، دار الفكر ، بيروت.

٣٥- **حاشية الصبان على شرح الأشموني:** مطبوع مع منهج السالك للأشموني.

٣٦- **حاشية الملوي الأزهري على المكودي** : مطبوع بهامش شرح المكودي على ألفية ابن مالك.

٣٧- **حاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح:** مطبوع بهامش التصريح. للشيخ خالد الأزهري. دار الفكر.

٣٨- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر.** محمد أمين المحبي : دار صادر، بيروت.

٣٩- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** أحمد بن يوسف ، المعروف بالسمين الحلبي : ت.د. أحمد محمد الخراط ، ط ١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٥-١٤٠٦هـ .

٤٠- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ،ابن حجر العسقلاني : دار الجيل ، بيروت .

٤١- **ديوان عمر بن أبي ربيعة** : دار صادر ، بيروت .

٤٢- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري** : دار صادر ، بيروت .

٤٣- **ديوان النابغة الذبياني.** صنعة ابن السكيت: ت. د. شكري فيصل، ط ٢ ، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م ، دار الفكر .

٤٤- **السبعة في القراءات . ابن مجاهد** : ت.د. شوقي ضيف ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ ، دار المعارف ، القاهرة .

٤٥- **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر.** المرادي : ط ١ ١٣٠١هـ ، مكتبة المثنى ، بغداد .

٤٦- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية** الشيخ محمد مخلوف : ط ١ ، دار الفكر للطباعة والنشر .

٤٧- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب ابن العماد الحنبلي** : ط ٢ ، ١٣٩٩هـ ، دار المسيرة ، بيروت .

٤٨- **شرح ألفية ابن مالك .** أبو زيد المكودي : دار الفكر ، بيروت .

٤٩- **شرح ألفية ابن مالك.** ابن عقيل : ت. محمد محيي الدين عبد الحميد. ط ٢ ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م ، دار الفكر .

٥٠- **شرح ألفية ابن مالك.** ابن الناظم : ت.د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت.

٥١- **شرح ألفية ابن مالك.** الهوّاري الأندلسي محمد بن جابر ت عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. ، ط (١) ، ١٤٢٠هـ المكتبة الأزهرية، القاهرة.

٥٢- **شرح ألفية ابن معط.** ابن القواس الموصلي : ت.د. علي موسى الشوملي، ط ١ ، ١٤٠٥هـ، مكتبة الخريجي ، الرياض.

٥٣- **شرح التسهيل.** ابن مالك : ت.د. عبد الرحمن السيد ، د محمد بدوي المختون ، ط ١ ، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م ، مصر.

٥٤- **شرح الجمل.** ابن عصفور : ت.د. صاحب أبو جناح ، ط١ ، ١٤٠٠هـ ، بغداد.

٥٥- **شرح الشافية.** رضي الدين الإستراباذي : ت. محمد نور الحسن وزميليه، ط ١ ، ١٣٩٥هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٥٦- **شرح شواهد المغني.** جلال الدين السيوطي : ت. أحمد ظافر كوجان ، دار مكتبة الحياة.

٥٧- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ.** ابن مالك : ت. عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ

٥٨- **شرح الكافية.** رضي الدين الإستراباذي : ت. يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٥٩- **شرح الكافية الشافية.** ابن مالك : ت.د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١ ، ١٤٠٢هـ ، دار المأمون للتراث .

٦٠- **شرح المفصل.** ابن يعيش: طبع عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المثنى بالقاهرة.

٦١- **الشعر والشعراء.** ابن قتيبة: ت. أحمد محمد شاكر، دار المعارف، ١٩٦٦م.

٦٢- **الصحاح. تاج اللغة وصحاح العربية.** إسماعيل الجوهري: ت. أحمد عبد الغفور عطار، ط ٣، ١٤٠٤هـ، دار العلم للملايين، بيروت.

٦٤- **صحيح مسلم:** ت. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٥- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.** شمس الدين السخاوي: منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٦٦- **طبقات الشافعية الكبرى.** تاج الدين السبكي: ط ١، ١٣٨٣هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٦٧- **عجائب الآثار في التراجم والأخبار.** الجبرتي: ط ١، ١٢٩٧هـ، مصر.

٦٨- **غاية النهاية في طبقات القراء.** ابن الجزري: عني بنشره ج برجستراسر، ط ٣، ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٩- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري.** ابن حجر العسقلاني: عناية محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار الفكر، بيروت.

٧٠- **فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك** محمد بن قاسم الغزي: ت. محمد الختروشي، ط ١، ١٤٠١هـ، طرابلس.

٧١- **الفريد في إعراب القرآن المجيد.** المنتجب الهمذاني : ت.د. محمد حسن النمر ، د فؤاد علي مخيمر ، ط ١ ،١٤١١هـ - ١٩٩١م، الدوحة.

٧٢- **فهرس الفهارس والأثبات.** عبد الحي الكتاني : ت.د. إحسان عباس ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.

٧٣- **فوات الوفيات.** محمد بن شاكر الكتبي: ت.د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت.

٧٤- **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع. شمس الدين السخاوي :** دار الريان للتراث ، الجيزة ، مصر.

٧٥- **الكافية الشافية.** ابن مالك : مطبوع مع شرح الكافية الشافية.

٧٦- **الكافية في النحو.** ابن الحاجب : ت.د. طارق نجم عبد الله ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع ، جدة.

٧٧- **الكتاب.** سيبويه : ط ١ ، ١٣١٦هـ، بولاق.

٧٨- **الكشاف.** أبو القاسم الزمخشري : دار المعرفة ، بيروت.

٧٩- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. حاجي خليفة :** ط ١، مكتبة المثنى ، بيروت.

٨٠- **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة.** نجم الدين الغزي : الناشر : محمد أمين دمج وشركاه ، بيروت.

٨١- **لسان العرب.** ابن منظور : دار صادر ، بيروت.

٨٢- **ما ينصرف وما لا ينصرف.** أبو إسحاق الزجاج : ت.هدى محمود قراعة ، ط ١ ،١٣٩١هـ - ١٩٧١م ، القاهرة .

٨٣- **المخصص.** أبو الحسن بن سيده : دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ.

٨٤- **المساعد على تسهيل الفوائد** ابن عقيل : ت. محمد كامل بركات، ط ١ ، ١٤٠٠هـ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

٨٥- **مسند الإمام أحمد بن حنبل:** ط ٥ ، ١٤٠٥هـ ، المكتب الإسلامي، بيروت .

٨٦- **معاني القرآن.** أبو زكريا الفراء : ت. أحمد نجاتي ومحمد النجار ، ط ٣، ١٤٠٣هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

٨٧- **معجم الأدباء.** ياقوت الحموي : ط ٣ ، ١٤٠٠هـ ، دار الفكر .

٨٨- **معجم المطبوعات العربية والمعربة** يوسف إلياس سركيس : مصر ١٣٤٦هـ

٨٩- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.** ابن هشام الأنصاري : ت.د مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، ط ٥ ، ١٩٧٩ م، دار الفكر ، بيروت .

٩٠- **المفصل في علم العربية.** أبو القاسم الزمخشري : ت. السيد محمد بدر الدين النفساني ، ط ٢ ، دار الجيل ، بيروت.

٩١- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية.** أبو إسحاق الشاطبي: ت.د. عياد الثبيتي ، ط ١ ، ١٤١٧هـ ، مكة المكرمة .

٩٢- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** أبو إسحاق الشاطبي: (مخطـوط) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، رقم٨٠٣٧ -٨٠٤٠).

٩٣- **المقدمة الجزولية في النحو.** أبو موسى الجزولي : ت. د. شعبان محمد ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م ، القاهرة .

٩٤- **المقرب . ابن عصفور الإشبيلي** : ت. أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ، ط ١ ، ١٣٩١هـ ، مطبعة العاني ، بغداد .

٩٥- **منحة الجليل** . بتحقيق شرح ابن عقيل محمد محيي الدين عبد الحميد : مطبوع مع شرح ابن عقيل .

٩٦- **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك.** الأشموني نور الدين أبو الحسن : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٩٧- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك** : أبو حيان الأندلسي ١٩٤٧م.

٩٨- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** جمال الدين بن تغري بردي : مصورة عن طبعة دار الكتب .

٩٩- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. المقري التلمساني** ت .د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ط ١٣٨٨هـ

١٠٠- **نقد الشعر .** أبو الفرج قدامة بن جعفر : ت.د. محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٠١- **نكت الهميان في نكت العميان.** الصفدي : المطبعة الجمالية ، القاهرة ، ١٣٢٩هـ.

١٠٢- **نيـــل الابتهــاج . التنبكتي** : طبع على هامش" الديباج المذهب " ، ط ١، ١٣٢٩هـ، مصر .

١٠٣- **هدية العارفين** . إسماعيل البغدادي : تصوير مكتبة المثنى ، بغداد .

١٠٤- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** . جلال الدين السيوطي : ت.د. عبد العال سالم مكرم ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م ، دار البحوث العلمية ، الكويت .

١٠٥- **الوافي بالوفيات** . صلاح الدين الصفدي : اعتناء س. ديدر بنغ ، ط ٢ ، ١٣٩٤هـ.

١٠٦- **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط** . أحمد بن الأمين الشنقيطي : عناية فؤاد سيد ، ط ٤ ، ١٤٠٩هـ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .